



مجلس النواب

مجلس النواب

محضر الجلسة الحادي والعشرون

من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الخميس
الواقع في ٢٥ / شعبان ١٤١٠ هجرية الموافق ٢٢/٣/١٩٩٠ ميلادية .

العدد (٢١)

العدد (٢١)

جدول الاعمال

- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .
- أ- طلب معذرة مقدم من فضيلة الشيخ يعقوب قرش عن حضور جلسة اليوم .
- ٣- استكمال البحث قرار اللجنة المالية رقم (٨) تاريخ ٧/٣/١٩٩٠ بشأن ما يلي :
أ- قانون مؤقت رقم (٤) لسنة (١٩٨٩) قانون معدل لقانون ضريبة الدخل .
ب- قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة (١٩٨٩) قانون معدل لقانون ضريبة الدخل .
ملاحظة : ابتداء من المادة ٧ / أ / ١٣ من القانون المؤقت رقم (٤) لسنة (١٩٨٩)

هذا من الأصل

٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة
عينت يوم الاثنين القادم ٢٦ / ٣ / ١٩٩٠ الساعة العاشرة صباحاً

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم الخميس الواقع في ٢٥ / شعبان / ١٤١٠ هجري الموافق ٢٢ / ٣ / ١٩٩٠ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الحادي والعشرون من الدورة العادية الاولى برئاسة معالي السيد سليمان عرار وحضور امين عام مجلس الامة عطوفة السيد هاني خير .
وتغيب باجازه من الاعضاء السادة: مروان الحمود ، عيسى الرميوني ، د. علي الحوالدة ، احمد قطيش الاريدة.
وتغيب معذرة من الاعضاء السادة : يعقوب قرش .
وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : /

وحضر من الحكومة

١. دولة السيد مضر بدران
٢. معالي السيد سالم مساعدة
٣. معالي السيد مروان القاسم
٤. معالي السيد عبد المجيد الشريدة
٥. معالي الدكتور محمد عضوب الزين
٦. معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة
٧. معالي السيد ابراهيم ايوب
٨. معالي السيد ابراهيم عز الدين
٩. معالي السيد ياسل جردانة
١٠. معالي الدكتور زياد قريز
١١. سماحة الشيخ عبد الباقي جمو
١٢. معالي الدكتور محمد حيدان
١٣. معالي السيد نبيل ابو الهدي
١٤. معالي السيد يوسف المبيضين
١٥. معالي السيد ثابت الطاهر
١٦. معالي الدكتور خالد الكركي

- رئيس الوزراء ووزير الدفاع
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
وزير التنمية الاجتماعية
وزير الصحة
وزير الاشغال العامة والاسكان
وزير النقل والاتصالات
وزير الاعلام
وزير المالية
وزير الصناعة والتجارة
وزير الدولة للشؤون البرلمانية
وزير التربية والتعليم والتعليم العالي
وزير التعمين
وزير العدل
وزير الطاقة والقوة المعدنية
وزير الثقافة

محضر الجلسة الحادي والعشرون من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة يوم الخميس الواقع في ٢٥ / شعبان / ١٤١٠ هـ الموافق ٢٢ / ٣ / ١٩٩٠ م .

١٧. سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير
١٨. معالي السيد عبد الكريم الكباريتي
١٩. معالي السيد عبد الكريم الدغمي
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
وزير السياحة والآثار
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم ، التصاب مكتمل اعلن افتتاح الجلسة .
جدول الاعمال

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة

نوافق عليه ونعفي الامين العام من تلاوته

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذارات

١- طلب معذرة مقدم من فضيلة الشيخ يعقوب قرش عن حضور جلسته اليوم .

هل يوافق المجلس الكريم على معذرة النائب الشيخ يعقوب قرش عن حضور الجلسة ؟

موافقون

حسب طلب المجلس الان توزع عليكم الامانة التقرير الذي تلي عليكم في الجلسة السابقة ، توزع على الاخوة الموجودين وهي تقارير شخصية . الاخ سعد

معالي الرئيس ، هناك نقطة تتعلق بالمجلس في النظام الداخلي للمجلس ، وشاركتني في وجهة النظر هذه اصحاب السعادة الزملاء .
التالية اسماعهم ، عطا الشهوان ، نواف الخوالدة ، جمال الخريشا ، عبدالله الزريقا ، سلامة الغوري ، الدكتور محمد أبو عليم ، نايف الحديد ، سلطان ماجد العدوان ، محمد الدردود ، سليم الزعبي ، الدكتور أحمد عناب ، الدكتور سعد حدادين ، سمير قعوار ، الدكتور حسني الشيباب ، الدكتور نايف أبو تايه .

معالي الرئيس ، السادة الزملاء ، كنت مع الذين رغبوا ان تكون جلسة مجلس النواب الاخيرة علنية وليست سرية ، إلا انه امام رغبة الكثير من هذا المجلس أو أكثرية هذا المجلس الكريم في سرية الجلسة كان

هكذا من الأهل

ذلك، وكان علينا جميعاً ان نحترم رغبة الاكثرية ونلتزم بها وقد برر الزملاء الذين طالبوا بالسرية طلبهم بان القضايا التي سوف تعرضها اللجنة المالية على المجلس تمس سمعة اشخاص كثيرين قد لا تتمخض التحقيقات عن إدانة بعضهم. وان بعض هذه القضايا لم تتوفر عند اللجنة المعلومات الكافية بعد لتبلور رأياً فيها باتجاه حفظها أو تحويلها للنائب العام، ورغم ذلك فوجئنا يوم أمس بنشر ما تم في جلسة مجلس النواب التي كنا نتوقع ان تكون سرية وقرارات المجلس حول كل هذه القضايا على الصفحة الاولى لاجدى جرائدنا المحلية وتبعها الباقي هذا اليوم، وهذا فيه استهانة بقرار المجلس وتفريغه من محتواه وهو عمل يرقى الى مستوى قضايا الفساد المالي والاداري التي كانت اللجنة المالية وما زالت تحقق بها، تتحمل مسؤوليته الجهة التي سريته كون هذه الجهة.

اولاً - قد استهانت بقرارات مجلس النواب

ثانياً - ان الجهة التي فرطت بما قرر المجلس سريته لا يمكن ان تؤمن على اي سر من اسرار الدولة او على اية مصلحة من مصالحها.

ثالثاً - ان هذا العمل يعتبر متاجرة بقرارات المجلس السرية وادخالها سوق جني الارباح، هذا مما جعل سرية الجلسات لهذا المجلس موضع تنذر من الكثيرين واثارت تساؤلات حول جدواها.

لذا فاننا معالي الرئيس نطالب بتحديد الجهة المسؤولة عن تسريب ما نشر يوم أمس واليوم، وعن ترسيخ مبادئ وأدبيات يلتزم بها الجميع حول سرية الجلسات، وإلا فاننا ببالح الاسف نعتذر مستقبلاً عن حضور اية جلسة سرية لهذا المجلس وشكراً

ثنتي على ذلك

السيد حسين مجلي ثم فخري قعوار ويسام حدادين.

شكراً معالي الرئيس، مع تشيقي على ما طرحه الزميل الاستاذ سعد فائني أقول والذي يعني قوله انه يبدو ان السرية التي طرحت واستجيب لها في الجلسة السابقة كانت سرية على النواب، اقصد التقرير كان سرى على النواب للدرجة التي لم يوزع إلا الان بحيث انه لم يكتمل

اصوات

معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

توزيعه بعد ولم يكن سرّاً على الغير.

الامر الذي اعتبره حقيقة قضية فساد إداري بلذاته يقتضي التحقيق وشكراً.

السيد فخري قعوار

معالي رئيس المجلس

السيد فخري قعوار

شكراً معالي الرئيس، علينا ان نقرأول حق الصحافة كسلطة رابعة في الحصول على المعلومات، لان هذا في عرف الصحافة اسمه السبق الصحفي وهو أمر مشروع ولايجوز لاية جهة ان تمنع الصحفي من السعي نحو المعلومات للحصول عليها، ويتوجب علي ان اقول انني التزمت برأي الاغلبية في المجلس حين رأت ان في السرية مصلحة يقتضي ان نأخذ بها، ولكنني في الوقت نفسه لا انكر ان جريدة الرأي استطاعت ان تحقق نجاحاً صحفياً حين قدمت جانباً مما جرى في الجلسة المسماة سرية، وفي الوقت نفسه اقول ان هذا الذي جرى يعتبر فوزاً للشعب حين حكم علينا بالعلنية، بعد ان اقر مجلسنا ان تكون جلساته سرية وربما في المستقبل نجد جلسات تنكرية، فالشعب هو الذي طالب بمحاكمة الفاسدين والمفسدين وهو الذي طالب بالكشف عن الفساد المالي والاداري في البلاد خلال فترات من عدد من الحكومات المتعاقبة حتى يومنا هذا، والشعب هو الذي قرر ان تكون المعلومات علنية على خلاف ما قررنا نحن في هذا المكان، وانني اعتقد ان هذا الذي كشفته الصحف للمواطنين كان بمثابة درس لنا يتوجب علينا ان نأخذ منه العبرة والموعظة الحسنة وان تكون العلنية عنواناً رئيساً لعملائنا نتجنب به استياء الشارع وغضب المواطن صاحب القضية الاولى ومصدر كل السلطات وشكراً لكم.

السيد يسام حدادين

معالي رئيس المجلس

السيد يسام حدادين

شكراً سيدي الرئيس، اولاً أنا أود ان اعبر عن سعادتي لما نشر في الصحف حول الفساد المالي والاداري، وانا اثنى للصحافة هذا السبق الصحفي، بالرغم من ان ذلك للأسف لم يكن بقرار من المجلس، ثانياً اعتقد انه كان من المفروض ان نقرر إصدار بيان الى الشعب عن نتائج اعمال الجلسة السرية، حتى يعرف المواطن مدى جدية تناولنا لموضوع الفساد المالي والاداري، ونحن جميعاً نعرف مدى شغف وتلهف

هكذا من الأهل

المواطنين لمعرفة نتائج اعمالنا وجهدنا لاستئصال الفساد المالي والاداري الذي استشرى في مؤسساتنا ، من هنا فانتني اقترح على الرئاسة ان تصدر عقب اي جلسة بيان ليكون المواطنين دوماً في صورة ماذا يدر في جلسات المجلس وهذا من حقهم وشكرًا .

السيد عبد المنعم ابو زنتط

معالي رئيس المجلس
السيد عبد المنعم ابو زنتط

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس حضرات الاخوة النواب فان القرار الذي تم بالاغلبية تحت قبة هذا المجلس الكريم اكتسب صفة الشرعية ، والخروج على صفة الشرعية يعتبر خروجاً غير شرعي ، واية حرية ترتدي ثوباً غير شرعي فهي فوضى وليست بحرية . لذلك اربأ ببعض الاخوة الزملاء ان يجدوا حرية ارتدت ثوباً مختوشاً مضاداً للصفة الشرعية ، والله تعالى يقول " يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود "

" وأوفوا بالعقود ان العهد كان مسؤولاً " فذلك القرار يعتبر عقداً وعهداً فنقضه لا يجوز باسم الحرية ، واية حرية هذه التي جعلت العدو يتندر بنا ويكشف اسرارنا واصبحت وكأنها غسيل منشور على الجبال ، حرية الصحافة وحرية جميع السلطات تبدأ حيث تنتهي حرية هذا المجلس الكريم ، وتنتهي حرية الصحافة وحرية جميع السلطات حيث تبدأ حرية هذا المجلس الكريم . فقرارات هذا المجلس هي المفتاح لتلك الحرية ما دامت تكتسب صفة الشرعية ، لذلك ماذا يعنيننا السبق الاعلامي والتلميح الصحفي امام كشف اسرارنا ؟ فلو افترضنا ان بين تلك الاسرار خطة مواجهة ومجابهة للعدو ، بما سيشلغ لنا السبق الاعلامي؟ ما الذي سنقدمه للبلد ؟ أمام ضربة مفاجئة من العدو لا قدر الله ، فلذلك الطالب استناداً للمذكرة التي قدمتها لك يا معالي الرئيس ووقع عليه عشرة من النواب وان هناك مستمسكات لدى بعض السادة النواب في معرفة ذلك المصدر الذي أباح بتلك الاسرار ، فارجو غاية الرجاء فتح ملف التحقيق العاجل العادل في هذه القضية الخطيرة وشكرًا والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس
شكرًا لكم ، الأخ جمال الخريشا .

السيد جمال الخريشا

سيدي الرئيس . عندي ملاحظتين ، الملاحظة الاولى كارثة لبنان ومأساة لبنان بدأت من صحافة لبنان ، الملاحظة الثانية جهازنا الاعلامي وأعني تحديدًا الاذاعة كان مديرها والمسؤول عنها في يوم من الايام وصلي التل وعبد الحميد شرف وعبد المنعم الرفاعي لهم الرحمة وشكرًا .

معالي رئيس المجلس

واضح ان الاخوان كلهم كلامهم واحد حتى ما نكرر ، الان المجلس كله واضح الاتجاه لغاية الان اللي تكلموا بدهم تحقيق في هذا الامر . فاذا كنتم موافقين على هذا الموضوع فليختار المجلس لجنة تحقيق الان في هذه الجلسة

اصوات

معالي رئيس المجلس

نقني على ذلك هل يوافق المجلس على إختيار لجنة تحقيق ؟ من يوافق يرفع يده لو سمحتم ، انا وصلقتي من عشرة اشخاص من عشرة زملاء تفضل أبو خالد .

السيد عطا الشهران

أنا لا أؤم الصحافة أنا أؤم الشخص الذي سرب المعلومات الى الصحافة وعدم احترامه والتزامه بقرار اتخذه زملائه في هذا المجلس احنا اذا يهمننا الشعب اذا يهمننا مواطنينا علينا ان لا ندفع عواطفهم ، علينا ان نكون واقعيين ، علينا ان نتساءل مع انفسنا ومع زملائنا ماذا عملت الحكومة الرشيدة باعتبارها حسب مفاهيمنا بانها حكومة انقاذ وطني لاخرجنا من الازمات التي واجهناها في السنوات السابقة ؟ وعلى كافة الصعد ، ومثلاً جيداً لو انا طلبنا من زملائنا اصحاب المعالي .

معالي رئيس المجلس

السيد عطا الشهران

يا أبو خالد تحدثنا في هذا الموضوع . خليتي أكمل كلمتي لو سمحت يا سيدي اذا تكلمت ، جيداً لو طلبنا من زملائنا اصحاب المعالي انهم يعطونا ايجاز عن واقع وزراتهم قبل استلامهم المسؤولية ، وما هي المعالجة التي تمت .

معالي رئيس المجلس

هذا موضوع آخر ، يا سيدي الان احنا مدعورين لنقول رأينا في الاقتراح الرئيسي ، تشكيل لجنة للتحقيق في المخالفة في اباحة هذا السر ، من يوافق من المجلس الكريم شو نقطة النظام يا أخ فارس .

السيد فارس النابلسي

معالي رئيس المجلس

لجنة تحقيق في ايش معالي الرئيس ؟

التحقيق في أفضاء هذا الخبر .

هكذا من الأهل

السيد فارس النابلسي
معالي رئيس المجلس

التحقيق مع مين راح يتم مع مجلس النواب ؟
مع الزملاء ، لدى بعض الأخوان أسماء محددة أنها أفشت هذا الخبر ،
فاذا وافق المجلس على لجنة لتقصي هذا الموضوع ، من يوافق من
حضراتكم على تقصي هذا الموضوع ، من قبل ثلاثة اخوان ؟ أعد الاصراة
الاغلبية موافقة ..

من يرغب في ان يكون عضواً في اللجنة ؟
فخري ، فؤاد الخلفات ، الاستاذ يوسف ، أحمد عويدي العبادي ، الاخ
محمد العلاونة ، سليم الزعبي ، الاستاذ نايف الحديدي ، الاستاذ عاطف
البطوش ، الشيخ عبد المنعم ابو زنت الاخ سعد هم يجتمعون وينتخبون
من بينهم خمسة ، فيه بعض الاخوان لديهم معلومات خاصة في هذا
الموضوع فليقتضروا هم الاسماء التي ذكرناها الان تجتمع وتتخبط من
بينها خمسة لجنة لهذا الموضوع .

انا عندي شكوى موقعة عليها من عشرة تحدد شخصاً بعينه ، للتحقيق
ليس مع الاخوان بقدر ما للثبوت ماذا وقع ، هل هي سهر ؟ هل هي
خطأ ؟ هل هي كذا ، انا اتصلوا معي صحافيين واتصلت معي وكالة
الانباء بعد ما رجعت للبيت الساعة التاسعة والنصف ، كانت عندهم
هذه المعلومات ، نعم .

معالي الرئيس ، ارجو ان يكون الاخ النائب منصور مراد في اللجنة
ايضاً .

يا سيدي يسجل منصور مراد ، انتهينا من هذا الموضوع ، في هذا
الموضع ؟ ايش يا عوتي ، عوتي البشير .

معالي الرئيس ، من ناحية قانونية هل يجوز لنا كنواب ان نحقق مع
الوزراء لانهم كانوا مشاركين في هذيك الجلسة ؟ فكيف تشكل لجنة
التحقيق ستحقق مع الوزراء وذولة رئيس وزراء ونواب ؟

يا سيدي الحقيقة احنا لاقتراح التي عندي بالذات ، الاستفهام الذي
جاءني فكتوباً من نواب يحدد شخصاً من الزملاء بعينه ، فانتهم محروا
اذا ما كان من اعضاء المجلس ، اذا انتم قنتم بشيء بتقديمه للمجلس
تفضل اخ سليم

السيد سليم الزعبي

شكراً الحقيقة لن تكون مهمة اللجنة ان تحقق مع الزملاء ، أو مع الوزراء ،
ستكون مهمة هذه اللجنة ان تتحقق من معلومات وصلت لها ، من الذي
سرب هذا الامر الى الصحافة ؟ مع التأكيد ان للصحافة ان تقوم بسبق
صحفي .

معالي رئيس المجلس
السيد فؤاد الخلفات

مالنا علاقة احنا بالصحافة ، الاخ فؤاد الخلفات .
شكراً معالي الرئيس ، في الحقيقة قبل ان اتكلم بالقضية التي اريد
اعقب تعقيباً بسيطاً على كلمة الاخ سعد ، فاقول في قضية السرية او
قضية العلنية فان عدم الالتزام لا يلغي قاعدة الالتزام وهذه حقيقة اما
الموضوع الذي انا بصدده لا يتعلق بموضوعنا الذي بدأنا به ، اما هو كلام
ورجاء موجه لدولة رئيس الوزراء الاتم وأقول باسمي وباسم الاخوة
النواب نرجو من دولتكم ولاسباب انسانية وشهر رمضان على الابواب
الافراج عن السيد احمد المحيسن بعد ان اصبحت قضيتته تشكل جزءاً
من حياة معظم الاخوة النواب ، الامر الذي يجعلنا متعاطفين مع
هذه القضية من خلال منطق عدلكم وانسانيتكم وواقع هذه العائلة
التي تقف الزوجة من وراءها وأولادها في مواجهة واقع لا يرحم . ومن
لا يرحم الناس لا يرحمه الله مع عظيم امتناننا لدولتكم وشكراً .

معالي رئيس المجلس

شكراً يا سيدي الحقيقة هذا ليس وقته ولا موضوعه ، هذا رجاء لان
العملية كلها قانونية وهذا رجاء شخصي كان ممكن بيت لدولة الرئيس
دون إشراك المجلس .

السيد عبد الرحيم العكوري

معالي الرئيس الحقيقة انا بدي اطرح تساؤل قبل ان تبدأ اللجنة
اعمالها ، بعض الاخوة مارسوا اسلوباً يعني لاستئثار عواطف الشعب
هل قصد المجلس من عقد الجلسة السرية اخفاء المعلومات عن الشعب ؟
لم يكن هذا القصد .

معالي رئيس المجلس

فلماذا يريدون ان يشوهوا صورة هذا المجلس ؟
يا سيدي نحن هذه القضية كنا فيها واضحين وكانوا الاخوان واضحين
كان القصد من السرية حسب طلب الاخوان وهذا ما فهمناه هو ان يبحث
المجلس برواقه ماذا جرى وعندئذ للمجلس ان يكشفها ويعلمها علنية
وللمجلس ان يحتفظ بسريتها هذا الذي كان مقصود وما زال من حق
المجلس في اي وقت من الاوقات ان يأمر المجلس بقرار وليس اجتهاد

هكذا من الأهل

شخصي ، ما زال من حق المجلس أن يأمر بأفشاء ما حقق به بعد أن يجد ويناقش ويوجد أنه مالفه شيء ينبغي أن يكون سرياً وشكراً . ننتقل إلى الموضوع الذي بين يدينا الدكتور أحمد .

لقد كسبنا الجلسة وخسرنا السرية وهذا ليس بغريب ولكن اقترح على الشخص المدان والذي تقدم به اسم من الناس أن يعلن عن نفسه ويعتذر أو يبرر ، لماذا كل هذا التحقيق ؟

يا سيدي هذا الموضوع ، الاخ عبد الكريم

شكراً معالي الرئيس ، انا الحقيقة أريد أن أتساءل ، ما دام المجلس في الجلسة السرية قد قرر في نهايتها إحالة القضايا التسع للنائب العام فما هي السرية التي بقيت ؟ هذا السؤال الذي أريد أن اطرحه ما هي السرية التي بقيت بعد أن قرر المجلس إحالة القضايا للنائب العام أو إلى النيابة العامة ؟

السرية أن المجلس ، هذه الآن من حق النائب العام يفشي أو يكتم ، أما المجلس ما جرى بين جدرانه وتحت هذه القبة هو بحسب القرار ملزم لنا جميعاً نحن النواب والحضور لهذا الجلسة .

يا سيدي التي ذكرته الصحافة أنه أحيلت القضايا التالية للنائب العام . نقفل هذا الباب رجاءً ، هل يوافق المجلس على إقفال هذا الباب ؟ موافقين

* (٣) استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٠/٣/٧ بشأن ما يلي :

أ - قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل .

تفضل الدكتور عبدالله التسيور لتلاوة القانون المؤقت المعدل لضريبة الدخل .

بسم الله الرحمن الرحيم ، سيدي الرئيس اما وقد أدت لي ان تبدأ

السيد أحمد عناب

معالي رئيس المجلس
معالي وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة

معالي رئيس المجلس
الجميع

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية
السيد عبدالله التسيور

اللجنة المالية الاستمرار . يعرض تقريرها حول قانون ضريبة الدخل فأذن لي معالي الرئيس ان أبدأ من حيث انتهيت في المرة الماضية .

دكتور عبدالله دقيقة واحدة أرجوك ، الآن نحن في المادة " ٣ " من استكمال البحث في قرار اللجنة المالية ، لقد أرجي . هذا الموضوع لغاية ما يقدم معالي الوزير ملاحظاته ، فنعطي الكلمة لمعالي الوزير حتى يتلو علينا وخليك اخ عبدالله في مكانك اذا سمحت لانه احنا دخلنا فيها حتى يكون لك فرصة الرد ، معالي الوزير .

شكراً معالي الرئيس ، بناء على الفرجية الذي تم في الجلسة السابقة فقد تم اعداد تقرير يشمل ثلاثة ابعاد ، البعد الاول هو البعد المالي .

وتبين من الورقة المقدمة والتي يجري توزيعها الآن ان في تقديرنا ان التعديلات المقترحة ستؤثر على الموازنة نقصاً بحوالي اثنين وعشرين ونصف مليون دينار ، البعد الثاني تأثير هذه التعديلات على ذوي الدخل المحدود وذوي الدخل المرتفع ، وكما يبدو ان جميع هذه التعديلات تؤثر على ذوي الدخل المرتفع فقط ، في حين ان هناك مادة واحدة تعف من يكون دخله اقل من الف دينار من الالف دينار الاولى ، وبالتالي جميع هذه التعديلات تؤثر على ذوي الدخل العالي فقط ويستفيد منها ذوي الدخل المنخفض بحيث يتألفوا اعضاء اضافي من ضريبة الدخل ينطبق على من يكون دخله .

معالي الوزير هل ترى أو يرى المجلس ان تبحث ما دام تعليقاتك في التقرير التي يوزع على الزملاء ، فهل ترون ان يتلى مادة مع ، كل مادة ترد في الدراسة .

هذا هو الأفضل .

وسيتلوا معالي رئيس اللجنة تفضل اخي الكريم .

بسم الله الرحمن الرحيم . نبدأ من حيث انتهينا في المرة الماضية أي في المادة " ٧ " الفقرة " أ " بند " ١٣ " وترقفنا في بحثنا في المرة الماضية لدى مداخلة معالي الوزير ، ما عني المرة الماضية هو ما يلي ، هذا البند يتحدث عن الاعفاءات ، هو بند متعلق بالاعفاءات ، صدر المادة تقول " يعفى اعفاء كلياً ما يلي " وتتسلسل البنود حتى تصل للبند " ١٣ " .

معالي رئيس المجلس

معالي وزير المالية

معالي رئيس المجلس

معالي وزير المالية

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية

هكذا من الأهل

الذي يقول

يعني تقدير الكلام يُعنى

المادة كما وردت بالقانون الاصلي

١٧ / أ (٣٠٪) بدلات الايجار المتأتية من تأجير العقارات في محافظة العاصمة ، و (٥٠٪) من هذه البدلات في باقي مناطق المملكة .

المادة كما وردت بالقانون المؤقت

رقم " ٤ " وهو موضوع بحثنا ، نزل الاعفاءات الى (١٠٪) فقط ، اي زاد الضريبة من الايجارات .

(١٠٪) من بدلات الايجار المتأتية من تأجير العقارات .

قرار اللجنة

قررت اللجنة التوصية للمجلس الكريم بان تزيد الاعفاءات الى (٣٠٪) من بدلات الأيجار المتأتية من تأجير العقارات لأغراض السكن و (٢٠٪) للأغراض الأخرى .

في المرة الماضية كان تعليق للاستاذ فخري قعوار حول التميز الجغرافي، لما وضع تشريع عام ١٩٨٥ كان في الدهن ان هناك هجرة من الريف الى المدن ومن المحافظات الى محافظة العاصمة ، فحتى يشجع المستثمرين في الاسكان اعطوا اعفاءات اكبر وهي (٥٠٪) لمن يبني خارج محافظة العاصمة واكتفى بـ " ٣٠ " لداخل العاصمة ، اللجنة المالية رأت ان المرحلة الحاضرة يُفضل فيها ان يكون الاعفاء وفق الاغراض وليس المناطق ، يعني لاغراض السكن حتى نشجعه يكون الاعفاء كبيراً اي (٣٠٪) وللأغراض الأخرى التجارية وما شابه (٢٠٪) هذا الذي عرضناه المرة الماضية ووصلنا فيه الى مرحلة التصويت سيدي الرئيس .

جاء رد معالي الوزير يدافع عن وجهة نظرهم بانه

أ - جاء التعديل في القانون المؤقت لتوزيع العبء الضريبي بشكل يضمن المشاركة العادلة من قبل المكللين كل حسب قدرته المالية وانه لا يؤثر مطلقاً على ذوي الدخل المتدنية .

ب - وعليه لا يخفى على مجلسكم الكريم ان الغاء هذا التعديل يصب

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية

بكامله لصالح ذوي الدخل التي تزيد عن (١٠) آلاف دينار .
فهذا رد معالي الوزير ، لك تعليق عليه معالي رئيس اللجنة ؟
سيدي هو كما تحدثنا في المرة الماضية هذه المادة وما يليها من مواد أجمل تعليقاتي بما يلي ، اللجنة المالية تعتقد وهذه في الادبيات الاقتصادية مُسلمة انه كلما عظمت الضريبة كلما قل الادخار لدى المواطنين بقصد إعادة الاستثمار ، فاذا كان انسان عنده عمارة ومأجر هذه العمارة ، واقتطعت منه ضريبة كبيرة واهيبت له دخلاً أقل ، دخلاً صافياً بعد الضريبة أقل ، معني ذلك انك ردعته وكبحت قدرته وورغيته في مزيد من الاستثمار ، في الوقت الذي نرغب فيه ان نشجع قطاع الانشاءات خصوصاً وكما ذكرت في المرة الماضية هرتاني اكبر قطاع في هذه المملكة بعد قطاع الخدمات ، وهو يلقو قطاع الزراعة في مقدار الايدي العاملة التي يشغلها ، فان استحوذت الخزينة على الجانب الاعظم من دخول الايجارات كبحت وردعت القدرة على مزيد من البناء والمزيد من الاستثمار .

النقطة الثانية ان العائلات الجديدة بحاجة الى مساكن وازاء الدخل المنخفضة للمواطنين من معلمين وجنود وشباب يرغبون في الزواج والسكن ولا يستطيعون البناء على نفقتهم ولا يستطيعون الاستقراض بما فيه الكفاية ، نشجع الغير ان يبني لهم ليؤجرهم ، فان كانت التنازلات كبيرة كانت الاجور معقولة اكثر وهذه مسلمة ، هذا هو المعروض سيدي .

شكراً يا سيدي مطروح على المجلس الكريم هذه المادة ، الاخ فارس النابلسي

معالي رئيس المجلس

السيد فارس النابلسي

شكراً معالي الرئيس ، كان الاعفاء في مرحلة معينة تشجيعاً للاستثمار ، وفي هذا المرحلة ان الاستثمار العقاري يشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني واذا كان هدف حل ازمة الاسكان فان مؤسسة الاسكان يفترض ان تقوم بهذه المهمة ، مع الملاحظة ان هناك آلاف الشقق الخالية في مدينة عمان ، لذلك انا اؤيد ما ورد في القانون المؤقت من حيث إبدال النسبة الى " ١٠٪ " من بدلات الايجار المتأتية من تأجير العقارات

هكذا من الرجل

مجلس النواب

وهذا أعفاء جيد .

(١٠٪) الاعفاء هذا .

نعم

انت تقول فيه شقق فاضية اذا شقق فاضية بترفع عليها ضريبة الدخل على المؤجر !!

يعني المقدمة ما بتزدي الى الاستنتاج ، انا فرحت لما حكيت بالاول فهمت انك بتدفع تخفف الضريبة حتى يقدروا ياجروا .

يا أخي تخفف الضريبة علشان يبنوا بس فيه عندنا بنا كثير مليون بنا . ليش بننا تشجع الاستثمار في البناء ؟ والشقق الفاضية مش مؤجرة لانهم يطلبوا ايجارات عالية .

شكراً يا سيدي احنا بنقترح بالنسبة لاعضاء اللجنة ان دورهم يدافع عنه ويتبناه معالي رئيس اللجنة بلاش نضيع الوقت فيها ، دولة الرئيس .

معالي الرئيس ، الاخوة النواب ، اذا سمح معالي الرئيس ان يترك الخيار للجنة المالية لابتداء رأيها لسبب واحد وهو ان معالي وزير المالية لم تتج

له فرصة الشرح للجنة المالية ، واحترم قرار المجلس ان يتم الشرح تحت هذه القبة ، فسادنا عدنا لشرح وجهة نظر وزير المالية التي لم تشرح

مطلقاً امام اللجنة المالية بقانون هام جداً وهو جزء من برنامج تصحيحي وتصور مستقبلي يؤثر على خزينة المملكة تأثيراً مباشراً فلذلك

يُعطى الخيار اذا سمحت لي وسمح لي رئيس اللجنة المالية ان يعطى الخيار مطلقاً لكل عضواً في هذه اللجنة المالية ان يناقش المعطيات

الجديدة ، ان لا يحرم من مناقشة المعطيات الجديدة في هذا القانون وارد على معالي رئيس اللجنة بموضوع البيوت والبناء ليس هذا هو المقصود

في هذا القانون ولن يصل هذا القانون الى هؤلاء ، فهناك صندوق اسكان لجميع افراد القوات المسلحة وضباط القوات المسلحة وهناك

امؤسسة الاسكان ايضاً ، نحن نتكلم عندما يستثمر شخص ما ابنية كبيرة وتتلوا عليه ربحاً كبيراً ، ان يخضع جزء من هذا الربح للضريبة

ولا نقصد بذلك من اراد سكناً لنفسه . هذا غير مشمول بقانون الضريبة ، ولم نقصد الجندي والعسكري على الاطلاق نحن نقصد الاجارات ، وعندما تتجاوز هذه الاجارات بمبالغ

السيد رئيس اللجنة المالية

السيد فارس النابلسي

السيد رئيس اللجنة المالية

السيد فارس النابلسي

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

كبيرة في الدخل الفردي عندئذ تخضع لهذه النسبة .

وشكراً

السيد عبد العزيز جبر .

معالي رئيس المجلس

السيد عبد العزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحقيقة مع توجد اللجنة المالية في رفع نسبة الاعفاء الحقيقة هذا يتعكس بالتالي على اولئك المستأجرين ، فان صاحب

العمارة الذي لا يعفى إلا من (١٠٪) من دخله هذه نسبة بسيط ، ولذلك المتأثر بها هو المستأجر ونحن لدينا قطاع كبير من الموظفين ومن

العاملين الذين لا يملكون الحقيقة بيوت ولا يملكون شقق ، هؤلاء بحاجة الى الاجار ، فحينما يعفى المالك اعفاء اكبر سينعكس ذلك

على المستأجر وهم قطاع كبير وشكراً السيد عبد الرؤوف الروابدة .

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الاشغال العامة

والاسكان

شكراً معالي الرئيس ، الحقيقة كوزير للاسكان احب ان ابدي ما يلي من تعليقاً على حاجات السكن لا شك ان البلد بحاجة الى وحدات سكنية

جديدة يبلغ عددها " ٢٣٠٠٠ " وحدة سكنية ، ولكنها ليست الواحدات السكنية التي يبنينا قطاع الانتشاءات ، هناك وفر كبير وفي الوحدات

السكنية المخصصة لذوي الدخل المتوسطة والعليا ولا يجوز ان يكون هدفنا تخفيف الضريبة على هؤلاء لاننا لا نريد التشجيع على

الانتشاءات في هذا المجال ، النقص الكبير في مجال الاسكان هو في الوحدات السكنية المخصصة لذوي الدخل الكتدني ، فإذا اردنا التشجيع

على الاعمار في هذا المجال يجب ان يتجه التخفيض في الضريبة الى مثل هؤلاء ، ونحن نتكلم عن شقق تقل مساحتها عن " ١٠٠ " فقط .

انا اعتقد ان تعديل اللجنة المالية يشجع على إنشاء الاسكان الفاخر الذي لم تعد بحاجة له وشكراً .

الاستاذ جمال الصرايرة .

معالي رئيس المجلس

السيد جمال الصرايرة

بسم الله الرحمن الرحيم ، سيدي الرئيس انا اعتقد ان سياسة الحكومات المتعاقبة هي تشجيع الهجرة من المدن الى الريف ، وفي هذا القانون ان

يعفى فقط " ١٠٪ " من الاجارات سوف لا يعطى أبناء المناطق البعيدة الحافز ان يستثمروا أموالهم في بناء وحدات سكنية جديدة .

هكذا من الأهل

ثانياً هذا القانون اذا ما اتخذ بصفة القانون المعدل أو بصيغة القانون المعدل انا اعتقد انه سيكون هناك بعد اربع سنوات أو خمس سنوات أزمة سكن بالبلد ، وفيما يتعلق بما ذكره دولة رئيس الوزراء ، ان هناك صندوق لافراد القوات المسلحة ، فانا اريد توجيه سؤال لدولة الرئيس ، في العام الماضي كم صندوق اسكان افراد القوات المسلحة ، منق قروض لضباط والجنود ؟ . للعلم ان الضباط والجنود يسمون هذا الصندوق " مشروع الورثة " اي ما تأتيهم إلا بعد ما يموتوا أو على وشك ، هناك كثير من الشباب ونحن نعلمهم احويلوا الى التقاعد ولا زالوا الى هذه الفترة ينتظرون ، فهذا القانون اذا ما قبلناه بصيغة القانون الاصلي حتماً سيؤدي الى أزمة سكن خاصة ان سياسات الحكومة الاسكانية ، اثبتت عدم نجاحها اذا ما اقول فشلها ، شكراً

شكراً يا سيدي دولة رئيس الوزراء

بس جواب صحيح الاستاذ جمال في تقديري بقدر انه فيه " ٢٢ " مليون دينار للاسكان في القوات المسلحة ، مبلغ " ٢٢ " مليون دينار يصرف دائماً تحت المتابعة والطلبات كبيرة جداً خاصة للافراد وهناك دعم شهري كان بالموازنة السابقة شهرياً " ٣٠٠ " الف دينار لدعم هذا الصندوق وشكراً .

بأنيك الدور كلكم مسجلين ، الدكتور محمد ابو فارس .

بسم الله الرحمن الرحيم ، المواطن لا بد له من سكن سواء كان زوجاً أو بيتاً ، وهناك خاصة الشباب ، وهؤلاء الشباب لا يستطيع احدهم ان يشتري شقة في مؤسسة الاسكان للتكاليف الباهظة بالنسبة لها مع وجود أمور أخرى ، فان تحيل هذه المسألة في حلها الى مؤسسة الاسكان التي ثبت ان مشاريعها تكلف تكاليف باهظة ترقق المواطن ، فهذا امر استبعد ، تبقى الاجرة وهؤلاء الشباب " ٩٠ ٪ " منهم دخولهم محدودة فلا بد ان يستأجروا ، وإذا كان الامر كذلك فاما ان يقبل القطاع الخاص على الاستثمار من خلال العقارات والتأجير ، فإذا رفعنا نسبة الضريبة عليهم قد يخف هذا الاقبال كثيراً أو قد يحسب المؤجر

المالك ما تأخذه الدولة من ضريبة على هؤلاء الشباب ويؤجروهم ، وفي النهاية المواطن لم ترفع راتبه ولم تحسن احواله وفي نفس الوقت رفعنا عليه الاجرة بالاسلوب مباشر أو غير مباشر ، والعرض والطلب محدود حينما يكف المستثمرين في هذا الجانب سيكثر الطلب وسيقبل العرض وحينئذ سترتفع قيمة الايجار على اي حال من الاحوال ، ولهذا انا اؤيد ما ذهبت اليه اللجنة المالية فهو يحقق مصلحة المواطن خاصة المؤجر وكذلك المستثمر وقد فشل قطاع الاستثمارات من مؤسسة الاسكان وغيره في هذه القضية وشكراً .

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

معالي الرئيس ، القانون الاصلي موضوع منذ سنة ١٩٨٥ ، وعادة عندما يوضع اي قانون يؤخذ بعين الاعتبار الاهداف والغايات التي يُبتغى تحقيقها من وراء ذلك القانون ، فيما يتعلق بهذا القانون . هنالك ثلاثة عوامل أو ثلاثة اهداف أو ثلاثة غايات تؤخذ عادة بعين الاعتبار ، الغاية الاولى هي تشجيع الاستثمار ، الغاية الثانية هي الخزينة مصلحة الخزينة ، الغاية الثالثة هي مصلحة الفرد التي تتمثل في هذا القانون بالسكان ، الواقع انه في قانون ١٩٨٥ تُوحى لتحقيق الهدفين الاول والثالث وهو تشجيع الاستثمار ومصلحة الفرد والسكان على حساب مصلحة الخزينة فقبل اذا شجع ذلك القانون الاستثمار وإذا تحققت المصلحة للفرد السكان فلا بأس ان تنخفض وارادات الخزينة في سبيل ذلك الهدفين ، لكن في الواقع انه اثبتت التجارب على ان هذا لم يتحقق ، لا تشجيع الاستثمار توفر دليل ان كثير من البنائات والشقق لا تزال خالية من ساكنيها ، وكما ان مصلحة الفرد والسكان ايضا لم تتحقق لان السكان والفرد لم يقبل على استئجار هذه الشقق لبقاء ارتفاع اجورها . اذن لم يستفد السكان من هذا الموضوع في الوقت الذي تضررت به مصلحة الخزينة ، ويضاف الى ذلك ايضا ما تفضل به معالي وزير المالية في الملاحظة التي امامنا التي يقول فيها " ان الاستفادة الرئيسية من التعديل الذي اجرت وزارة المالية فيما لراخذنا به هم ذوي الدخل المرتفعة واستفادة ذوي الدخل المنخفضة محدودة جداً ولا تزيد

معالي رئيس المجلس
دولة رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس
السيد محمد ابو فارس

هكذا من الأهل

في احسن الظروف عن الجزء المتعلق بايجارات المساكن « . ويرى وزير المالية انه اذا كانت الغاية هي تشجيع قطاع الانشاءات فلا تتم عن هذا الطريق ، بناء المساكن للسكن بهذه الطريقة ، انما تتم عن طريق اتباع اجراءات اخرى ، لذلك ارى ان ما جاء به القانون المؤقت هو يخدم الهدفين ، الهدف الثاني وهو مصلحة الخزينة والهدف الثالث وهو ايضا هدف هام وهو مصلحة الفرد الساكن ، وقد يكون فيه تجاوز عن خدمة الهدف الاول وهو تشجيع قطاع الاستثمار ولكن اثبت تطبيق القانون منذ عام ١٩٨٥ ان هذا القانون لم يخدم هدف تشجيع قطاع الاستثمار ، لذلك ارى ان ما جاء به القانون المؤقت والصحيح واللازم ويخدم المصلحة العامة وشكراً .

شكراً ، السيد ماجد خليفة .

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً معالي الرئيس ، اعتقد ان الموضوع هو تحديد اتجاه السياسة الضريبية وما هي الاهداف التي يتوخاها اي قانون ليسن لغايات الضريبة ، حيث ان اي سياسة ضريبية يجب ان تميز متوازنة مع الوضع الاقتصادي في البلد ، فوضعنا الحالي بان المواطن يربح تحت ضغوط مالية كبيرة يعاني منها معاناة تثقل كاهله من حيث ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة الدينار بين يدي المواطن وما يدفعه من فواتير كثيرة عالية ، وايضا لان بهذه السياسة الموجودة وبهذا التعديل الوارد على القانون المؤقت نطالبه بان يدفع من ضرائب ، لذلك فاني ارى من الواجب التخفيف عن هذا المواطن في هذه المرحلة ، ولذلك فاني انا مع رأي اللجنة المالية بتوصيتها على المادة موضوع البحث وشكراً .

شكراً ، السيد عوني البشير .

شكراً معالي الرئيس ، انا مع ما ذهب اليه سعادة الزميل فارس النابلسي نائب الامة عن منطقة عمان بتقليل نسبة الاعفاء في العاصمة الى ١٠٪ اما بالنسبة للمحافظات اطالب بابقاء نسبة الاعفاء (٥٠٪) لان مشكلة الاسكان كما تفضل معالي وزير الاسكان ما زالت قائمة وخاصة في المحافظات ، هذا مع العلم ان عوائد الاجار في المحافظات لا تشكل

معالي رئيس المجلس
السيد ماجد خليفة

معالي رئيس المجلس
السيد عوني البشير

ربحية اكثر من ٣٪ " بالنسبة لاسعار وكلفة انشاء المساكن الان اما بالنسبة لصندوق اسكان القوات المسلحة ولكن لعلم دولة الرئيس فان المنتسب الى القوات المسلحة لا يستفيد من هذا الصندوق إلا بعد مرور عشرين سنة على الاقل من الخدمة وبعضهم بعد التقاعد ، اقتراحي محدد باقتراحين بان تكون نسبة الاعفاء في العاصمة "١٠٪" وبالنسبة للاعفاء في المحافظات "٥٠٪" او اقتراح اخرا بامعفاء المنازل المؤجرة لغايات السكن حسب مساحة البيت المؤجر ، أي مثلاً اقل من "٢٠٠" يخفض نصف ايجار للاعفاء واكثر من "١٠٠" توضع ضريبة تصاعدية على ايجار المنزل وشكراً .

شكراً لكم ، السيد رئيس اللجنة .

معالي رئيس المجلس
السيد رئيس اللجنة المالية

معالي الرئيس ، حرصاً ان لا يقترح زملاء اخرون بعد الاستاذ عوني البشير التعديلات خلطة من هذا وذاك ، المروض لدينا ثلاثة اقتراحات فقط ولا يجوز على الاطلاق اقتراح ارقام اخرى او خلطة من الارقام وفق النظام الداخلي ، النظام الداخلي يقول « اذا طلب احد الاعضاء ادخال اي تعديل على مشروع القانون الذي احيل على إحدى اللجان وجب عليه ان يقدم لرئيس المجلس تقريراً يبين فيه المواد التي يقترح تعديلها والاسباب الموجبة لهذا التعديل » « يحيل رئيس المجلس التقرير السابق ذكره الى اللجنة التي احيل اليها مشروع القانون وفي اثناء مذاكرة المجلس... الخ »

ولكن لنتنبه الاخرة الاعضاء ان لهم ان يختاروا واحد من ثلاثة فقط ، اما القانون الاصلي ، او القانون الوسط وهو القانون المؤقت ، او ما اقترحه اللجنة المالية حصراً .

يا اخ عبد الله هذه في اثناء السير في دراسة القانون .

" اذا طلب احد الاعضاء ادخال اي تعديل على مشروع القانون "

هذا اثناء نظر اللجنة به .

معالي الرئيس ، اذكرك لما ناقشنا الموازنة حين كنا ازاء تخصيصات وزارة الخارجية ، نحن التزمنا بهذا وطبقناه وتنت وزارة الخارجية مخصصات " ١٧٠ ألف دينار كانت اللجنة المالية قد شطبها ذلك انه

هكذا من الاجل

إذا عرض قانون محال إلى لجنة ما فليس للعضو أن يتقدم باقتراح جديد إلا أن يكون مر على معالي رئيس المجلس ومنه إلى اللجنة .

شكراً يا سيدي ، الصحيح الذي يتكلم فيه معالي الزميل مش في النظام المادة التي أشار إليها أثناء النظر في القانون لدى اللجنة ، فإذا جاء أحد الاخران وأحب يضيف يمكن أن يتقدم كتابة أن يقترح شيئاً ، أما عندما يأتي تقرير اللجنة إلى المجلس الكريم يصبح ملكاً للمجلس .

أسمح لي أخالفك معالي الرئيس ونستنجد باخواننا القانونيين خليني أوفي القراءة " يحيل رئيس المجلس التقرير السالف ذكره إلى اللجنة التي أحيل إليها مشروع القانون وفي أثناء مذاكرة المجلس في المشروع المذكور يترتب على مقترح التعديل أن يوضح شفوياً الأسباب التي بنى عليها اقتراحه ، فإذا قرر المجلس وضع الاقتراح موضع البحث والمناقشة بحقه المجلس وإذا لم تؤيده الاكثية رفضه " فبالتالي ما يتقدر تتلقى اقتراحات جديدة كل واحد يجب نسبة ويقول خذ من القانون الاصلي نسبة كذا ومن التعديل نسبة كذا ومن عندي كذا ، يعني يتشتت البحث كثيراً .

الدكتور عبد اللطيف عربيات ، تفضل .

الواقع الضريبي بحاجة أن يدرس وتدرس السياسة الضريبية قبل اقرار أي قانون . كنا نتمنى على معالي وزير المالية أن يدلي ببيان هذا الصباح كما اتفق عليه حول الضريبة بشكل عام ثم يعود لمناقشة ما هو مطروح وما جاء في تعليقات معاليه لم يحدد ولم تكون لنا القناعة أن هذا التعديل أو هذه المطالبة بحق من تكون ؟ لأن معاليه ذكر في الجلسة السابقة أن المنطلق لهذا التعديل هو عجز الموازنة ، فإذا كان هذا هو المنطلق على من تحمل اعباء الفساد والعبث الإداري ، والذين سببوا عجز الموازنة من يتحمل ذلك ، يتحدد بضراحة بوضوح ودراسة مقنعة من الذي يتحمل ذلك الفقير المحتاج وهو مثقل بكل هذه الضريبة وهناك قناعات بعدم توازن الضريبة على مختلف الدخول بين الافراد .

فبعض ذلك وعدم القناعة بما هو موجود ، بأنه من يتحمل العجز وعلى من يحمل ليس لنا إلا ما جاءت به اللجنة المالية التي قامت بدراسة هذا

الموضوع ، لأخذ بهذا المقترح ، والا فليبين لنا بالضبط من الذي يتحمل بأرقام وليس بجملة عامة لا نستفيد منها شيئاً ، لأن المواطن الآن يعاني من كافة الضرائب ، نريد أخذ صورة عامة عن مختلف الضرائب وليس ضريبة الدخل فقط ، التي يعاني منها المواطن فبعض ذلك تسير مع توصية اللجنة المالية .

شكراً ، معالي وزير المالية تفضل

معالي الرئيس

حقيقة الامر التقرير وزع على السادة النواب المحترمين ، يشمل المبررات الاقتصادية لتعليقاتنا على القانون ، اذا بتحبوا انني أقرأ هذا التقرير وبالإمكان أن أقوم بذلك .

هذا أنا الحقيقة ففضلت أن تقرأ كل تعليق لك ، لأن الذي شوقته متناول المواد وكل مادة تعليق جنب المادة هكذا في التقرير .

ولكن في الجانب الثاني مبررات الاقتصادية للتعديلات ، وأنا وضحت فيها تصور عام للنظام الضريبي في الاردن والأختيارات الموجودة فيه ، فإذا كان هناك توجه أنا أقرأ هذا الجزء من التقرير .

أين يقع هذا الجزء لو سمحت ؟

في الجزء الثاني من التقرير صفحة (١٣) ؟

يا سيدي في ملحوظة ، لأن التقرير وزع علينا اليوم ، الي أشار اليهم معالي الوزير هم (ثلاث) صفحات ، والله بيده يقرأ هم لأن هذول مش متعلقات بمواد يعينها ، أما أنا كان اقتراحي الذي أنهى الذي شوقته كان متعلق بمواد يعينها قلت يقرأ جانب كل مادة ، فنستأذن مجلسكم الكريم ليتفضل الوزير بقراءة ما أجلنا الجلسة من اجله .

تفضل من صفحة (١٣) يا دكتور عبدالله

سيدي الجزء الاول ، ويتوصل أن كلفة المالية على الخزينة لهذه التعديلات تقدر بحوالي (٢٢) مليون دينار ، في الجزء الثاني تعطي بعض الابعاد الاقتصادية للنظام الضريبي في الاردن .

المبررات الاقتصادية للتعديلات

(١) تدني عبء ضريبة الدخل في الاردن

هكذا من الأهل

مجلس النواب

أ- فيما يلي مقارنة بين إيرادات ضريبة الدخل في الأردن كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وست دول أخرى للسنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٨ .

الأردن	قبرص	مصر	اليونان	المغرب	تونس	سوريا
٢٩٪	٤٥٪	٥٧٪	٥٣٪	٤٤٪	٤٣٪	٧٪

ب- كما يظهر في الجدول أدناه مكونات مختلف أنواع الضرائب لهذه الدول لنفس الفترة (كنسبة من مجموع الضرائب) .

الأردن	قبرص	مصر	اليونان	المغرب	تونس	سوريا
١٥٧٪	٣٣٠٪	٣٤٠٪	٢٢٥٪	٢٥٤٪	١٦٦٪	٤٩٪
٤٩٪	٣٠٪	٣٠٪	١٣٪	٢٢٪	٢٦٪	٢٥٪
٢١٪	٣٠٪	٢٤١٪	٥١٦٪	٤٥٩٪	٢٨٣٪	٦٣٪
٥٢٩٪	٢٤٨٪	٣٠٩٪	١٧٩٪	٢٢٨٪	٣٤٦٪	١٣١٪

ج- ويلاحظ مما جاء أعلاه أن عبء ضريبة الدخل في الأردن ما زال متدنياً وأن ضريبة الدخل في الأردن أيضاً متدنية بالمقارنة مع الدول الست المذكورة ، في حين أن الرسوم الجمركية في الأردن مرتفعة وهذا يتطلب إصلاح هيكل الضرائب في الأردن وزيادة حصة ضريبة الدخل وتجهيز طابا صورة عن التقرير الذي يعزز ذلك (مرفق رقم ٦) *

وهذا يعني أننا نلاحظ أن في الأردن أن الرسوم الجمركية تشكل حوالي (٥٣٪) من مجموع الرسوم في حين أن ضريبة الدخل تقل عن (٣٪) وهنا يوجد اختلال وهو بين الدول السبعة المعروضة ، نحن أسوء دولة في مجال تجهيز الأموال من ضريبة الدخل ، وبالتالي هناك ما يبرز في الأردن اتخاذ إجراءات إضافية لزيادة ضريبة الدخل *

(٢) - يشكل عجز موازنة الدولة أساس الاختلالات الاقتصادية في الأردن ، ويرتبط اختلال ميزان المدفوعات به وبالتالي فإن استئصال هذا العجز له أولوية قصوى لأنه حجر الزاوية في تحسين أساسيات الاقتصاد الأردني بهدف خلق المناخ المناسب لإعادة الثقة في هذا الاقتصاد وتوفير الجو المناسب للاستثمار وزيادة التصدير وإعادة الأموال المهاجرة .

* مرفق رقم (٦) وزع على السادة الأعضاء بالجلسة أنظر الوقائع آخر هذا العدد عام ١٩٨٩ الإجراءات المطلوبة .

ومن المستبعد أن اتخاذ أي إجراءات لتشجيع الاستثمار من خلال سياسات الضرائب قبل تصويب الاختلالات واستئصال عجز الموازنة سيكون له نتائج مجدية ، ولذا فإن إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار من خلال تخفيض ضريبة الدخل على حساب زيادة عجز الموازنة غير مبرر اقتصادياً ولا يصلح كمدخل لتجاوز الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الأردني حالياً .

وأرجو هنا أن أضيف أنه إذا كنا سنشجع الاستثمار ، لا بد أن يكون الاقتصاد الأردني له أساسيات جيدة ، موازنة الدولة يجب أن تكون جيدة ، الصادرات الوطنية والعجز في الميزان التجاري يجب أن يكون جيداً ، القول أنه سيكون بإمكاننا أن نحسن الاستثمار عن طريق إعطاء إعفاءات جمركية ، وعجز الموازنة يتوزع ، ونتيجة لذلك عجز الميزان التجاري سيتوسع ، هذا الكلام ليس صحيحاً ولن يؤدي إلى أي نتائج إيجابية . الخطى الأولى أساسيات الاقتصاد الأردني يجب أن تتحسن ، تبعاً لذلك يجب أن يخلق مناخ ، أما القول أننا سنخلق المناخ على حساب أساسيات الاقتصاد الأردني هذا لن يحقق أي نتيجة ، فأي توجه أن يعطى أولوية للتخفيضات الضريبية على أساس أنها تصلح الأوضاع الاقتصادية على حساب زيادة عجز الموازنة خطأ اقتصادياً كبير ، ومن المستبعد أن اتخاذ أي إجراءات لتشجيع .

ب - قامت عدة مؤسسات دولية بدراسة الإجراءات المطلوبة لزيادة الاستثمار والتصدير وتفعيل دور القطاع الخاص واتفقت الدراسات جميعها تقريباً على أن الإعفاءات الضريبية السائدة في الأردن (خمس سنوات من مباشرة الانتاج التجاري و ٧ سنوات في المدينة الصناعية من نفس التاريخ و ١٢ سنة في المناطق الحرة) وبالإضافة إلى منح إعفاءات ضريبية سخية على التصدير) هي مناسبة وتزيد عن الإعفاءات التي تمنحها دول أخرى ومعظم هذه الدراسات ركزت على ضرورة تصحيح الاختلالات الاقتصادية في الأردن كما بينت أن الإجراءات المطلوبة اتخاذها لزيادة الاستثمار ليست ضريبية وقد خصصت وكالة الإنماء الدولي الأمريكية في تقرير أصدرته في نهاية عام ١٩٨٩ الإجراءات المطلوبة *

وهي مبينة في المرفق رقم (٧) *

أنا ليس لدي القناعة وقد حضر إلى الأردن عدة خبراء عالمين ومؤسسات عالمية ، البنك الدولي أجرى دراسة وأحد الأهداف الأساسية لجميع سياسات البنك الدولي في الأردن ، هو دعم الادخار والاستثمار والتصدير والتغلب على الاختناقات لم يرد في تقارير البنك الدولي ، لم يرد في تقارير أي هيئة ، أن الاختناقات في الأردن بالاستثمار هو ناتج عن الضريبة ، جميع هذه التقارير استعرضت قضايا أخرى ، بالنسبة إلى الضريبة النقطة التي أثارها هذه التقارير أن حقوق المكلفين في الضريبة في الأردن غير واضحة ويجب أن نضع هذه الحقوق

مرفق رقم (٦) وزع على السادة الأعضاء بالجلسة أنظر الوقائع بآخر هذا العدد .

هكذا من الأهل

بشكل واضح ليعرف المستثمر ما هي حقوقه وما هي التزاماته ولكن انا لم اقرأ التقرير يقول ان نظام الضريبي في الاردن بشكله الحالي وان الاعفاءات التي يعطيها النظام الضريبي في الاردن تشكل اختناقا في الاستثمار.

ج - ينظم قانون تشجيع الاستثمار الاعفاءات الممنوحة للمستثمرين ولذلك اذا كان هناك ضرورة لاعادة النظر في حوافز الاستثمار فالأفضل ان يتم ذلك من خلال تقييم هذا القانون وتعديله وليس من خلال منح مزيد من الاعفاءات من خلال قانون ضريبة الدخل لان احكام قانون تشجيع الاستثمار موجهة مباشرة لتحفيز المستثمرين وزيادة الاستثمارات ومعالجة هذا الموضوع من خلاله اكثر فعالية من معالجته من خلال قانون ضريبة الدخل. طالما قانون تشجيع الاستثمار هو القانون المعني بالمناخ الاستثماري والاعفاءات الضريبية ، فاذا كان هناك رغبة لتحفيز الاستثمار ، يبدو من ناحية اكااديمية ومنطقية القانون الذي يجب ان يعالج ، هو قانون تشجيع الاستثمار وليس قانون ضريبة الدخل ، مع الاعتراف ان قانون ضريبة الدخل معني بمناخ الاستثمار ويساعد على تشجيع الاستثمار ، ولكن القانون الاساس هو قانون تشجيع الاستثمار وهو الذي يجب ان يدرس ويقوم ويؤكد ان الحوافز والامتيازات والاعفاءات المتوفرة فيه تفي بنهايات الاستثمار .

د - ومن بين الاهداف التي تتوخاها قوانين ضريبة الدخل هو التأكد من توزيع اعباء الضريبة بشكل عادل (والدستور الاردني ينص على ذلك) ولهذا الامر اهمية خاصة في هذه المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الاردني وبالتالي فان التعديلات المقترحة من الحكومة اهتمت بهذا التوجه واعطت اولوية مطلقة له كما ورد ذكره سابقا. ولتحقيق هذا التوجه جاء التعديل الذي قدمته الحكومة مانحا مزيدا من الاعفاءات لدوي الدخل المحدود ومحققا ايرادا للخزينة من ذوي الدخل المرتفع .

لحقيقة الامر جميع التعديلات المطروحة في هذه التعديلات كما قدمتها الحكومة ، لا تؤثر على ذوي الدخل المتدني ، بالعكس ذوي الدخل المتدني اعطى امتيازات اضافية ، جميعها تتوجه بتجهيز اموال من الناس الذين قادرين على الدفع ، نحن الان في مرحلة تكييف اقتصادي ، في ظل هذا التكييف الاقتصادي ، نحن عم نطلب من الناس ان يقدموا بعض التضحيات .

احد المبادئ الاساسية للتحجاج لمثل هذه السياسة ، يجب ان يحسن الفقراء ان اعباء التنمية واعباء التصحيح تتوزع بشكل عادل ، وبالتالي يجب القوانين ان تأخذ بعين الاعتبار ان يعطى مزيد من الاعفاءات لدوي الدخل المتدني ، ان يطلب من ذوي الدخل المرتفع ان يساهموا اكثر في المجهود التنموي وفي موارد الخزينة ، بالنسبة الى الموضوع المعروض علينا ، بالنسبة لقضية الاجارات في الطبع (٨٥) القانون كان ساري المفعول وفيه جميع الاعفاءات ، اذا نظرت نلاحظ ان الدخل القومي بنسبة الى قطاع الانشاءات اظهر تراجعا ، يعني ان جميع هذه التسهيلات لم يكن لها تأثيرا جيدا ، في سنة (١٩٨٩) مع ان هذا القانون طبق ، هناك من يدل من الماشرات ان نشاط قطاع الانشاءات بدأ يتحسن من التالي الاقتراض ، ان تخفيض الضرائب على الاجارات سيؤدي الى

زيادة النشاط في الانشاءات لا يبرره النمط الذي ساد منذ عام (١٩٨٥) الى عام (١٩٨٨) فاذا كان سيطبق فالأفضل ان يطبق فقط على المساكن وليس على العمارات التجارية لأن العمارات التجارية لا تقدم خدمة مباشرة للمواطنين .

هـ - سيؤدي تقليص التلقتات الحكومية في الاردن الى تخفيض الخدمات الاساسية والاجتماعية التي تقدمها الدولة وسيكون لذلك اثار سلبية على المواطنين من ذوي الدخل المحدود .

ومن المتوقع ان تزيد المتطلبات المالية لتوفير هذه الخدمات خلال العام القادم وهذا سيتطلب زيادة الايرادات الحكومية في حين ان تجاوز الصعوبات التي يعاني منها الاقتصاد الاردني وتوجيه مسيرته على اسس سليمة يتطلب تخفيض عجز الموازنة ببلغ يزيد على (٥٠) مليون دينار في العام القادم وان تخفيض ايرادات الخزينة من خلال التسيببات التي قدمتها اللجنة المالية لمجلسكم الكريم يتطلب النظر بجديّة ومسؤولية في البدائل الممكنة لتجهيز الاموال اللازمة للخزينة والبحث عن مصادر بديلة لتوفير ذلك .

علما بان وزارة المالية قامت بدراسة الامكانيات المختلفة ولم تجد بديلا افضل من التعديلات المقدمة لمجلسكم الكريم .

نحن نقدر ان الانخفاض في الايرادات هو حوالي من (٢٠ الى ٢٥) مليون دينار ، اذا سمحت الموافقة على هذه التعديلات ، وزارة المالية تنتظر في امكانيات توفير هذه الاموال من مصادر اخرى . في رأيي ان المصادر الاخرى مهما طبقتها ، اضرارها الاقتصادية وتأثيرها على ذوي الدخل المتدني ستكون اكثر من تأثير التعديلات المقترحة ، وبالتالي يشكل عام التعديلات المقترحة اقل ضررا على الاقتصاد الاردني ، من تجهيز الاموال بطرق ووسائل اخرى ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس السيد جمال الخريشة
سيد الرئيس
عندي ملاحظة على ما تحدث فيه الزميل جمال الصرايرة حول اسكان القوات المسلحة حقيقة منتسبي القوات المسلحة من الضباط يأخذون السكن بحدود (٢٣) عام خدمة وكذلك الرتب الاخرى ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس السيد محمد ابو فارس
شكرا يا سيدي ، الاستاذ سمير قموار ، انا سجلت الاسماء ، مسجلة كلها ، من هو تفضل دكتور محمد ابو فارس . ان الاستطارد في الحديث يذهب الوقت ونحن بحاجة اليه ، كما ان الاكثار من الحوار في هذا الامر الذي اصبح واضحا ياكل الوقت ، ولذلك اقترح ان يتحدث اثنان يؤيدان ما ذهبت اليه اللجنة المالية ، ثم يتحدث اثنان

هكذا من الأهل

يخالفان ما ذهبت اليه اللجنة ، ثم تعرض الاقتراحات على التصويت ،
ثم تنتقل الى مناقشة بقية المواد .

ارجو ان اؤكد على هذا الاقتراح وان يصوت عليه حفاظاً على وقت
المجلس

يا سيدي ، الحقيقة اذا المجلس الكريم يثنى على هذا ، انا بتبعها اثنين
اثنين .

ثنتي على ذلك

انا بتبعها اثنين اثنين ، بس لما يشوف ايديكم مرتفعة ، وفي ناس من
زمان ما تكلموا بهعتوا ،

هل يوافق المجلس الكريم على ما تفضل به الدكتور محمد ابو فارس ؟
ان تكلم مثلاً ثلاثة من مؤيدي وجهة نظر هذه ، وثلاثة مؤيدي تلك ،
هل يوافق المجلس الكريم ، عد الاصوات بالله بدقة ، احنا نتكلم فيها
الآن ، دقيقة بالله يا ابو طلال ، خليه يعد الاصوات .

(٣٨) من (٦٦)

(٣٨) من (٦٦) ، فتكلم فيه لأن عدد من الاخوان (عشرة بالأضافة
الى معالي الوزير ومعالي الوزير المقرر ، الآن على ما مضى ، الآن
مطروح لحضراتكم ما قرره اللجنة وأوصت به .

من يوافق على قرار اللجنة المالية عد الاصوات ، خليه يعدوا الاصوات
الله يخليك

(٢٧) صوت

لا

(٢٧) صوت بالتالي قرار اللجنة ، في شك في عدك يا ابو سليم رجاءاً
عدوا الاصوات ثاني مرة ، وليشارك احد الزملاء في عد الاصوات
وليشارك الاستاذ عبد السلام فرحات في عد الاصوات .

من يوافق على قرار توصية اللجنة المالية ، قديش عدد الاصوات ، كم
يا بنيد الأمين .

(٢٧) صوت

(٢٧) صوت يا فيها اصبح الامين العام (٢٧) صوت .

السيد عبدالله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

السيد عبدالله النصور

معالي الرئيس ، كم عدد الحضور من فضلك ؟

كم عدد الحضور سيد الامين ؟

(٥٩)

عد لي الحضور ما هية مهيئة الشغلة ، عد لي اذا في (٥٧) عد لي اذا
في (٥٧)

ما في ، عد العدد ، عد العدد رقمي .

لا يا سيدي ، ارجوكم

العدد (٤٧) ، عد الموجودين احنا ، بدنا نخبي نواب في جياتنا ، ما
هم موجودين .

كم العدد ؟

(٤٩)

(٤٧) ودخلوا وزيرين الآن اثناء العد ، كيف العد هذا

(٥٦)

لا مفيش

انت ما عدت الوزراء .

(٥٦) هذا حسب وزير الاوقاف عن (ثمانية)

كم العدد ؟

(٥٦)

(٥٦) ونعود الى قرار الحكومة ، نعود الى القانون المؤقت تفضل اخ
فوزي ايش نقطة نظام

شكراً معالي الرئيس

انت ما عندك نقطة نظام

عندي نقطة نظام معالي الرئيس .

تفضل

الحقيقة الحكومة تقدمت في صفحة (٢) فقرة (ج) قد يكون من
المناسب تخفيض الاعفاء الى (٢٠ ٪) ليطبق على ايجارات المساكن
فقط ، خارج حدود امانة عمان الكبرى .

فانا اقترح انسجاماً مع السياسة التي طرحتها الحكومة ، لتشجيع اولاً ،

معالي رئيس المجلس

اصوات

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

اصوات

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

هكذا من الأهل

الاستثمار في المباني والانشاءات خارج حدود العاصمة .

ماذا تقترح ؟

اقترح ان نعود الى اقتراح الدولة (٢٠٪) زائد (٣٠٪) من بدلات الايجار المتأتية من تأجير المقار لأغراض السكن .

الدولة لم تقترح هذا ، اقترحت في القانون المؤقت ، اقترحت (١٠٪) من بدلات الإيجار المتأتية من تأجير المقار .

ليكن هناك اقتراح ثالث معالي الرئيس

كل اقتراح ثاني ، مش نعود الى ما قالته الدولة

جری على التصويت

الاقتراح الثاني انت أبدت اقتراح عوني .

استمر في التصويت معالي الرئيس ، على القانون المؤقت ، استمر في التصويت

أ ، احنا الآن القانون اقتراحكم انتهى ، فالآن نأتي الى قانون الدولة اقتراح الدولة المؤقت ، فهو مطروح على المجلس الكريم ، من يوافق على القانون كما جاء من الحكومة .

على المادة كما جاءت من الحكومة ، وعد الاصوات .

هيك الحالة ترجع الى القانون

يا سيدي عد الاصوات ، رجاءاً رفع الايدي ، من المؤيدين القانون المؤقت رجاءاً رفع الايدي من مؤيدي قانون المؤقت .

اخواني معالي الرئيس ، رجاءاً التنبه انه اذا لم يقر اقتراح الحكومة فنعود الى القانون الاصلي (٨٥) وهو كثير صراحة ، ولذلك لا أشجع زملائي الذين ديمقراطياً لم يقرزوا في تعديلات اللجنة المالية ، أن يأخذوا تعديل الحكومة لأنه معقول اكبر من قانون (٨٥) ، ولذلك انا أشجع بأن نصوت لتعديل الحكومة في هذه الحالة .

نتكلم عن القانون المؤقت ، من يوافق على القانون المؤقت كما ورد من

الحكومة رجاءاً رفع الايدي .

(٢١) نائب .

(٢١) نائب ، لا يا سيدي هناك اقتراح ثنى عليه ، اقتراح تقدم به

معالي رئيس المجلس

السيد فوزي الطعيمة

معالي رئيس المجلس

السيد فوزي الطعيمة

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

الدكتور عوني البشير ، ايضاً هناك اقتراح قبل الاصلي ، اقتراح جاء من الدكتور عوني البشير يخفض النسبة الى (١٠٪) كما جاء من الحكومة بالنسبة الى العاصمة و (٣٠٪) كما كان في القانون الاصلي بالنسبة لخارج العاصمة .

(٣٠٪) ، عوني قال (٣٠٪) ، عشرة ٪ وثلاثين ٪ .

من يوافق على هذا الاقتراح ، اقللت باب الاقتراحات الآن ،

من يوافق على اقتراح الدكتور عوني البشير اللي ثنى عليه الدكتور فوزي الطعيمة علي (١٠٪) و (٥٠٪) من يوافق .

(٥٠٪) في تعديل لأقتراح عوني .

(١٠٪) و (٣٠٪) من يوافق ، تفضل

سيدي الرئيس ، النواب الآن تطلب منهم يصوتوا بس مش متضج ما يقوله الدكتور عوني اقتراحه ، ان يوصي (١٠٪) من ايجارات المختلفة في محافظة العاصمة ، و (٣٠٪) في باقي المحافظات .

هل هذا اقتراحك دكتور عوني ؟ هذا معقول .

من يوافق على هذا الاقتراح ، يرفع يده رجاءاً ، عد الاصوات بدون -جيج .

(٣٥) .

وفاز هذا الاقتراح بـ (٣٥) من العدد

المادة التالية

فاز في (عشرة) سيدي الرئيس ، اذا خلتنا فلهما كوس .

نعم .

(عشرة ٪) امانة عمان الكبرى وخليها (٣٠٪) باقي المملكة ،

(١٠٪) في الامانة الكبرى وليس في محافظة العاصمة . هذا واضح

يكون جيد .

علواً ، القصد فيها عمان الكبرى .

امانة عمان الكبرى (١٠٪) ، وباقي المملكة و (٣٠٪) .

نتنقل الى المادة التالية رجاءاً .

سيدي الرئيس ،

السيد عبدالله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد عبد السلام فريحات

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النصور

هكذا من الأصل

سأستمر الآن في قراءة المادة التالية ، وما يزال القانون في معرض الاعفاءات .

وافق عليه ، يا سيدي هناك اقتراح كيف لأ ، السيد نايف الحديدي .
بسم الله الرحمن الرحيم ،

ان من الواجب على هذا المجلس ان يكون عادلاً ، وان يكون منصفاً وان لا يستمع الى الاصوات الخافضة ، الذي لا تريد الا تدمير هذا البلد ، ان رفع الضريبة على الناس شيء لا يعقل ، الناس جوعا ، الناس بحاجة الى المادة واتمم ترعون الضريبة ، الا يوجد انسان بين هذا المجلس من يتقي الله ، نحن جئنا هنا لتخفيض الضرائب ، ونحن جئنا هنا لرفع الظلم ، ورجعنا الى وضع الظلم على الناس ، هذا لا يجوز ، هذه الاقتراحات اقتراحات لا يؤخذ بها .

أن معالي وزير المالية يقول هنا شي. أنا استغفر ب جدًا ، نحن نقاس بالدول الأخرى ، مع أن دول الخليج كلها بدون ضرائب ، لماذا لا نقاس بالدول الأخرى العربية ، لماذا نقاس بقبرص ، ولماذا نقاس بالمغرب ولماذا نقاس بتونس ، أن الأشياء ، هذه كلها مستوذي بالأمير إلى اشاعة الفوضى بين الناس ، وأنا احذر وانذر وانذر بأن هذه الأشياء ، لا تخدم أي انسان اطلاقا .

يا أبو طلال ، انتهى هذا الموضوع ، انتهى هذا الموضوع بالتصويت .
 أن هذه القرارات التي اتخذت ، اتخذت بشكل مميتهود ، رجاءاً من
 معالي رئيس مجلس النواب أن تكون هادئين ، وإن تعني الله ، وأن
 تعمل بكل هدوء وأدراك ودراسة إلى هذه المواضيع ، لأنهم مواضيع
 هامة ، أن معالي الوزير له صلاحية في هذا القانون ، وأن مدير دائرة
 ضريبة الدخل له صلاحية في هذا القانون ، وهذا لا اعتبره أنا قانون
 طلالاً ، أن هذا عبارة عن قصة ، قصة ويجب أن يقرأها كل إنسان ليبري
 يدعى ما يحافظ عليها الفرد في كل شيء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
شكراً ، المادة العالية سيدي . لأنقل هذا الموضوع رجاءاً ، هذا الموضوع
بت فيه وصرت عليه .

7

معالي رئيس المجلس
السيد نايف الخديد

معالي رئيس المجلس
السيد نايف الحديد

معالي رئيس المجلس

المادة التالية

السيد عبدالله التسيور

اخواني الواقع ان لدينا مادتان اثنتان في هذا القانون ، هما مربط الفرس
وهم بيت القصيد .

موضوع الأيجارات موضوع الآن كلنا ندركه وكلنا نحبب نعلق عليه لكن المادة التالية، الحقيقة من أخطر وأهم ما يمكن، ولذلك ارجو الانتباه لهذه لأنها تخصصية وفنية ومعقدة، عندنا هذه المادة ومادة أخرى سوف انبه اليها بعد قليل.

ولذلك غلبنا نركز على هذه المادة ، ما دام انتم الي صوتوا ، لم يصوت وزير المالية سيدي الرئيس ، وزير المالية عرض موقله ، وأطالب اذا سمع لي الرئيس وهو يعطيني احكي ، وزير المالية عرض اجتهاده وما يعرفه ويسط قضيته ، والمجلس هو الذي صوت وزير المالية لم يرفع يده ، ولم يعد صوته اللجنة المالية اقترحت امامكم وانتم الذين لم تلبوا. اقتراح لجنتمكم ، ولذلك بدأنا نبحث عن الاقتراحات الأقرب الى اقتراح اللجنة المالية تخفيفاً للضرائب ، الدكتور عوني البشير اقترح اقتراح بسيط بينما اسقطموه من اقتراحنا ، وبينما قدمه وزير المالية ، انتم الذين صوتم ، ولذلك لماذا الاشارة الى وزير المالية بالطبع وزير المالية يعرض قضيته يجهت وإنسان فني وسياسي ، وكلنا تعمل لصالح هذا البلد .

تفضل يا سيدي في المادة .

أو بعد ستط اقتراح اللجنة المالية ، يا سيدي الدكتور عوني عضو وأنا
عضو .

يا أخ سلامة رجاءاً توجيه الكلام لي ، الذي عدله هو فوزي الطعيمة وعزتي البشير وكانوا يشارون من هون بس أنا ما كنت معطيهم حق الكلام، كان يقولوا مع التعديل .

المادة التالية ، ثم القانون يا اخ سلامة سي طرح عليكم برمته .

أخواني المادة (٧/ب/٥) ما تزال تتحدث عن الاعفاءات ، وهذه المادة من أهم المواد على الإطلاق واعتقد أنها في باب التشريعات المالية سوف تكون أهم مادة ترم على هذا المجلس ، في (أربع) سنوات في تقديري .

معالي رئيس المجلس

الميد عبد الله النصور

فعالې رئیس المجلس

السيد عبدالله النصور

القانون الأصلي :

يعنى ، ولذلك لو كل واحد فيكم قدر كل مادة يعنى :

المادة/ الفقرة/ البند المادة كما وردت بالقانون الأصلي
٧/ب/٥ ارباح الأسهم التي توزعها الشركات
ويكون هذا الاعفاء كلياً لمستحقي هذه الأرباح من الأشخاص الأردنيين
وغير الأردنيين وللشركات القابضة وصناديق الاستثمار المشترك
وحسابات الاستثمار المشترك المؤسسة وفق أحكام قانون الشركات النافذ
المفعول .

أما إذا كان المستثمر في الأسهم مقيماً بنكا أو شركة مالية أو شركة
تقبل الودائع أو شركة مقترضة من الغير وتدفع فائدة على هذا
الاقتراض فإنه لا يجري رد أي جزء من هذا الدخل المعفى مقابل
نفقات إنتاجه إذا كان متأتياً من استثمار رأس المال السائل
والاحتياطيات والأرباح المدفوعة الضريبة وذلك إذا كان
الاستثمار خلال السنوات الثلاث الأولى من التأسيس أما إذا كان من
استثمار أموال أخرى واستثمار رأس المال السائل والاحتياطيات والأرباح
المدفوعة الضريبة بعد سنوات التأسيس الثلاث فيرد منه إلى
الأرباح مبلغ يساوي الدخل المعفى منسوباً إلى مجموع الإيرادات
ومضروباً في مجمل النفقات بحيث لا يزيد المبلغ المردود على (٢٠٪)
من أرباح الأسهم الموزعة .

المادة كما وردت بالقانون المؤقت

يعنى أرباح الأسهم التي توزعها الشركات ويكون هذا الاعفاء كلياً
لمستحقي هذه الأرباح من الأشخاص الأردنيين وغير الأردنيين وللشركات
القابضة ولشركات أو صناديق الاستثمار المشترك المؤسسة وفق أحكام
قانون الشركات المعمول به وللشركات المقترضة من الغير بالفائدة
باستثناء البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع .

فإذا كان المستثمر المقيم في الأسهم بنكا أو شركة مالية أو شركة تقبل
الودائع فإنه لا يجري رد أي جزء من هذا الدخل المعفى مقابل نفقات
إنتاجه إذا كان متأتياً من استثمار رأس المال السائل والاحتياطيات

والأرباح المدفوعة الضريبة وذلك إذا كان الاستثمار خلال
السنوات الثلاث الأولى من التأسيس ، أما إذا كان متأتياً من
استثمار أموال أخرى واستثمار رأس المال السائل والاحتياطيات والأرباح
المدفوعة الضريبة بعد سنوات التأسيس الثلاث فيرد إلى الأرباح
مبلغ يساوي الدخل المعفى منسوباً إلى مجموع الإيرادات ومضروباً في
مجمّل النفقات .

التعديل كما توصى به اللجنة وقد قسمته إلى فقرتين :

قرار اللجنة

(أ) يعنى أرباح الأسهم التي توزعها الشركات ويكون هذا الاعفاء كلياً
لمستحقي هذه الأرباح من الأشخاص الأردنيين وغير الأردنيين
وللشركات القابضة ولشركات أو صناديق الاستثمار المشترك
المؤسسة وفق أحكام قانون الشركات المعمول به وللشركات
المقترضة من الغير بالفائدة باستثناء البنوك والشركات المالية
والشركات التي تقبل الودائع ، فإذا كان المستثمر المقيم في الأسهم
بنكا أو شركة مالية أو شركة تقبل الودائع فإنه لا يجري رد أي
جزء من هذا الدخل المعفى مقابل نفقات إنتاجه إذا كان متأتياً
من استثمار رأس المال السائل والاحتياطيات والأرباح المدفوعة
الضريبة ، أما إذا كان متأتياً من استثمار أموال أخرى
فيرد إلى الأرباح مبلغ يساوي الدخل المعفى منسوباً إلى مجموع
الإيرادات ومضروباً في مجمل اللوائد المدينة .

(ب) يعنى مبلغ من الأرباح الصافية السنوية الخاضعة للضريبة مساوي
لما دفعه أي شخص لقاء شراء أسهم في مشاريع جديدة تؤسس
وتسجل في الملكية اعتباراً من ١/١/١٩٩٠ ويكون موافقاً
عليها بموجب قانون تشجيع الاستثمار النافذ شريطة أن يعاد ذلك
المبلغ إلى الأرباح وتدفع عنه الضريبة في سنة بيع تلك الأسهم .

هذا هو النص ، إذا اردت سيدي الرئيس مزيد من الأيضاح بأمثلة حتى
الزملاء يحيطوا بهذا التعديل المهم جداً صراحة .

أخواتي في القانون الماضي وفي القانون الحالي في كلا القانونين ، وفي

هكذا من الأصل

قانون تشجيع الاستثمار ،تعفى الأرباح المتأتية على الأسهم ، اعني أنت مالك اسهم في شركات المصفاة والاسمنت او ما شابه ، وأتأكد الأرباح بعد أن تحاسب الشركة على أرباحها ، أنت كفرد يعنى ، بيجيك (مائة ألف) دينار ربح اسهم أنت معنى ، كان هذا .وسيفضل ولا تغيير عليه . الأمر متعلق بالمؤسسات والشركات المالية والبنوك وما إليها وشركات التأمين التي تشتري أسهمها في شركة أخرى ، فإذا افترضنا ان شركة المصفاة اشترت اسهماً في بنك الاردن ، فالأرباح التي تأتيها من هذه الاسهم معنى كانت وما تزال وليس عليها تعديل ، التعديل هو حول اسلوب محاسباً شركة المصفاة في مثلنا هذا .

كان القانون يقول اذا شركة المصفاة او بنك كينك العربي اشترت المصفاة او البنك العربي (مليون) دينار في بنك أخرى او في شركة مساهمة اخرى اسهم (مليون) دينار ، وجاعها في نهاية السنة (مئة الف) دينار ارباح على هذه الاسهم ، فهذه (مئة الف دينار معفى من ضريبة الدخل ولكن حتى كون البنك العربي (مليون) دينار هذه التي اشترى فيها اسهم بنك الاردن ، فهو قد اقترض هذا (المليون) دينار من الموردين ، ودفع لهم مقابلها فوائد ، ولذلك تقبل له ضريبة الدخل وهذا حق ، (مئة الف دينار) التي تأتت لك من اسهمك في بنك الاردن معفى ، ولكن القوائد البالغة (ستين) الف دينار ، التي دفعتها عن (مليون) التي تكون عندك ، التي اشترت فيه اسهم وهذه نقطة نحن لا نعتزف بها لنغزل من ثقلاتك في مشاريعك الاخرى .

حتى تحسب هذه (الستين) ألف دينار في القانون الاصلي ، قال ربح (المليون) وهو (مئة ألف) دينار مشروبة في اجمالي نفقات هذا البنك على اجمالي ايرادات هذا البنك حتى تأخذها بصورة تسمية ، نسبة تناسب ، يعني بنقول لبنك العربي ودائعه (مئتين) مليون ، (المليون) هذه ايش حصته من النفقات ، ايش خصص (المليون) من النفقات ، على ان لا يتجاوز ما يرد (٢٠ ٪) من (مئة ألف) التي تحدث عنه، هذا القانون القديم ، تتضح الصورة اكثر شوية ، لما بشرح التعديل الذي اقترحه القانون الوقت أسف مفيش نقطة في القانون القديم

والقانون المؤقت ، لا يهد من ايضاحات الآن ،

كان القاتلون يقول : كان يأتي البنك العربي يقول : يا اخي ان هذا (المليون) ما يجتهد من الودائع بالضرورة ، مش من كل الودائع الناس ، ما انا الي راسمال دافعين ومساهمين ورأسمالي انا كينك عربي ورأسمالي (عشرة) (ملايين) هذه (عشرة) ملايين لما أسسنا البنك ، اشترينا عقارات وماكينات والآلات ومقاعد وتليفونات ، وبقي من (العشرة) ملايين ورأسمال سائل ، مقداره فرضاً (ثلاثة) ملايين فرضاً ما هو كلها مثال ، اذا انا بأخذ هذه (ثلاثة) ملايين اللي جاءت من رأسمالي السائل واشترت فيها اسهم في بنك آخر ، لماذا تخصم لي نفقات وأنا كاتني مأخذها من ودائع انا لم أأخذها ودائع من الناس ، هذه جاءت من اصل رأسمالي .

ثانياً : البنك العربي يقول مفترضاً ، هناك أرباحاً مدبراً كاحتياطات اجبارية ، كل بنك مجبور سنوي يأخذ (١٠٪) من ايراداته لتكوين احتياطيّات اجبارية كل سنة (١٠٪) من رأسماله ، فإذا رأسماله (١٠) ملايين كل سنة لازم (مليون) يدفع عليه ضريبة الدخل ، ويحطه احتياطي في حسابات ، السنة الثانية كان (مليون) وهكذا (عشر) سنوات ، حتى (العشرة) مليون يتكبروا هذا في قانون الشركات مش في قانون ضريبة الدخل ، فيبيحي يقول البنك العربي دائماً الاحتياطات الاجبارية دافع عنها ضريبة الدخل ، دفعت عنها ضريبة دخل ليش لما اروح اشترى اسهم في المصفاة او في بنك الاردن ، ادفعني نفقات لأنتاجها ، هذا الغيضاء احنا في تعديلنا قلنا اي شركة مساهم او بنك او ما شابه استثمر من رأسماله الأصلي السائل او الاحتياطيّات الاجبارية المدروعة مدفوعة الضريبة أو الاحتياطيّات الاختيارية المدروعة مدفوعة في الضريبة هذا تعامله معاملة الفرد لا شان للضريبة به ، لأن ضريبته دفعت ان كان ربح مدبراً وان كان رأسمال ، فأرسمال لا ضريبة عليه لأنه . معني في مختلف القوانين ، نعم يا سيدي بس اكمل البوصف ثم ياتي النقاش

كتاب من الأصول

الأمر الثاني اخواني ، ليس كله شراء اسهم بل في سندات وفي اذونات خزينة ، السندات هي اوراق مالية يصدرها البنك المركزي ليمتص السيولة من ايدي الناس ومن ايدي الشركات ومن ايدي البنوك ايضا فيصدر سندات يشتريها البنك ، يعني ييجي البنك يقول يا بنك مركزي البنك التجاري او الشركة المساهمة وشركة التأمين او الشركة القابضة ييجي ويقول يا بنك مركزي ، هاي (مليون) دينار يدي اشترى فيه سندات البنك المركزي يدفع عليها فوائد يخضعها لأنني قلت (٨٥٪) وهذه (٨٥٪) معلى بموجب قانون البنك المركزي بموجب قانون تشجيع الاستثمار ويوجب قانون ضريبة الدخل الا ان المحاسبية الضريبية كانت تقول هذه السندات التي قت تبقى عليها بدقيقة واحدة ، بتليفون واحد يجب ان تتحمل نصيبها من التقلبات الاجمالية لهذا البنك ، البنك له نشاطات عديدة منها قبول الودائع منها الدينون المشكوك فيها ، لكن هذه الاموال السندات اموال مؤمنة مذكورة ، ما في خسارة ، ولا يمكن ان تضيق وليس عليها تقلبات ادارية تذكر ، هي لا تتجاوز تليفون واحد ، كانت الشكوى دائمة من اننا لم نأخذ الاعفاء باليد ، وانا اخذوه باليد الاخرى لاننا نقول هنا ان الاسهم لا تأخذ من التقلبات الا بنسبة ما دفع عليها من فوائد ، ولا تقبل التقلبات الادارية ان تؤثر ، لأن القانون المؤقت والقانون القديم يشجع الأحجام عن الاستثمار في مشاريع جديدة ، كل ما نحن ورائه هنا ، ان تشجع الاسهم والبنوك وشركات المساهمة ان تسهم في مشاريع جديدة نحن نعرف ان في بلدنا في الخمس سنوات الاخيرة ، ما انشئت شركة واحدة جديدة بقدر علمي انا شخصيا لا صناعية ولا تجارية ولا زراعية ، ما في البلد وما في اطلاقاً اي استثمار جديد تذكرين الفترة لما كانت الاسهم يقيبل على شراها وكان في ناس يزوروا باسماء ناس ليمشطوا حالهم مزيد في اسهم التأسيس الآن ما عاد تتأثر الشركات.

نحن نريد في هذا القانون ان نثقل الاردن ثقله اقتصادية حقيقية ، وصدقوني لأن هذا اهم تعديل يمكن ان يبعثه هذا المجلس على الصعيد الاقتصادي ، قلنا ما يلي :

اذا بنك او شركة مساهمة او فرد حسب ايراداته ، ما هي كيف ضريبة الدخل تنحسب ، يحسب ايراداته وأرباحهم الاصفاء الي حيننا وارجو معالي وزير المالية بصورة خاصة ان يلائقنا في نصف الطريق في هذه المادة لأنها خير يتقول اذا كيف يتحاسب الضريبة ، تأخذ المؤسسة فردا او شركة او ما شابه تشرف ايش ايراداتها ايش فوات عليها ، سبب مبيعاتها او نشاط بتشيل منها ما هو معلى جانبها بموجب القانون ينزل نفقاتها ، ان كان فرد ينزل اعمالاته العائلية ، ان كان مؤجر شقق بتشيل ضريبة المستقات ، لها طريقة ، وبالاخر وصلنا عند الرقم الذي هو خاضع للضريبة ، الآن بدنا نحسب ضريبة الدخل ، قل له هاي ضريبتك بعد ما غريبلنا كل شيء ضريبتك هيك ، هيك كان يجري في الماضي ، الآن شو بدنا نقول له في هذا التعديل مهم بنقول له فاذا أخذت من دخلك الخاضع بعد كل التنازلات والاعفاءات مبلغاً من المال واستثمرت به بمشروعاً جديداً اقتصادي مصدق في وزارة الصناعة والتجارة مش مشروع وهمي كذب للاتفاق بتعمل لوب هون على الضريبة ، تأخذ من دخلك الخاضع الا انا يا دولة انا يا ضريبة الدخل الآن يدي أخذت منه لقصتي وجزئي يدي اقول له لا ، يدي اصوم شوي فكري مشان احذف وظائف جديدة ونشاط اقتصادي جديد وفرص عمل جديدة بقول له خذ هذا الجزء من المال واستثمر به استثماراً جديداً في مشاريع مصدقة في وزارة الصناعة والتجارة مسجلة اعتباراً من ١٩٦١ / ٩ / ١ ، او توسعاً لمشاريع قائمة خطوط انتاج جديدة ، انا بحطلك ياه على جنب ، ما بحاسبك عليه ضريبة دخل ، مثلاً اذا كان دخلك خاضع للضريبة الي بنك الاردن (اربع) ملايين دينار ، صحتين على قلبك خذ ، انا شر بطلع لي ضريبة من (اربع) ملايين دينار ، يطلع لي (مليونين) ، (مليونين) لي (ومليونين) يتوزعوا للمساهمين ، يدي اقول له انا يدي اصير ، هذا المبلغ ان أخذت منه (مليون) او (اثنين او ثلاثة او اربعة)

هكذا من الأهل

وبدأت في مشروع جديد ، بملق الضريبة ، ما يحاسب على الضريبة ، إذا أخذت (مليونين) بيطل (مليونين) ، أحاسب على (المليونين) التي ظن ، أما التي اشترت فيهم روح اشترى اسهم ، وأسس خطوط إنتاج جديدة ، فإذا بعث تلك الاسهم يوماً ما ، حتى لتتلف علي ، فإذا بعث الاسهم يوماً ما فرضاً (ثلاثة) أربحت فيهم حصتين أربع فيهم ، بس التي (مليونين) التي كنت اشترت فيهم تلك الاسهم ، يدي أرجعهم الى الرعاء الضريبي وأحاسب عليهم .

الاسهم كلهم أو بعض منهم ربحاً أو خسارة يحاسبك عليهم من جديد سنة البيع ، وهكذا تطلق أيقال المترددين على عضو مجلس إدارة في أحد المؤسسات .

كانت أرادت أن تسهم في مؤسسة إنتاجية جديدة ، وضعت (ثلاثة) ملايين دينار وشوي ، الزميل ليث شيبلاط يعرف لأنه هو رئيس مجلس إدارة ، فجاءها التعديل الذي جاء من الحكومة ، فتبين لها أنها لو أردت هذا المبلغ في بنك آخر ، لكان مردودها ضلعي مردودها فيما إذا ساهمت بشي . بصورة أخرى ، فندم مجلس الإدارة وكاد يسحب لولا أنه كان متورطاً في المشروع الآخر ، إخواني هذا هو التعديل المقترح ، وأنا متفائل أن إذا شرحناه للرأي العام كويس إذا عقد جدوي إخواننا في جمعية البنوك وما شاهد موجودين اقتصاديين كثير شافهم ، أن فرحت كويس والأعلام عرضها بصورة سليمة ليهنموا كبار المستثمرين وصغارهم ، يكون خير جديد ، خليتي اعطي المال استاذ العمري مثال أصغر شوي ، خليتي افترض أنا عندي سور ماركت وأربحت في آخر سنة (عشرين) ألف دينار ، أن اخذت منهم (عشرة) لاستثمار جديد ينطبق علي هذا ، وأن أخذتهم كلهم ينطبق علي هذا ، أي أن الضريبة تصير فيالتالي الدولة تصير حتى في ظل البقرة حتى تلد وبعدين تدر ، ولكن أن تلاحظها دائماً في خصميات ضرائب هذا التي خافين بجهد الاقتصاد .

هذه مادة من أهم وأحسن التعديلات ، إلا أنا زميل في اللجنة المالية بعد أن طبعنا القرار وقد عرض ، بيهب أنه يعدل في التي مكتوبة

بخط سميك هذه أن نقرأها كما يريد أن يعدلها ، يقول مبلغ من الأرباح الصافية السنوية الخاضعة للضريبة مساوي لما دفعه أي شخص لقاء شراء أسهم في مشاريع جديدة تؤسس وتسجل في المملكة اعتباراً من ١٩٩٠/١/١ أو للتوسع في مشروع قائم ، بذل ما تتشردم الشركات ، حتى المرنوم مثلاً بتقص المرنوم التعديل هذا يحرمها أنها تجيب " حق " آخر للأرباح إضافة للشبابيك ، يروح يؤسس شركة ثانية علشان يستفيد من القانون ، حتى ما يصير " لوب " هنا نقول ، وتسجل في المملكة اعتباراً من ١٩٩٠/١/١ أو للتوسع في مشاريع قائمة تؤسس وتسجل في المملكة بهذا المعنى ، هذا هو المعروض إخواني .

الاستاذ العمري

معالي رئيس المجلس
السيد كامل العمري

بسم الله الرحمن الرحيم . بالمناسبة الحمد لله عز وجل أن لا أتعامل مع البنوك ولا مع الاسهم ولكن لي سؤال حسب فهمي لما شرحه معالي الاستاذ . المال أو رأس المال الذي يكون في البنك وتؤخذ عليه الضريبة ثم بقية هذا المال يوضع عليه الضريبة أو يشتري به اسهم أخرى لا تؤخذ عليه ضريبة ، أنا أفهم أن الضريبة يجب أن تكون على المال النامي ، طالما أن هذا المال ينمو فيجب أن تؤخذ عليه ضريبة واقية قياساً مع اللارق على الزكاة في الاسلام لأنه صلى الله عليه وسلم يقول " انجروا في مال اليتيم لا تأكله الصدقة " معنى ذلك أنه كلما حال عليه الحول يجب أن يدفع الزكاة حتى لو زكى لأول مرة فكيف نعلي هذا المال ؟ وهو مال بنظري مال حرام ، نعليه من الضريبة المستمرة طالما أنه يستغله بين فترة وأخرى ، هذا السؤال أو هذا الذي اعتقد أنه يجب أن يكون ، توضع الضريبة على النماء كلما لما المال يجب أن يدفع ضريبة وشكراً .

شكراً الاستاذ مطير البستنجي

معالي رئيس المجلس
السيد مطير البستنجي

بسم الله الرحمن الرحيم ، لقد عملت اللجنة المالية الى دراسة التعديلات بخططين متوازيتين ، الخط الاول خط السياسة المالية والخط الثاني خط السياسة النقدية ، وهما متداخلان يؤثر كل منهما على الآخر تأثيراً كبيراً ، فلا يجوز النظر الى التعديلات من الزاوية النقدية كما يرى التقديرون والممثلون معالي الوزير المالية ، حيث قام معاليه بترجمة

هكذا من الأفضل

التعديلات ترجمة كمية مع قناعاتي بأنه لم يغفل المالي ولكنه غلب الجانب النقدي وقد يكون له ما يبرر هذه النظرة ، فهمه تخفيض المعجز وتوفير الاموال اللازمة ، وفي تقديري ان ما ذهبت اليه اللجنة المالية يمثل حلاً وسطاً وهي نقطة التقاطع بين السياسة المالية والسياسة النقدية في بلدنا ، وحين يلتقي هذا الموقف بقانون تشجيع الاستثمار فان اجراء الاستثمار الايجابية ستكون مريحة جاذبة للرساميل والابداعات التنموية الفردية منها والجماعية والتي ستحقق مداخيل للخزينة والافراد في نهاية الامر ، بما يعرض ما قد يلحق بالموازنة من نقص في بدايات التطبيق ، ثم لي كلمة عامة ، في تقديري بان اي موضوع يحال الى اي من لجان المجلس الدائمة أو المؤقتة يخضع للمحاكمة والتحكيم بشكل تخصصي فهو اقرب ما يكون الى الدقة ، لذا لي امل بان يتبنى المجلس الكريم رأي اي لجنة وتوافق عليه بعد الاطلاع عليه وفهمه وشكراً .

الدكتور علي الفقير

معالي رئيس المجلس
سماحة وزير الاوقاف والشؤون
والمقدسات الاسلامية

من خلال الشرح الواضح المبين الذي قدمه معالي رئيس اللجنة المالية ، لي تساؤل ينطلق من قاعدة مسلمة في اللغة العربية ان المصغر لا يصغر وبالتالي أقول ان المعنى لا يتغير ان يعنى ، بما ان هذه الشركة أو المؤسسة المالية قد اخذت اقسامات بقانون فما معنى ان تأخذ هذه الارباح التي استخلصت بعد هذا الاعفاء تخضعها لاعفاء ، ثم هذا الاعفاء ليس له حد فاذا اخذ المبلغ كله اي الربح الكامل ثم استثمره في مشاريع اخرى وهكذا دواليك الى ما نهاية ، بمعنى انه سيكون معنى من الضرائب للابد ، لان الحالة هنا تلتزم انه باع ، فلو فرضنا انه لم يبع وبقي في استثمار مستمر ودائم فهذا يعني انه لن يدفع وستنزل نفقاته السنوية من هذا المبلغ الرأسمالي وعندئذ يبقى يأخذ ارباح وينمي تجارة وينمي مشاريع تجارية ودون ان يدفع ضريبة تهب عليه ، وكذلك ايضاً يلاحظ ان هذا الانسان عندما جاء مردود مالي فوق الاعفاءات والنفقات وهو المال النامي كما نكلم سعادة النائب النائب كامل العمري ان هذا المال

نامي وقد حصل ربحاً فينبغي ان يشارك بالعمى العام للدولة وهو ان يدفع عن السنة التي تحقق فيها الربح بنسبة قروها القانون ، فاذا ما استثمر امواله بعد دفع الضريبة في مشاريع جديدة ، فعندئذ هذا المال يخضع لاعفاءات ضريبية في القانون الاخر ، ولذلك لسنا بحاجة لاعفاءات متسلسلة وشكراً .

شكراً يا سيدي ، الاستاذ نايف الحديد

معالي رئيس المجلس
السيد نايف الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم ، وانا انحفظ على قانون ضريبة الدخل من اساسه لاني اعتقد بان هذا القانون فيه حيل ولله اشياء كثيرة تؤثر على الاستثمار في هذا البلد ، ان كثيراً من المستثمرين في الخارج يريدون ان يأتوا الى الاردن ولكن العائق الاول في وجه المستثمرين هي هذه القوانين التي تسن احياناً وفق ما يجري ، مثل ما يجري الان على المديرية ، نحن في غنى عن هذه الاشياء ، ان هذه المادة " ٧/ب/ ٥ " هي مادة تضيق على الناس ولا تسهل الامور بل تضيق الامور ، وهذه بطبيعة الحال ولو انها تعطي فرصاً جديدة لفتح مجال جديد للشركات في فتح فروع لها في الخارج في اريد مثلاً وفي محافظة الطفيلة فستبقى الاموال مستثمرة بغير مكانها ، انني ارجو الاخرة ان يعتبروا ان هذه الحسابات هي حسابات ليس لها ضرورة كان تقول مثلاً في المادة كما وردت في القانون الاصلي مجمل النفقات مذكور الايرادات مضمومة في مجمل النفقات وفي المادة كما وردت بالقانون المؤقت مضمومة في مجمل النفقات والمادة كما قررت اللجنة المالية اللوائد المدنية .

اشياء كثيرة وعيارة عن احاديث كما قلت هي عبارة عن قصص ، عبارة عن قصة لا اول لها ولا آخر لان الشخص الذي يحسم هذه الضريبة هو المدير والذي يحسم هذه الضريبة هو الوزير ، فكيف توافق على قوانين توجد بها صلاحيات لا حد ولا حصر لها للمدير وللوزير ، ان اعتقد ان هذا غير قانوني ولا يتفق والواقع الموجود في الاردن لا يتفق وواقعنا ونحن فقراء الان اصبحنا فقراء ، فكيف تفرض علينا الضريبة ، ونحن لا نملك شي ، يعني انا اوافق الشخص الذي يدعنه لم يبق على الاردني الا ان يضع كمامه علي انفه ليقصص الهوا حتى يدفع ضريبة

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس

معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

وهذا شيء مضحك ومبكي بنفس الوقت والسلام عليكم ورحمة الله .
نرفع الجلسة ربع ساعة للصلاة وشرب القهوة ثم نعود .

وهنا رفعت الجلسة للصلاة والاستراحة

بسم الله الرحمن الرحيم ، نستأنف جلستنا ، الاستأفة حسين مجلي
فيه نصاب سيدي الرئيس ؟

نعم عديتهم

بتقديرني أن كل منا يعرف أن لكل قانون مالي آثار اقتصادية مالية
ونقدية ، وإيضاً آثار على الاستقرار الاستثمار ، أنا حقيقة فهمت من
تأجيل الجلسة السابقة إلى هذا اليوم ، أننا نتنظر أن تقدم الحكومة
السياسة المالية ، سياسيتها المالية المتعلقة بهذا التشريع ، لأنه كل
تشريع مالي في الأول بذلك تقرر موقفك من الأسس التي يدها تبني
عليها الصياغة ، قضية الصياغة تأتي بعد أن تقرر توجهات وزير المالية
في الجلسة السابقة قال لنا أن هذا التشريع ينقص موارد الخزينة " ٢٠ -
مليون دينار ، اللجنة المالية تقول خلاف ذلك نحن حتى تأخذ بأحد
القولين لازم تبين أماننا الحقائق باعتقادي لأن نحن كنواب لم يستقر
بذهننا أيهما الحقيقة ، ما يقول به وزير المالية ؟ أم ماتقول به اللجنة
المالية ؟ وحتى لو استقرت الحقيقة هذا التشريع ينقص موارد الخزينة
" ٢٠ - مليون ، في الواقع لازم يكون كما هو معروف في التشريع
المالي أيهما تريد أن نرجع ؟ هل تريد أن نرجع مصلحة الخزينة في
ضرورات هذا المال ؟ أو يمكن أن نرجع أن والله هذا المال رغم حاجة
الخزينة له ليس عادلاً للخريصين على عدالة التشريع ، أن اقتضيه من
المواطن ، ولذلك أرجح مصلحة العدالة على مصلحة الخزينة في ضرورة
اقتضاء المال ، لأنه معروف حقيقة فيه تعارض بين وفرة المال الذي تحتاجه
الخزينة وبين مقتضيات العدالة ، فزات أنا أعصف بالعدالة لصالح الخزينة
لأنه ضرورة قصوى لا يمكن تجنبها وممرات العكس ، فالواقع في هذه
الجلسة أنا لم أهتم حقيقة من معالي وزير المالية كيف هذا التشريع ينقص
الموارد " ٢٠ - مليون ؟ أتني للمادة التي وصلنا لها ، المادة التي تترجمها
اللجنة المالية الواقع وتقول أنها نقطة جلوية في هذا التعديل . الواقع

قبل أن أقرر موقفني منها لازم تتضح أمامي الحقائق والوقائع ، الدكتور
عبدالله لو أخذت المثل الذي ضربه بقول " بنك الأردن مفلاً عندما أحقق
عليه الضريبة وأحاسبه وعندما أصل إلى دخله الصافي " ٤٠ - مليون
حسب المثل الذي ضربه ، يصير حق الخزينة على ما اعتقد " ٥٥ - % أو
" ٥٠ - % " مش هذه النقطة ، حصة الخزينة مليونين بصير الموقف يا ترى
المليونين التي هم حق الخزينة ، اللجنة المالية تقترح أن لا تقتضي الخزينة
حقها وإنما يبقية في يد القطاع الخاص ، مثلنا هنا بنك الأردن لاشجعه
على الاستثمار . في الواقع النقطة التي تتعلق بالسياسة الضريبية
التي يقرها المجلس أنه يا ترى أيهما الضل ؟ للصالح العام أن يبقى
هذا المال بيد القطاع الخاص أو في يد الخزينة ؟ وكيف يمكن أن الرط
بحق الخزينة لاودي بحق الخزينة للقطاع الخاص . أنا من الناس التي
يقول وأمرني إلى الله في هذا المجلس أن القطاع الخاص مهما دلعتا ،
التي حرب الأموال أصلاً من القطاع الخاص ، وبين من في القطاع الخاص ،
وأنا باحكي وهم أهلنا أيضاً ، من بينهم حقيقة من هم قطاع طرق ،
فالواقع أنا لا أفهم أنه حقيقة ، أنا أقول أن هذه الموارد القطاع العام
والخزينة أولى بها من أن تكون في يد القطاع الخاص ، وإيضاً من ناحية
تشريعية فنية وهذا القانون فني وأرجو أن لا يعالج بأسلوب المظاهرة ، أنه
تقرر " على أننا على دوه " ١٠ - % أو " ١٥ - % " أو " ٥٠ - % " مفروض
أن يقال لنا بكل تعديل نسبته ماهر اثره تخفيضاً أو صعوداً ولماذا ،
وهل هذا على حساب حصيلة الخزينة ؟ أو على حساب العدالة ؟
فأرجع وأقول أن التعديل خطير ولا يعرف التشريع المالي أيضاً أنه والله
أنا أعلي رأس المال ، أنا أعرف بأعلي الدخل من الضريبة لكن أن أعلي
رأس المال أصلاً هذا رأس مال وأصبح رأس مال لي أنا الخزينة ، كيف
أنا باحظ موارد ويقرول أنا متنازل منها هذا مورد لي بحكم القانون
وأن كان لا بد من معالجته حتى يصير مكانه قانون تشجيع الاستثمار ،
فأنا أرى أن هذا التعديل تعديل خطير ينقص حق الخزينة ويردي به إلى
القطاع الخاص بعد أن يحقق يقيناً أنه مورد للخزينة ، وأرى أن القانون
حقيقة وأرجو أن أذكر أن القانون هذا حسب قانون الموازنة أقره هذا

هكذا من الأهل

المجلس ضمناً ، والمجلس نفسه ضمناً أقر هذا القانون مع انه انا باقول
يعني وارد اذكر لكن اقول ان هذا المجلس اقر القانون ضمناً باقراره
لقانون الموازنة ، واعيد وأكرر ان القطاع العام أو الخزينة هنا اولى من
القطاع الخاص بهذا الدخول ، إلا اذا اردنا ان نعطي ايضاً للقطاع الخاص
أموالاً نبتصرف بها دون ان يكون للحكومة اي دور بالتصرف باموالها .
شكراً معالي رئيس اللجنة .

معالي الرئيس لا بد من ثلاثة نقطة مرة وحتى النهاية ، وجاء ان يستمع المجلس مرة اخرى لما ذكرت في المرة الماضية . ان هذه التعديلات لا تؤثر على حصيلة الدولة في الموازنة الحالية ، قلت هذا وقالها وذرر المالية المرة السابقة ، لا يوجد على الاطلاق اي تعديل هنا ينتص خزينة الدولة تلساً واحداً من حصيلة الدولة عام ١٩٩٠ ، لان عام ١٩٩٠ محكوم بالسنة المالية الماضية ، الانشطة الاقتصادية التي جرت العام الماضي ١٩٨٩ يدفع عنها عام ١٩٩٠ ، هذه التعديلات سارية فيما يتعلق بخزينة الدولة اعتباراً من العام القادم ، هذه النقطة الاولى النقطة الثانية انه في خطاب العرش جاء بصريح العبارة " اطلاق القطاع الخاص وتشجيعه " ما أحد قال واعطائه مال الدولة ، ورد المجلس الكريم بتشجيع القطاع الخاص ، وردتنا بخطاب الموازنة في قرار اللجنة المالية وتبناه المجلس بالاجماع إطلاق طاقات القطاع الخاص ، ان التمسك في ان القطاع العام اخي استاذ حسين مجلي هو الذي يستحدث الوظائف وهو الذي يبدأ المشاريع ، وهو الذي ينشأ الشركات ، عفا عليه الزمن وانتهى ، لا يمكن لهذا البلد ان يصلح أمره وتفتتح فرص عمل جديدة على الاطلاق إلا بالاسهام الكامل بأقصى درجاته للقطاع الخاص ، الان سوف تخطبون في هذا المجلس هذا العام وكل الاعوام المتبقية في تشجيع القطاع الخاص وفتح فرص عمل ، ممكن استمع كيف يذك تفتح فرص عمل ؟ كيف ؟ تطلع على " التلفزيون " تشجع القطاع الخاص ؟ هيوأ وافتحوا فرص عمل لم يهب أحد ، لانه ما فيه إرشاد ، الاقتصاد فيه مناخ بدعا تكون البذرة صائبة ، الغربة صالحه ، الاوكسجين كافي ، النور والشمس احنا وظلمتنا

11

معالي رئيس المجلس
السيد رئيس اللجنة المالية

كـمـشـرـعـيـن وكمـحـكـومـة ان تشيع هذا المناخ الاقتصادي ، اذ اتنا كمجلس
تواب ليس الخطب التي تحكيها في الموازنة ، اذ اتنا هي التشريعات ، ها
هنا تشريع رئيسي جدا يقول للقطاع الخاص اذا جنيت ربحاً صالحاً
خاضعاً لضريبة الدخل فانا استطع ان اصبر ولا اسامحك في تقاضي
حصتي كخزينة لتفتح مشروعاً جديداً وأؤكد لك اذا حسبتنا أحكام
هذه المادة وتوعية الجمهور بها وتوعية المستثمرين الصغار والخريجين
والشركات ومن نعتهم بالتمتع بالامتياز المختلفة ، إن شجعناهم لنحتل مناخ
اقتصادي سليم انا تأثرت كثيراً بما قاله سعادة الزميل ابو طلال نايف
الحديد ، قوانين ضريبة الدخل اخي الكريم معوقات شديدة جداً
لاطلاقة اقتصادية ، وبما حيداً لو استطعنا ان تلغي قانون ضريبة
الدخل بمرته ، لو استطاعت الخزينة ان تصوم عن ال " ١٠٠ " مليون ولو
استطاعت الخزينة ان تصوم عن ال " ٢١٣ " مليون من الجمارك وجعلنا
الاقتصاد في هذا البلد حراً " ١٠٠٪ " بدخل اي امرء ما شاء من العملة
ويخرج ما شاء ، لا يحاسب في المطار ولا يجرى لاصبحت هذه الدولة
منتجة ضريبة " TAX " كما هو معروف ولتدفق المال دون ان تسعى اليه ،
ولجا ملك الشركات والمكاتب الاقليمية دون ان ترسل لها نشرات اعلان
ودون وفرة رسمية ، لكن الحال هو الحال الذي نعرفه لا نستطيع اطلاقاً ان
نشغل على الخزينة اكثر مما نفعل ، احنا عيينا على الخزينة لانها ايضا
خزينتنا والعجز عجزنا وصندوق النقد الدولي يطلب مزيد من التشفير ،
لكن ليس هنا باب التصيد هذا قانون اقتصادي يا اخوة . بعضنا ينظر
اليه بانة قانون موارد خزينة ، وبعضنا وهذا أصح ينظر اليه انه أهم قانون
اقتصادي على الإطلاق سيعرض اليكم ، سوف يعرض قانون الشركات
ولكن ذاك فيه نفعات أقل من هذا القانون وربما عكف المجلس في
مستقبل الأيام على إعادة النظر في رمة القانون وتخليفه مما فضل به
أخي وننتعه بانة قصة طويلة معقدة ومزعجة ، لكن تعلمون انه
امامنا مواد بعينها ، انا سيدي الرئيس اقترح عليكم اعطاء زميلين
فرصة للحديث مع التعديل واثنين ضدّه اذا شاء الرئيس حتى نتجز

ملئنا .

هَذَا مِنْ أَثَرِ هَبْل

يا سيدي تكلموا الاخوان اللي معه وضده ، الان دور معالي الوزير
سيدي معالي الرئيس . اعتقد هذول المادتين ما لهم علاقة ببعض
ويجب ان لا يخلطوا ، مادة تتعلق بالاعفاءات التي تحصل عليها
البنوك عند شراء الاسهم والمادة الاخرى اعفاءات لاستثمار جديد .
حتى وجود المادة " ب " مع المادة " أ " قد لا يكون له معنى منطقي ،
انا اقترح ان نبحث في المادة " أ " ونأخذ قرار بها ونصوت عليها
منفصلين ، ثم بصوت على المادة " ب " .

أنتم ما قدموا شي. "أ"، "ب" في القانون المؤقت ما فيه "أ" و"ب" قدمنا رأينا منفصل حول الاثنتين. إحنا كاتبين الاول عدم رد الكلفة الحقيقية للاستثمار في الاسهم، المرفق رقم ١، كلتته علينا "٧٠٠.٠٠٠ دينار، و"ب" أراؤنا عليها منفصلة، ويبدو معالي الرئيس أنت عم تقرأ ورقة غير الورقة التي وزعت.

انت تتكلم عن التقرير ؟

انت تتكلم عن التقرير ؟

نعم

احنا نتكلم عن القانون اللي بين ايدينا .

"ب" غير واردة في القانون الاصلي ابدأ.

أحنا نتكلم عن القانون المؤقت .

القانون المؤقت ما فيه "ب". لنأخذ الآن المادة "أ" - ما هو الاختلاف بين ما ورد من اللجنة المالية وبين القانون المؤقت ؟

القانون المؤقت يقول "الأرباح التي تحصل عليها البنوك من الاسهم التي مولت جزءاً من الردائع" وبالتالي اذا اعتبر ان ايرادها معلى من الضريبة في حين ان الفوائد تخفض من الضريبة ، حصلت البنوك على منفعة غير مبررة ، وبالتالي ما نرتب ان تعطيه هو ان تعلى البنوك من ايرادات الاسهم بما يساوي الفرق بين مجموع نفقاتها على ايراداتها التعديل هنا يقترح ان هذا الكلام مشى وارد ، اذا كان هذا الاستثمار جاء من رأس مال البنك واحتياطاته ، نحن كدائرة ضريبة دخل نقول البنك لا يضمن ولا يفصل عندما يستثمر ان هذا

3-

معالي رئيس المجلس
معالي وزير المالية

معالي رئيس المجلس
معالي وزير المالية

معالي رئيس المجلس
معالي وزير المالية
معالي رئيس المجلس

معالي وزير المالية
معالي رئيس المجلس
معالي وزير المالية

محضر الجلسة العادية والعشرون من الدورة الثانية الأولى لمجلس النواب العادي، بشر الملتقطة يوم الخميس الواقع في (٢٥) شعبان ١٤١٠هـ الموافق ١٩٩٠/٢/٢٢ م.

المبلغ نخطه في الاسهم من رأس مالنا ، لا الاستثمار موزع بالتساوي وبالتالي نعطي من رأس المال والاحتياطيات للاسهم نفس النسبة التي نعطيها للاستثمارات الأخرى ، التعديل الآخر اللي ادخلوه في القانون المؤقت يتكلم عن مجموع الإيرادات ومجموع النفقات ،هم ما ادخلوا مجموع النفقات ادخلوا جزء من النفقات اللي هي الفوائد المالية ، وبالتالي هذا كلفته على الخزينة " ٧٠٠ .٠٠٠ دينار . السؤال هل من المصلحة العامة ان نشجع البنوك ان تملك أسهم أكثر مقابل " ٧٠٠ .٠٠٠ دينار مستحقها الخزينة أم لا ؟

في إجتهادي ليس من المصلحة العامة لأن هذه ليست مشاريع جديدة ، والبنوك تعمل بودائع الناس وقانون البنك المركزي يضع سقف على امكانية البنوك في الاستثمار في الاسهم ، والتشريع الحالية تمنع البنوك من شراء الاسهم لأن هذه ودائع الناس . فانا انسب لكم ان يرفض التعديل ويقر التعديل كما جاء من الحكومة وشكراً .

شكراً ، يا سيدي الان هذا الموضوع اصبح المجلس في علم منه وبصيرة منه ، فيسمع لي الاخوان اللي طالب الكلام هو الاخ عبد الحفيظ ، يستمخروا لي ان نوقف هنا ونطرحه للتصويت المادة هذه . الان مطروح على حضراتكم قرار اللجنة أو توصيتها اللي بين ايديكم . من يوافق على توصية اللجنة ؟ دولة الرئيس ، نستمع لدولة الرئيس .

إذا المراد بالتصويت على الفقرة الأولى شيء ، إذا المراد على الفقرتين شيء آخر ، لأنه فيه لي رأي في الفقرة الثانية الصحيح ، كل النقاش الباير أنا سامعة هو على الفقرة الأولى ما سمعت نقاش على الفقرة الثانية لأن هذه الفقرة لم تكن موجودة أصلاً .

الفقرة ما كانت موجودة في القانون المؤقت .
لانه كما ذكر معالي المقرر في بداية الجلسة انه لا يجوز اضافة فقرات
على القانون ، مخالف للدستور ، لان هذه مادة جديدة .

تفضل

معالي الرئيس ، سيان يعني ، وضعت " أ " و " ب " هي مسألة اخراج
يعني: نستطيع ان نقول قبل " ب " وكذلك مبلغه من الارباح " لكن
هنا نحن حتى يقر القانون مقسم وواضح الاشارة اليه ، الحكومة في

ΣΥ

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

سعالی رئیس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية

کتابخانه

مجلس النواب

هذه المحاولة تريد حقيقة أن تضرب التعديل الرئيسي الهام جداً وهو في "ب"، ومجرد طرح التصويت على التقسيم هو اقتراح بتعديل على توصيتنا، وأنا اقترح عدم الموافقة على هذه التجزئة.

دولة الرئيس.

أرجو الرجوع إلى المادة "٩٤" من الدستور.

هو يتقدم فقرة فقرة دكتور عبدالله، كلام الحكومة صحيح فقرة فقرة. يعني تشيل "ب" ويستوي المعنى احنا مسألة اخراج فقط، هذه تمسك بالتفاصيل.

هو يمكن الحكومة أخطأت في القول انه ما من حقكم تضيفوا بناء على كلامك السابق الحقيقة من حق اللجنة ومن حق المجلس ان يعدل وان يضيف، احنا نطرح الان على المجلس الكريم توصية اللجنة بالفقرة "أ".

من يوافق عليها؟ دولة الرئيس

معالي الرئيس اذا سمحت المجلس إما ان يرفض او يرد او يعدل والمادة "٩٤" ما فيها كلمة يضيف وهذا مقصود في الدستور. انا باحكي عن المادة "٩٤" على ان تعرض على المجلس في اول اجتماع يعقد وللمجلس ان يقر هذه القوانين أو يعدلها "ما قال يضيف، اضافة المادة شيء آخر.

يا سيدي التعديل ما هو؟ التعديل كيف يتم؟

التعديل يتم كما عدلت في الفقرة "أ" هذا تعديل، والاضافة كما ورد في الفقرة "ب".

يا سيدي عندنا احنا مواد النظام واضحة في هذا الباب، من هنا نعدل وفي داخل المجلس وليس في اللجنة، ومن حق اللجنة ان تعدل، أرجو الرجوع إلى النظام في هذا الموضوع.

المادة "٤٥" بعد ان تقبل مواد مشروع القانون المعروض للبحث والمناقشة كل مادة لأحالتها بأكثرية الآراء. يطلب الرئيس الاقتراح على مشروع القانون بمجموعه فإذا قررت الاكثرية قبوله أو رفضه يرفع إلى رئيس مجلس الاعيان.

معالي الرئيس هذا مشروع انت تتكلم عن مشروع وأنا اتكلم عن قانون مؤقت وهنالك طريق لمشروع القانون وطريق للقانون المؤقت، أنا اتكلم

عن القوانين المؤقتة، والمعرض أمام المجلس هو قانون مؤقت وليس مشروع ولا ينطبق عليه المادة "٤٤" المتعلقة بالمشروع، ينطبق عليه الدستور المادة "٩٤" الفقرة "أ".

يا سيدي حتى القوانين مع الاحترام لوجهة نظركم، حتى القوانين المؤقتة عندما تأتينا تكون مشروعاً.

لا معالي الرئيس لا، ليس القانون المؤقت مشروع، لانه في الدستور يوجد للمشاريع ويوجد للقوانين المؤقتة.

الاستاذ سليم الزعبي خليفنا نسمع منه.

انا اتفق مع دولة الرئيس بان القانون المؤقت ليس مشروعاً لكنني لا اتفق معه بان الاضافة ليست تعديلاً، انا ارى ان الاضافة للمادة الواردة في القانون المؤقت هي تعديل وبالتالي تكون من اختصاصنا في هذا المجلس ان نبحثها ولا يقال باننا اتينا بشيء جديد، هذا الامر متفق مع المادة "٩٤" التي بتقول القوانين المؤقتة من هنا ان نردها أو نعدلها أو نقرها، انا باحكي من ناحية شكلية حقيقة. الاضافة هي تعديل للمادة دولة الرئيس، لكن اتفق مع اخي الاستاذ ابو شجاع فيما ذهب اليه من ان المال الذي سيؤخذ في الفقرة "ب" يجب ان يكون بيد الحكومة لا بيد القطاع الخاص وشكراً.

شكراً. المادة كما اوصت بها اللجنة الفقرة "أ" مطروحة على المجلس الكريم.

اسمح لي معالي الرئيس قبل الطرح، لا يوجد في هذه المادة إعطاء للمال العام لأحد، هذا ليس صحيحاً ولم يقله احد، نحن نتحدث دائماً عن تشجيع فرص العمل، كيف سينووننا وزير المالية بفرص عمل جديدة لسبعين ألف عاطل عن العمل؟ كيف من وين يبدء يجيبها هذه؟ خطاب الموازنة وخطاب العرش وخطاب الثقة لا يزودكم بفرص عمل، ما يزودكم بفرص عمل تشريعات مالية صائبة ومتفتحة وتقدمية، اذا ظللنا على هذا الحال لن تزودوا بفرصة عمل جديدة، حقيقة هذا هو المطروح.

شكراً يا سيدي، مطروحة على المجلس الكريم الفقرة "أ" من يوافق

هكذا من الأهل

مجلس النواب

عليها ؟ رجاء ؟ خلتنا تنتهي منها ، من يوافق على هذه الفقرة ؟
المادة لا تجزأ .

هنا جاءتنا " أ " ، " ب " فقرة فقرة . تجزأ فقرة فقرة وتطرح فقرة فقرة ،
هذه الفقرة " أ " من توصيات اللجنة مطروحة على المجلس الكريم ،
من يوافق عليها ؟ كم يا سيدي ؟

" ٤٣ " من " ٥٦ " .

" ٤٣ " من " ٥٦ " وتقر الفقرة " أ " الفقرة " ب " كما وردت من اللجنة ،
من يوافق عليها ؟

يا سيدي هناك مش سامعين انه فيه تصويت .

الفقرة " ب " مطروحة على المجلس الكريم . كم يا سيدي ؟
" ٢٩ " من " ٥٦ " .

" ٢٩ " من " ٥٦ " دولة الرئيس

العدد " ٢٢ " ١١

يا سيدي فليكلف بالعد احد الاخوان الماعدين

يا سيدي الامين العام أعلن وانت اعدت ورائه .

انا اشك في عد الامين العام احياناً ، احياناً مش دائماً .

مطروح على المجلس الكريم الان الفقرة " ب " كما جاءت من اللجنة .

من يوافق عليها ؟ رجاء . رفع الايدي ويعدها الاخوين .

لقد صوتتتا عليه .

يا سيدي العد مش مزبوط بيقلولوا الاخوان ، بيظعنوا فيه .

من يوافق على هذه الفقرة ؟ رجاء يا اخ عبدالله تشارك بالعد .

معالي الرئيس انا اعارض اعادة التصويت ، انت اعلنت " ٢٩ " .

اعادة العد وليس التصويت .

انا اعارض ، انا ما راح اشارك بالتصويت .

اعدناها عدة مرات يا اخ عبدالله في مناسبات كثيرة . رجاء . من يوافق
يرفع يده .

انت اعلنت العدد .

انا كورت ما قاله وسبق لي يا اخ عبدالرحيم وسبق للمجلس انكم
اعترضتوا على العدد واعدناه ، فهذا خطأ رقمي لشاركونا فيه هذا مش

السيد عبد السلام لريجات
معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام
معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية
معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام
معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء
معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية
معالي رئيس المجلس

اصوات

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية
معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية
معالي رئيس المجلس

السيد عبد الرحيم العكور
معالي رئيس المجلس

نظماً اجتهادي ، من يوافق على هذا النص يرفع يده ؟ وعد الاصوات يا
اخ عبدالسلام ويا دكتور ثابت . هذا خطأ رقمي ويطعن بالعد . يا اخ
عبدالحفيظ وقع في هذا المجلس عدنيا مرتين وثلاثة ، اللي يصوت
مفروض يكون عند رأيه

والله معالي الرئيس هذه أخطر مادة في القانون .

لذلك يجب ان نتأكد من التصويت عليها .

انت اعلنت التأكيد .

تفضلوا اللي مع النص يرفع يده ، عد الاصوات رجاء .

" ٢٨ " صوت

" ٢٨ " صوت من " ٥٦ " هذا اللي نقله لي زميلي وزميلكم . " ٢٨
صوت عدوهم الزميلين .

يعاد العد

كم يا ابو سليم " ٢٩ " من " ٥٦ " ويبقى النص كما جاء من اللجنة المادة
التالية . دولة الرئيس .

معالي الرئيس احب ان اسجل بان الحكومة حُرمت من مناقشة هذه المادة

مرتين ، المرة الاولى في اللجنة المالية عندما طلب وزير المالية ان يدعى

ولم يدعى وهذا مخالف للنظام الداخلي ، خولف النظام الداخلي بعدم

دعوة اللجنة المالية لوزير المالية ، لماذا ؟ لا يجوز في الاعراف البرلمانية

والنظام موجود لا يجوز ، وزير المالية يطلب ان يحضر اللجنة المالية

ويستثنى ليش ؟ والان يحرم وزير المالية من النقاش في هذه المادة ،

احب ان اسجل هذا الموضوع باننا خالفنا النظام الداخلي ، وهذا يتعلق

ببنو ليش ؟ كل البنوك تدعى ما عدا وزارة المالية صاحبة القانون

المشروع انا لا أفهم لماذا تم ذلك ؟ وهذا النظام الداخلي مبرور .

معالي رئيس اللجنة

المادة التالية سيدي تتحدث عن الاعفاءات ايضاً .

السيد رئيس اللجنة المالية

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية

معالي رئيس المجلس

السيد ثابت ابو تايه

معالي رئيس المجلس

اصوات

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية

هكذا من الأهل

المادة/الفقرة / البند
٦/ب/٧
فوائد اذونات الخزينة وسندات التنمية
وسندات المؤسسات العامة وأسناد قرض الشركة المساهمة العامة ويكون
هذا الاعفاء كلياً للملكي هذه الأوراق المالية من الأردنيين وغير
الأردنيين والشركات القابضة وصناديق الاستثمار المشترك المؤسسة
وفق أحكام قانون الشركات النافذ المفعول ، أما إذا كان المستثمر المقيم
بنكا أو شركة مالية أو شركة تقبل الودائع أو شركة مقترضة من
الغير وتدفع فوائد على هذا الاقتراض فتراعي الشروط الواردة في
البند (٥) من الفقرة (ب) من هذه المادة بحيث لا يزيد المبلغ المردود
على (١٥ ٪) من تلك الفوائد .

المادة كما وردت بالقانون المؤقت

فوائد اذونات الخزينة وسندات التنمية وسندات المؤسسات العامة وأسناد
قرض الشركة المساهمة العامة ويكون هذا الاعفاء كلياً للملكي هذه
الأوراق المالية من الأردنيين وغير الأردنيين ولشركات القابضة
ولشركات او صناديق الاستثمار المشترك المؤسسة وفق أحكام قانون
الشركات المعمول به وللشركات المقترضة من الغير بالفائدة باستثناء
البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع .
إذا كان المستثمر المقيم في تلك الأوراق المالية ولاسناد بنكا أو شركة
مالية أو شركة تقبل الودائع فتراعى في الاعفاء في هذه الحالة الشروط
والمعادلة المنصوص عليها في البند (٥) من هذه الفقرة.

قراؤ اللجنة

فوائد اذونات الخزينة وسندات التنمية وسندات المؤسسات العامة وأسناد
قرض الشركة المساهمة العامة ، ويكون هذا الاعفاء كلياً للملكي هذه
الأوراق المالية من الأردنيين وغير الأردنيين وللشركات القابضة
ولشركات وصناديق الاستثمار المشترك المؤسسة وفق أحكام قانون
الشركات المعمول به وللشركات المقترضة من الغير بالفائدة باستثناء
البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع .
إذا كان المستثمر المقيم في تلك الأوراق المالية والاسناد بنكا أو شركة

مالية أو شركة تقبل الودائع فإنه لا يجري رد أي جزء من هذا الدخل
المعفى مقابل نفقات انتاجه إذا كان متأتياً من استثمار رأس المال
السائل والاحتياطيات والأرباح المدفوعة الضريبة وذلك إذا كان
الاستثمار خلال السنوات الثلاث الأولى من التأسيس أما إذا كان متأتياً
من استثمار أموال أخرى واستثمار رأس المال السائل والاحتياطيات
والأرباح المدفوعة الضريبة بعد سنوات التأسيس الثلاث ليرد
إلى الأرباح ميلغ يساوي الدخل المعفى منسوبة إلى مجمل الإيرادات
مضروباً في مجمل النفقات .

سيدي الرئيس هذه المادة شبيهة بالمادة السابقة ، المادة السابقة متعلقة
بالأرباح على الاسهم وهذا أمر ينبغي تشجيعه ، ان يسهم المقترضون
والمؤسسات والبنوك في الشركة قيد التأسيس لكن هنا نتحدث عن
سندات التنمية واذونات الخزينة ، سندات التنمية كما أسلفت في
الصباح هي اشكال من انواع القروض يقترضها البنك المركزي من
البنوك التجارية ومن الافراد ، ويقصد به اساساً امران الامر الاول
امتصاص السيولة من الافراد مجتنباً للتضخم باغرائهم في ان يقتصدوا
ويودعوا ، الهدف الثاني توفير المال السائل للخزينة لتقترضه ، رأيت
اللجنة المالية انه في هذه المرحلة ليس من المرغوب ان تشجع الدولة على
الاقتراض لا من الافراد ولا من البنوك ، ولذلك لم تسهل ، لم تعطى اية
تسهيلات لهذا النوع من الاقتراض ، ولذلك جرت معاشيته بصورة
أعسر مما وصفناه في الاسهم ، وحين نحسب النفقات التي لم ترد لا
نريد ان نخلف منها حتى يكون هذا الاقتراض السهل شأنه شأن
المؤسسات المالية ، هذا هو المطروح بين يديكم .

معالي الوزير .

ما عندنا ما يمنع من إقرار المادة .

الصوت غير واضح معالي الوزير .

ما عندهم ما يمنع من الموافقة على اقتراح اللجنة .

سبب الاختلاف بين القانون الأصلي وبين ما ورد هو ان إعادة اللغة جاءت نتيجة
لتعديل مواد أخرى في القانون سابقاً فجاء النص مختلف ولكن جوهر ما ورد

هكذا من الأهل

في المقترح لا يختلف عما ورد في جوهر القانون كما ورد من الحكومة .

هل يوافق المجلس الكريم على إقتراح اللجنة ؟

بالاجماع سيدي .

المادة التالية .

سيدي المادة التالية تتحدث عن الاعفاءات ايضاً ، فتعطي ارباح .

المادة/الفقرة المادة كما وردت بالقانون الاصلي البند

٧/ب/٧ أرباح سندات المقارضة بنسبة (٩ / %)

من المال المستثمر منها سنوياً ، وإذا كان المشروع الذي مول باصدار هذه السندات عقارياً تعفى هذه الأرباح كلياً مهما كانت نسبتها الى المال المستثمر فيها ، أما اذا كان المستثمر المقيم في هذه السندات بنكاً أو شركة مالية أو شركة تقبل الودائع أو شركة مقترضة من الغير وتدفع فائدة على هذا الاقتراض فيرد مبلغ لا يزيد على (١٥ / %) من هذه الأرباح كمنفعة للدخل المتأتي منها ويحسم قيمة هذه النسبة بالبنانير من النفقات المقبولة وذلك بالرغم مما ورد في أي قانون آخر .

المادة كما وردت بالقانون المؤقت

أرباح سندات المقارضة بنسبة (٩ / %) من المال المستثمر فيها سنوياً ، وإذا كان المشروع الذي مول باصدار هذه السندات عقارياً فتعفى هذه الأرباح بكاملها مهما كانت نسبتها الى المال المستثمر فيها .

أما اذا كان المستثمر المقيم في هذه السندات بنكاً أو شركة مالية أو شركة تقبل الودائع فيطبق على اعفاء هذه الأرباح في هذه الحالة الشروط والمعادلة المنصوص عليها في البند (٥) من هذه الفقرة وذلك بالرغم مما ورد في أي قانون آخر .

يعني البند (٥) انتهى لاتنا اقرينا بديل له فصرنا في قرار اللجنة هذا الامر تبعاً للمواد السابقة وقتلنا .

قرار اللجنة

أرباح سندات المقارضة وإذا كان المستثمر المقيم في هذه السندات بنكاً أو شركة مالية أو شركة تقبل الودائع فيطبق على اعفاء هذه الأرباح في

هذه الحالة الشروط والمعادلة المنصوص عليها في البند (٦) من هذه الفقرة وذلك بالرغم مما ورد في أي قانون آخر . هنا المطروح إخواني سنوات المقارضة على الطريقة الاسلامية وتقوم به اما المؤسسات العامة واما وزارة الاوقاف لمشاريعها المختلفة . ففي القانون الماضي كان القسم المعفي من ريع مشتري سند المقارضة هو (٩ / %) لانه كان سعر الفائدة في تلك الايام (٩ / %) ، وجدت اللجنة وهذه نقطة تتقدم نحو تشجيع هذا النوع على الطريقة الاسلامية يعني اعفاء مش (٩ / %) اعفاء الريع بكامله بالغاً ما بلغ يعني أي ريع يتأتى اذا اشترت سند مقارضة من وزارة الاوقاف مؤسسة الايتام الاسلامية أو من أية مؤسسة عامة يعني اشترت السند وبيعت أكثر من (٩ / %) لان هذا مش فائدة ربوية ، يخلي المشروع يشتغل وبعد ان يدر ريع نوزعه على المساهمين ، هذه عادة بتجيب (١٤ - ١٥ / %) تقديراً ، فأرأت اللجنة المالية ان تعفى كامل الريع وليس مقداراً ثابتاً مقطوعاً هو (٩ / %)

الدكتور عبدالله

معالي رئيس المجلس السيد عبدالله العكايلة

لي اقتراح يتعلق بهذا التعديل متعلق بالسطر الثاني " أو شركة تقبل الودائع مدفوعة الفوائد " لكي لا يدخل تحت هذا التعديل الشركات التي تتعامل بالاستثمار الحلال فهي تقبل الودائع ولكنها لا تدفع عليها فوائد ، فإذا عاملناها على اطلاقها تقبل الودائع فقط ، تعود هذه الشركات ليطبق عليها ما طبق في البند (٥) المشار اليه ولذلك اقتراح ان يقال تقبل الودائع مدفوعة الفوائد ، حتى تعامل المعاملة التي ذكرناها نسبة الايراد الكلي مضروباً بمعدل النفقات .

سيد رئيس اللجنة .

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النصور

يا سيدي هي هنا ، كأننا نقول . ان من كان يتعامل هو ذاتياً على الطريقة الاسلامية أولاً يتعامل على الطريقة الاسلامية في نشاطه ، واحـ وغب ان يشترك في مشروع على الطريقة الاسلامية ، هذا يده يتعفى كل ربحه من هذا الباب ، سواء قبل ودائع وتقبل فوائدها ولم يتقبض ، يعني جائز انه هو يقبل ودائع ولا يوزع فوائده تعفي مثلاً على ذلك : البنك الاسلامي هو بنك ، وبيت الاستثمار الاسلامي هو شركة مالية تقبل

هكذا من الأهل

مجلس النواب

الودائع ، والله يرحمه بيت التمويل الاردني ، بيت التمويل الاردني يعمل على الطريقة الاسلامية ويقبل الودائع ، ما حد قال بيدفع فوائد وما بيدفع مش هذا شأني ، أنا شأني انه ربح مالا من سندات المقارضة التي طرحتها المؤسسات التي تتعامل فهذه اضافة دكتور لا تغير شي من الأمر ابداً .

السيد عبدالله العكايلة .

ان كلمة الودائع هنا جاءت مطلقة النص فهذه مستسحب على كل شركة تقبل الودائع مطلقة ان لم اقتدها بالتي تتقاضى فوائد على تلك الودائع ، فستعامل المؤسسات الاسلامية التي تقبل الودائع ولا تدفع عليها فوائد معاملة الشركات التي تقبل الودائع وتدفع الفوائد ارجو ان نعيد النص .

دكتور ، خيلنا نقرأها مع بعض مرة ثانية .

معلش .

تقدير الكلام نقره هنا :-

تعنى ارباح سندات المقارضة ، الآن وإذا كان المستثمر المقيم في هذه السندات بنك ، اعتبر هنا البنك على اطلاقه يقبل الودائع بيدفع فوائد ما بيدفع فوائد ، بقيت على اطلاقها ، او شركة مالية او شركة تقبل الودائع فيطبق على هذا الاعفاء او على اعفاء هذه الارباح الشروط المنصوص عليها في البند (٦) .

إذا دخل البنك الاسلامي تحت هذا البند الآن ، اذا بقيت الودائع مطلقة فلا بد من تقييد ، تقبل الودائع مدفوعة الفوائد ، وإلا يكفل بنك الاسلامي ، كل المؤسسات الاسلامية ويعامل معاملة النسبة الذي ذكرنا عنها لا ، أنا بدي اعطيه سندات المقارضة .

لا يا دكتور ، العفو المادة هنا تتحدث سيدي .

ارجو ان ننظر فيها بعمق معالي الدكتور .

أنا بنقول خيلنا هيك تحكيها باللغة الدائمة ، ان كل من اشترى سند مقارضة وجنى مالا ، فعليه معنى كأنه ربح خلال هذا ذي الارباح ذي المهنة والغرفة بالغ مبلغ ، الآن ان كان المشترك في هذا النشاط ، بنك المؤسسات المالية على اطلاقها ، بنوك مؤسسات مالية شركات تأمين

شركات المقارضة تقبل الودائع تعطى فوائد بالطريقة الحلال بالحرام مش هذا شأني ، أنا بنقول هؤلاء اقدموا خطوة على الاستثمار في مال الحلال بيعطوا فوائد او ما بيعطوا بدي اسجلها واقول له كل ربحك من هون صحتين عليك هذا المبدأ .

مرة أخرى .

كيفية المحاسبة الآن ، كيفية المحاسبة هي على اساس البند (٦) يعني على مجمل ما تدفعه من الفوائد او من الارباح على الطريقة الاسلامية ، هذا يعني التعديل لا يضيف حقيقة شيئاً .

هل هنالك وجهة نظر ، الاستاذ سليم الزعبي

شكراً معالي الرئيس .

أنا كنت بدي أسأل الحقيقة معالي الرئيس معالي رئيس اللجنة المالية ، إذا كان هناك فرق بين الارباح والفوائد ، فإذا احنا قلنا نسبة (٩٪) من الارباح وتشمل الفوائد وغير الفوائد ، معنى ذلك لا نفع بالمحظور بأننا نخالف احكام الشرع بمن الفوائد ، أنا مع الاتجاه الذي يقول باعفاء فقط (٩٪) من الارباح ، ولا اقصد بذلك الفوائد ، قد تكون فوائد بالنسبة الى البنوك العادية ، وغير الفوائد ارباح أخرى بالنسبة الى البنك الاسلامي ، بل نحدد السقف بـ (٩٪) يمكنه ربح (٥٠٪) يا اخي ليش ما يدفع ضريبة عنه .

لا بدنا نعني اخ ابو خالد ، نحن نريد ان نعني (٩٪) وما فوق ، هنا كان هناك سقف .

أنا بدي (٩٪) بس .

لا أنت محرمهم من الربح الآخر بذك تخضعه .

بدي أخضعه نعم .

العفو، الرض سيدي معلش ابو خالد ، اذا سمع لي الرئيس .

تفضل يا سيدي

سيدي خيلنا نفترض ايش نوع سندات المقارضة ، جاءت مؤسسة الاقوام الاسلامية التي تتعاملش بالفوائد ، وأرادت ان تدخل بصلقة رؤ أو تبني دكاكين أو تبني مدارس ، ومدارس فيها رسو وفيها ربح ، هي ما

هكذا من الاجل

المخاضة وليس المعفاة بالعكس ، فتخضع لضريبة الدخل .

المادة كما وردت في القانون المؤقت

أي راتب أو أجر أو أي مبلغ آخر مهما كان تسميته يتقاضاه الشريك مقابل عمله في الشركة العادية أو إدارته لها أو يتقاضاه المدير الشريك أو المساهم في الشركة المساهمة الخصوصية مقابل عمله فيها أو إدارته لها يزيد على ٣٦٠٠ دينار سنوياً لكل شريك مدير أو مساهم عامل على أن لا يؤثر ذلك على فرض الضريبة على المبلغ الحقيقي للراتب أو الأجر أو المبلغ الآخر الذي تقاضاه ذلك الشخص من الشركة مقابل عمله فيها أو إدارته لها . واستيفاء تلك الضريبة منه وفقاً لأحكام هذا القانون .

اقرار اللجنة

الغاء النص المعدل

في هذه المادة نتحدث عن الشركاء من نوعين ، ٢٠ ما شركاء مجموعة (عشرين) شخص عملوا شركة مساهمة خصوصية لا تطرح أسهمها في السوق المالية ، هذه الشركة عينت أحد المالكين المساهمين مأموراً فيها ، أو هذه المادة نتحدث عن الشركة العادية التي من مجموعة أفراد فتحو مشحمة أو فتحو مصنع عصير ، مجموعة أفراد يسموهم شركة خصوصية ، أي كانت تعمل هذه الشركات ، إذا افترضنا دخلها (مئة) ألف دينار خاضع لضريبة الدخل ، بحسب ما أجابوا علينا الإخوان في ضريبة الدخل ، وجد بعينة أحد الشركاء بـ (عشرة) آلاف دينار في السنة ويعينوا زوجته بـ (عشرة) آلاف ، ويعينوا الكم بـ (عشرة) آلاف والحماة ، فعلاً هذا الدخل اعطاه (عشرة) آلاف والأن جاءت الحماة بدها تتحاسب عن دخلها ، بتنزل ربعة يخلفض عليها (ربع) الدخل عن (العشر) آلاف دينار بحكم أنها موظلة ، والشريك الثاني بتنزل عنه الربع والثالث وهكذا جميع الشركاء ، فيبصاك على الخزينة حصتها من ضريبة الدخل عنه الربع هذا الذي التفتوا في حول قانون الضريبة .

ولذلك جاء القانون قال احنا ان شاء الله بيعطوا (عشرة) آلاف حرين لكن نحن لا نعرف كدولة كضريبة الدخل التي بـ (٣٦٠٠) دينار

يعني (٣٠٠) دينار شهري ، فوضع التشريع الحقيقي لضبط هذه العملية ، وهكذا عوقبت الشركات المنظمة فعلياً ، التي ما في عندها تحريض ، لأنه في امثلة على التحريض وكأن التشريع وضع لأوقاصص المنضبط . وبالتأكيد يفيد لغير المنضبط .

ولذلك اللجنة المالية وجدت ان ما يدخل الخزينة من هذا الباب بكثير اسره من العريشة والظن والأثاره والحقيقة توصي بالفاء . عدم الموافقة عليه ودائرة الضريبة متروك لها هي اتشوف أيش التهرب من غير التهرب يعني لما اعطوا للحماة (عشرة) ألف أيش بتساوي الحماة انا برده ما يقبله كما امور ضريبة هذا حقه .

معالي وزير المالية .

معالي رئيس المجلس

معالي وزير المالية

سيدي كما أشار سعادة الدكتور الهدف من هذا النص كما ورد هو محاربة تجنّب دفع الضريبة ، أنا اعتقد ان هناك التزام ادي ان محارب الدولة التهرب من دفع الضريبة ، أنا لا اري لماذا يجب ان تسهل مهمة من يحاول ان يتهرب من دفع الضريبة بأي أسلوب آخر ، يجب ان لا يعدل القانون بحيث يحد من ذلك عندنا وضع زي ما قال معالي الدكتور ان شخص عنده شركة مساهمة خاصة تصل الضريبة عليه (٢٨٪) وهو يأتي ويضع نفسه مديراً وزوجته مديرة وأقرباء له مدرء ويوزعوا الدخل فيما بينهم ، يأخذوا (٢٥٪) تنقيص من الضريبة لأنهم موظفين وعندما تطبق عليهم الضريبة لا تطبق اللغات المرتفعة لأنهم بذلك نزلوا مداخيلهم ، وبالتالي تنخفض إيرادات الدولة ، أنا لا اري مطلقاً ادياً انه يجوز لنا ان نتسال في هذه الظروف ، الناس المنضبطين لا يتضرروا وبالتالي أنا بتنسب وأرى ان نحافظ على المادة كما هي من اطار من التوجه اننا يجب ان نتحرك لمحاربة التهرب من الضريبة والتهرب من الضريبة والتهرب من الضريبة مشكلة في الارون ويجب ان لا نسكت عنها . وشكراً

شكراً الحقيقة شارحه نلسمها المادة ، نطرح اقتراح اللجنة على حضراتكم من يوافق على الغاءها يرفع يده ، من يوافق على الغاء المادة (تبنى المادة كما هي)

معالي رئيس المجلس

هكذا من الأهل

تفضل المادة التالية.

لا سيدي الرئيس ، يعني اذا التصويت صار انتبهوا الاخوان في تصويت صار ، بذلك اتصوت على نص الحكومة .

نص الحكومة احنا صوتنا على مادتك .

ردنا ورددتم رداً ، الآن بده ينتفع المادة هذه ، ربا في تعديل عليها سيدي الرئيس ، يعني ربا رأى المجلس الكريم ان حقيقة شركة مساهمة خاصة مش معقول (٣٠٠) دينار راتب ان يقولوا (١٠٠٠) الف ، الف ، خمسمائة دينار شهري الله يرضى عليك حسب التسلسل بذلك طرح هذه .

هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة ، من له وجهة نظر على المادة في القانون المؤقت .

موافق المجلس الكريم على المادة كما وردت .

اللي موافق يرفع يده .

قد تعود الى توصية اللجنة ما حد وافق عليه منكم ، لا يا سيدي مفهومه وواضحة ، اقترحت عليكم ان رأي اللجنة بردها ، برد هذه المادة وشطبها ، اللي وافقوا عليها (ثمانية) على رأي اللجنة ، فالان هذا رأي الحكومة في القانون المؤقت .

من يوافق عليه كما جاء .

(٢٩) .

(٢٩) سيبقى الرد كما جاء .

دولة الرئيس .

انا فقط اتساءل بالمادة مشيت ، ولكن الذي اعلمه بان اذا صوت على قرار اللجنة المالية فرضاً ، ونجح معروف ان مشروع او المادة في القانون المؤقت التفت ، ولكن الذي اعلمه ايضاً انه اذا صوت على قرار اللجنة المالية ولم ينجح ، لا يجوز التصويت على المادة الاصلية ، في المفهوم المعاكس نجحت لأنه خليتي الفرضية الآن ، اما هذا القانون ما نجح هذا المشروع ما نجح ، اللجنة المالية ما نجحت والاصل ما نجح ، ولا يوجد فيه اقتراح ، شو بده يصير ، لأن مجلس قانون او في قانون اذن ما كان في

اصل ، فانا اعرف في التصويت على قرار اللجنة المالية اذا نجح كان به ، اذا لم ينجح يبقى الاصل ، لا يجوز عمل تصويت على الاصل ، لأن ما في بديل بصير ، بس حبيت انه بعد التصويت تكلمت بعد التصويت . هذا صحيح دولة الرئيس ، اللي تفضلت فيه صحيح ، السيد عبد الله النصور .

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الله النصور

مجلس سيدي هذه سابقة قد تكرر ، مع الاحترام لرأي دولة الرئيس المجلس رد قرارنا ، الآن مبيحوا احنا نتحرك من اليسار الى اليمين كما فعلنا في الصباح ، مطروح الآن رأي الحكومة او نص كما اوردت الحكومة ربا فكر اخو من الاخوة ان يغير رقم (٣٦٠٠) دينار اللي هو السقف ، عمله (٥٠٠٠) دينار سنوياً ، الا يطرح هذا التصويت قبل (٣٦٠٠) كما فعلنا في رأي عوني البشير في الصبح ، الم تفعل هذا في رأي عوني البشير ، والا كل مادة لها طريقة .

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الله النصور

بيصح بيصح طبعاً بيصح لهذا اقتراح . يعني لو رفعه الزميل قال مش (٣٦٠٠) بدنا نعملهم (٦٠٠٠) بتقله ممنوع تعدل .

معالي رئيس المجلس

تعرف ما حدا علق اصلاً ما ببصير احنا نطرح عليهم من اجل التعديل لكن اللي تفضل فيه دولة الرئيس من حقنا نطرح المادة ، لنفرض دولة الرئيس ، ان اللجنة ما قررت بشأنها شيء ، الا تطرح ، ولو الآن المجلس ما بده تصليح اللجنة ولا بده هذا المشروع ، يبقى الاصل ، لنفترض انه كان للمادة هذا اصل يا سيدي ، افترض انه في القانون الاصيلي كان هنالك نص ، فلو طرحنا هذه المادة المؤقتة يبقى الاصيلي .

السيد عبد الله النصور

معالي رئيس المجلس

السيد عبد الله النصور

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

خلينا نفترض سيدي الرئيس . يعني هذا الكلام في اجتهاد لدولة الرئيس مع سعادتك . يا سيدي افترض قانون جديد ، مشروع قانون . مفهوم ، مفهوم ، دولة الرئيس . انا اطرح ناحية مبدأ ، انا خلونا نترك هذه المادة نتركها ، ونأتي الى مشروع قانون ، مادة اصلية في مشروع قانون ، صار عليها تعديل انا لتسهيل اعمال المجلس لئلا ان نثق في المستقبل امام اشكال مش معقول

هكذا من الأهل

بيكون .

عندما يطرح مازال مقيش تعديل . ما طرح احد الاخوان الحكى اللي يتكلم فيه معالي رئيس اللجنة المالية ان النائب الدكتور عوني البشير طرح اثناء النقاش التعديل ، هذا شيء اخر انا اذكر حاله محدوده وهو طرح تعديل اللجنة المالية ولم ينجح ، ولم يرد من اي اخ من الاخوان اي تعديل ، لا يجوز طرح الأصل الموجود المقدم من الحكومة بالتصويت ، لأنه لو فرضاً ما اخذ تصويت امام اشكال انتم ، انا الذي اعلمه واعرفه في مجلس الاعيان يطرح قرار اللجنة المالية اذا ما في طلب تعديل يبقى الأصل دون تصويت ، هذا الذي اعلمه من التجربة .

تفضل المادة التالية ، ادرسوها الفقهاء عندنا اللجنة القانونية ادرسوها واعطوا الرأي فيه .

السيد المقرر .

المادة التالية عن الاعفاءات .

المادة الفقرة/ الهند المادة كما وردت بالقانون الأصلي

د/١٣

يتمتع الشخص الطبيعي باعفاء ، قدره ٥٠٠ دينار في السنة لقاء الاتفاق على دراسة كل ولد من أولاده أو زوجه أو قريب من أقربائه حتى الدرجة الرابعة غير ميعوث ولا يستطيع الاتفاق على دراسته اذا كان أي من هؤلاء طالباً في الجامعة أو كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة ، وإذا تعدد المكلفون الذين يتفقون على دراسة طالب واحد غير ميعوث فلا يجوز أن يزيد مجموعة اعفاءاتهم لهذا السبب عن ٥٠٠ دينار .

المادة كما وردت بالقانون المؤقت

يسمح للشخص الطبيعي باعفاء قدره ٥٠٠ دينار في السنة لقاء الاتفاق على دراسة كل ولد من أولاده أو على دراسة حفيده أو زوجة أو أخيه أو اخته من يتولى اعاليتهم وكان أي منهم غير مولد في بعثة ولا يستطيع الاتفاق على دراسته وكان طالباً يدرس في جامعة أو كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة وإذا تعدد

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النسر

معالي رئيس المجلس

معالي وزير المالية

الاشخاص الذين يتفقون على دراسة طالب واحد غير مولد في بعثة فلا يجوز أن يزيد مجموع ما يسمح لهم باعفائه لهذا السبب عن ٥٠٠ دينار يوزع بينهم بمقدار ما يتفق عليه كل منهم على الطالب .

قرار اللجنة نفس النص وإنما زادت الاعفاء الى (١٥٠٠) للطلاب الجامعي وأبقت (٥٠٠) لطلاب كلية مجتمع .

قرار اللجنة

يسمح للشخص الطبيعي باعفاء قدره ١٥٠٠ دينار في السنة لقاء الاتفاق على دراسة كل ولد من أولاده أو على دراسة حفيده أو زوجة أو أخيه أو اخته من يتولى اعاليتهم وكان أي منهم غير مولد في بعثة ولا يستطيع الاتفاق على دراسته وكان طالباً يدرس في جامعة ويكون هذا الاعفاء (٥٠٠) دينار إذا كان طالباً في كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة ، وإذا تعدد الأشخاص الذين يتفقون على دراسة طالب واحد غير مولد في بعثة فيوزع بينهم مبلغ الاعفاء بمقدار ما يتفق عليه كل منهم على الطالب .

معالي وزير المالية

شكراً سيدي نحن حسينا كلفة هذا التعديل على الخزينة في تقديرنا كلفة هذا التعديل على الخزينة يزيد عن (ثلاثة ملايين ونصف) دينار ، عدد الطلاب الذين يدرسون في الجامعات (خمسة وسبعين) ألف طالب ، المستفيد الرئيسي من الاعفاء سيكون ذوي الدخل العالي والمتوسط .

طريقة الاحتساب قدمناها لكم ومرفقة بالتقرير ، من الطلاب اللي يدرسون في الخارج حوالي (٧٥٠٠) طالب يدرسون في الولايات المتحدة وفي أوروبا الغربية باستثناء البعثات جميعهم يعود والمداخل عالية أو مرتفعة جداً ، اذا كان لا بد من القرار هذه المادة انا لا ارى لماذا يجب ان يتمتع الاشخاص اللي مداخليتهم عالية في نفس هذه المميزات ، فانا باقتراح ان تضع سقف للاعفاء ونقول ان الاعفاء يجب ان لا يتجاوز مثلاً (مئة) دينار ، (مئة) دينار هي لشخص دخله يخضع للضريبة (١٥٠٠) ، اذا قلنا (١٥٠) دينار يصيب شخص دخله الخاضع للضريبة (٢٠٠) دينار ، لذا قلنا (٢٠٠) دينار يصيب شخص دخله الخاضع للضريبة حوالي (٢٢٥٠) دينار ، وانا ارى أنه اذا اقر هذا التعديل

هكذا من الأهل

مجلس النواب

يجب ان يوضع سقف بحيث نضمن ان المستفيد من التعديل هم ذوي الدخل المحدود واذا ما استفيد ذوي الدخل العالي من التعديل فاستفادتهم لن تزيد عما يستفيدة ذوي الدخل المحدود ، وشكراً .

معالي السيد عبد الرؤوف الروابده

معالي رئيس المجلس
معالي وزير الاشغال
العامة والاسكان

بسم الله الرحمن الرحيم

بس لمحاولة الشرح للاخوان نفسياً كلاً منا مع ان يراه الدخل المعلى من الضريبة لأي طالب جامعي ، لكن اذا اخذنا لتحديد اللجنة المالية على اطلاقه في قناعتى انه لا يخدم الا الاغنيا ، اذا كان في غنى فعلى له (١٥٠٠) دينار اعطيت (٧٥٠) دينار من دخله من الضريبة اعطيته (٧٥٠) دينار ، اذا كان هذا مواطن فقير واعطيت (١٥٠٠) انت اعطيته (١٠٠) دينار فقط ، فنحن اغنيانا الغني من مبلغ يائل (سبعة) اضعاف ما اعطينا الفقير ، ومن هنا جاء رأي معالي وزير المالية انه لو وضعنا الحد الاعلى سقفاً لما يعفى هو سقف الفقير ، اذا الفقير يياخذ من (١٥٠٠) ، (١٥٠) دينار فليكن الاعفاء من (١٥٠) دينار للجميع ، شكراً سيدي الرئيس .

الدكتور احمد العبادي ثم الدكتور احمد الكوفحي

معالي رئيس المجلس
السيد احمد العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

باعتقادي ان تحديد الفقير من الغني عملية صعبة جداً ، خاصة وان الغني قادراً ان يأتي الوثائق الكاملة الشاملة التي تثبت فقره ، وبالتالي تنطبق عليه المادة التي ينادي بها الاخ الزميل عبد الرؤوف الروابده ، لكن الحقيقة مع تعديل اللجنة (١٥٠٠) دينار والغني اذا لم يكن قد سمح هنا فهناك كثير من الطرق التي يمكن ان تأخذ منها الاموال ، وبالتالي كمان احنا ما بدنا نهرب كل الاغنيا من البلاد ، البلاد دون اغنيا سواء لا يمكن ان تعمل ، شكراً .

الاستاذ الكوفحي

معالي رئيس المجلس
السيد احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

اقترح اضافة عبارة او قريباً من اقربائه حتى الدرجة الرابعة بعد عبارة او

محضر الجلسة الحادي والعشرون من الدورة الثانية الاولى المتعددة يوم الخميس الواقع في (٢٥) شعبان ١٤١٠ هجري الموافق ١١٩٠/٢٢ ميلادي .

اخيه او اخته وقبل عبارة ممن يتولى اصالتهم الوارد في قرار اللجنة المالية، طبعاً هي وارده ، قرار اللجنة المالية فقط القريب من اقربائه حتى الدرجة الرابعة ، وكذلك القانون المؤقت وقد وردت في القانون الأصلي ، اعادة ما ورد في القانون الاصلي في قرار اللجنة المالية ، لأن العلة الموجودة في اولئك المذكورين الأبن والزوجة والاخ والاخت موجودة في هؤلاء الاقرباء حتى الدرجة الرابعة .

والفقر كما لا يخفى يدور مع علته وجوداً وعدمه ، فاذا وجدت العلة وانتفى المعلول فهذا امر منقوص ، الامر الثاني لأنه يؤدي الى مشاكل اجتماعية خطيرة ويقطع صلة الارحام ويشحن النفوس بالغيضاء ، ويفضي الى التوكور عن اداء الواجب وينتج الحق عن صاحبه بلا وجه حق، وثالثها يؤدي الى تأهيل أكبر عدد ممكن من المواطنين علمياً ليكثروا بالتالي اعضاء منتجين بفاعلية العمل .

والقانون الاصلي عندما وضعها كان محققاً وكان منطقياً وواقعياً وكان منسجماً مع التوجهات الاجتماعية والخلقية والعلمية والاقتصادية من حيث المسأل ، وارجو من المجلس الكريم ان يعيد الوضع الى نصابه الطبيعي ، وشكراً .

شكراً ، السيد زياد ابو مخلوط ثم السيد حسين مجلي

معالي رئيس المجلس
السيد زياد ابو مخلوط

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن في هذا البلد لا نملك دور التعليم وغير المتعلمين رافد لنا كما كان في السابق تصدرهم الى الخارج ليأتوا الينا بالعملة الصعبة ، والحمد لله ربنا في هذا البلد انعم علينا بأولاد اذكيا ، ولا نستطيع ان نفرق بين الاغنيا والفقراء ويجب علينا ان نشجع العلم كما كنا دائماً بلد علم وبلد متحضر ، وانا واثق ارجو من الزملاء ان يوافقوا على التشجيع بأعلاء ذوي الدخل سواء كانوا من صفار العجار او اغنيا به (١٥٠٠) بكل طالب ، حتى نشجع العلم في هذا البلد ، وشكراً .

الاستاذ حسين مجلي .

شكراً سيدي الرئيس ، الحقيقة التي انا بلاحظه يا انا ان كلنا لما نحكي عن موارد الدولة ، كنا نتسابق بوقود برلمانيه ورسة ان نجيب موارد لما

معالي رئيس المجلس
السيد حسين مجلي

هكذا من الأصل

بينطرح في قانون يتعلق في الموارد والتي يحمل الناس اعباء ، تتسابق كيف نقتطع الموارد ، بتقدير ان في تناقض في الموضوع ، بصدده هذه المادة انا ادرك قضية الدينار الاردني وانخفاضه ، وادرك بنفس الوقت انه اذا رفعنا (٥٠٠) الى (١٥٠٠) يبقى الواقع الذي يدركه تلك تتفق عليه في الخارج لا (٥٠٠) ولا (١٥٠٠) كافيات .

لكن ايضاً في ضرورات ، الوارد يقول وزير المالية تتخلف بقدر معين ، وانا يدرك انه لو رفعنا (١٥٠٠) مش كافي كما قلت ، خليتنا نعمل توثيقي (٥٠٠) يتضاعفوا بدل (٥٠٠) اتصير (١٠٠٠) وكفى ، بنكون يعني الموائمة بين موارد الدولة وبين اقتراح اللجنة المالية ، اثنى على ذلك .

الاستاذ فؤاد الخلفات ثم الاستاذ نايف الخديد .

انا فقط ارد ان اثنى على اقتراح الاخ معالي عبد الرؤوف الروابدة وكلام معالي وزير المالية ان نحدد سقف لأن الطرح منطقي ، وسنلهم مع قضية الدخول بالنسبة للأفراد ، وبالتالي انا اثنى على هذا الاقتراح واطرحه للتصويت .

شكراً ، الاستاذ نايف الخديد .

بسم الله الرحمن الرحيم

انا مع تحفظي الثابت ولكن حباً في المشاركة اقول بأنه عندما توضع القوانين يجب ان تكون هنالك في عدالة بين الناس ، لا يكون انسان افضل من انسان الا بالتقوى ، فكيف يصدر قانون ونقول بأن طالب الجامعة يأخذ (١٥٠٠) وطالب الكلية يأخذ (٥٠٠) ، في مفارقات كبيرة لأن الذي ذهب الى الكلية ذهب في الحقيقة لأنه لا يملك شيء ، واكثر السجلات التي تعرف منها الفقراء المعدمين الذين يرغبون في التعليم تمدها في الكليات ، وتجد نسب معلاء كبيرة من هؤلاء الطلاب ، اما قضية ما تفضل به الاخ ابو شجاع بعد ان تكبدنا هذه المديونية وسكتنا على ما جانا من حيث ومن ظلم في هذه المديونية وتسبب ، كيف بالله تسير بأن لا تعطي الفقراء والمساكين حقهم في التعلم . الفقراء معني من الضريبة اهلها اشياء من الضريبة يا ابو طلال .

السيد محمد ابو فارس
معالي رئيس المجلس
السيد فؤاد خلفات

معالي رئيس المجلس
السيد نايف الخديد

معالي رئيس المجلس

السيد نايف الخديد

اذا تسمح يا سيدي الله يرضي عليك انا في الواقع ارى ان المساواة يجب ان تكون بين من يدرس في الجامعة ومن يدرس في الكلية ، وارى ان تعطى الفرص للجميع وأن لا نوافق على القوانين عندما نكون مضطربين ، الانسان اذا كان مضطرب مشان (عشرة) قروش يقول والله يا عمي اعطينني (العشر) قروش وخذ عليهم (عشرين) قرش فائدة ، كأننا نحن نفرض على انفسنا اشياء في الواقع تبعثنا عن حقائق الأمور وما يجري في هذا البلد ، ان الحقائق والأمور التي تجري في هذا البلد تستحق النظر وبعد النظر من اخوان النواب .

والسلام عليكم ورحمة الله

شكراً يا سيدي ، الحقيقة الإيضا فيها مساهمة واضحة .

نسجل الدكتور فوزي الطعيمة الدكتور محمد الحاج السيد عبد العزيز جبر والاخ عبد الحليظ علاوي شكراً معالي الرئيس ،

معالي رئيس المجلس

السيد فوزي الطعيمة

الحقيقة انا لا ارى في اقتراح الحكومة تناقض مع اقتراح اللجنة المالية كل ما هنالك ان الحكومة تحاول ان تضبط عملية الاعفاء لأغراض الدراسة الجامعية ، وارى في اقتراح الحكومة تطبيق مبدأ العدالة بأن لا يكون هذا الاعفاء في النهاية على حساب الإيرادات ، لماذا لا يكون الاعفاء وارد ، ويستفيد منه اصحاب الدخالات المحدودة المنخفضة ، لكن لما لا يعرض اصحاب الدخالات العالية عن هذه الاعفاءات التي منحت لهم هم بحاجة انا ارى في اقتراح الحكومة ضبطاً لعملية الاعفاء ، ولا ارى تناقض مع اقتراح اللجنة ، سوى انني ارى في ميزه بأن الذي ليس بحاجة أصلاً للاعفاء ، ان لا نحرّم خزينة الدولة بما يمكن ان يجلب منه ، وشكراً .

الدكتور محمد الحاج .

هذه المادة بعد ذاتها أصلاً تحمل بعداً حضارياً ، وتنبيه الشارع الاردني لهذه القضية امرأ رائع جداً ، في الاضالة الى التسهيلات التي تعطى لوالى الامر الذي يدفع الكثير في سبيل تدريس ابنائه وتقديمهم او ذويه

معالي رئيس المجلس

السيد محمد الحاج

هكذا من الأهل

مجلس النواب

طبعاً وتقديمهم للمجتمع يحملون الشهادات والكفالات ، الفرق الذي رأته اللجنة أو الرقم الذي طرحته اللجنة أرى فيه فرقاً كبيراً فعلاً بين الجامعة والمعاهد والمساواة كذلك بينهما غير عادله فلا يمكن التسوية ، لأن الفرق في التكلفة كثيرة جداً ، لكن الاقتراح الذي طرح من قبل وهو رقم (ألف) للجامعة و (سبع مائة وخمسين) للمعاهد ، أرى أنه جيد ومناسب ، وشكراً

السيد سمير قعوار

شكراً معالي الرئيس

الصحيح الحديث كله بالنسبة للتعليم سؤال لمعالي الوزير كم دولة في العالم تأخذ ضريبة على تكلفة التعليم رقم واحد ورقم اثنان يجب مثل ما قال الاخ محمد الحاج انه هذه نقله حضاريه ، التعليم والاستثمار في التعليم هو لصالح ضريبة الدخل في المستقبل ، فكيف تأخذ عليه ضريبة من الآن .

رقم ثلاثة نقطة ثلاثة اللغة التي عم نسمعها من المجلس هو مقاصد النجاح اذا بقينا نقاصد النجاح والدخلات العالية والتي عم تيجي فعلاً عم نطلبه ان يستثمر في البلد ، فعلاً ليش الواحد يشتغل وينجح ، احنا اللغة هذه بأعتقد لازم نغيرها شويه وخاصه موضوع مقاصد النجاح في هذه البلد ، لأن هذا البلد تعتمد على النجاح اذا كان فردي او مجموعة او حكومة فأننا ارجو ان نعتبر هذا المبلغ هو استثمار جيد في مستقبل هذا البلد ويجب ان فعلاً ان نعليه ، اما نميز بين دخل عالي ودخل هذا ، وبعدين في نقطة أخرى اخ باسل موضوع موضوع اذا بدنا انظلمنا الطبقة المتوسطة دخل المتوسط اذا بدأتنا في هذا الموضوع ونضيف او نقلل من الطبقة ذات الدخل المتوسط ، احنا بعدين وقعنا البلد في مشاكل لا يمكن معفاة البلد منها في المستقبل ، وشكراً

السيد عبد الحفيظ علاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس في هذا الموضوع حقيقة انا اريطه موضوع آخر ، انا بقول تطبيعاً لمنع تسرب العملات الصعبة من البلد في هذه الظروف

معالي رئيس المجلس

السيد سمير قعوار

وتشجيعاً للتعليم في الجامعات الوطنية رسمية وأهليه ان يعطى هذا الاعفاء لمن يدرسون في الجامعات في الاردن وفي البلاد العربية والاسلامية وان لا ينسحب هذا على من يدرسون في الجامعات الاخرى وخاصة في اوروبا وامريكا ، وشكراً .

بدنا انظر نتكلم في هذا الموضوع ، تفضل الاخ سلامة الغوري

شكراً معالي الرئيس

حقيقة ان التعليم الجامعي في الاردن هو غير معلى ومقابل دفع ما يترتب على رب الاسره او ابن او اب الطالب ، وهذا بعض الدول معمول فيها التعليم مجاناً حتى التعليم الجامعي ، نحن هنا كل منا له طالب في معهد او في جامعه يدفع عليه اكثر من هذا المبلغ رسوماً ، في الساعات التي يدرسها في الجامعة هذه نقطة .

النقطة الثانية اذكر الاخوان في ضريبة الدخل ان لا يعقل الانسان (خمس مائة) دينار تكفي ابنه حتى يحصل في كشف ما يقدمه ، وهذا يعطى حافزاً الى الانسان الصادق ان يتهرب من الدخل الحقيقي .

لأن انت ما تعطيه اشي الذي انا بصرفه فعلاً على ابني خارج البلد اودا دخل البلد ، وهذا يعطيه الذي انا اتلاعب في كشف التقدير وأصير اتهرب والاقي مخارج ومداخل وما يعني دخلي الحقيقي الذي انا ينتج عن عملي التجاري او ما يدخل الي وهذا كل الاخوان بيععرفوا ان هناك معظم الشركات تعمل حسابين ، حساب كشف حساب يقدمه لضريبة الدخل وكشف مخبي للشركاء وبين الشركاء ، هذه حقيقة ستؤدي الى هذه ما قدمته اللجنة وهذا التنسيب سيعطى نوعاً من الثقة بين الانسان المكلف من ضريبة الدخل لما يلاقي ان في لايته (الذي وخمس مائة) دينار تعطيه حق ان يكون صادق مع نفسه ويتجاوب مع ضميره بأن يعي دخله الحقيقي من مراده .

وشكراً .

السيد احمد الكفاوين

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند موضوع

معالي رئيس المجلس

السيد سلامة الغوري

معالي رئيس المجلس

السيد احمد الكفاوين

هكذا من الأهل

الاعفاء للطالب ، ان الجامعات الاردنية قدرتها على استيعاب الطلبة لا تزيد على (٢٥٪) من نسبة الناجحين هذه واحدة .
نقطة اخرى كلفة الدراسة في الجامعات حتى العربية مرتفعة جداً يعني هذا الصباح كان على الهواء طلاب من مصر يشكون ان الحكومة المصرية او الجامعات المصرية تطلب (سبعمائة او ثمانمائة) جنيه استرليني رسوم سنوية كليات انسانية (ثمانمائة) جنيه استرليني (الف ومائتان) دينار اردني ، معنى ذلك ان كل الاعفاء قد لا يسد الرسوم فقط ، فما بالك بالنفقات الاخرى وهذا الكلام يدعو الى امهال الحكومة لا ترسل اولاً تفتح باب القبول في الجامعات الاخرى حتى لا تعلق الناس ، او انها تفتح لهم مجال القبول وتوسع دائرة القبول في الجامعات المحلية .
وشكراً .

معالي رئيس المجلس
معالي وزير المالية

معالي وزير المالية .
شكراً .

ليس فيما نقترحه ما يؤثر على قدرة ذوي الدخل المحدود في ارسال اولادهم للتعليم ، وذوي الدخل العالي هم لا يحتاجون الى الاعفاءات التي تعطى لهم باها عكس لبيعوا اولادهم للتعليم ، المقترح الذي جاي من الحكومة يؤدي ويحقق نفس الغاية التي هدفت اليها اللجنة ولكن بكلفة قد تكون ثلث الكلفة التي ستترتب على الخزينة نتيجة لتطبيق مقترح اللجنة ، وبالتالي نحمل الشخص الذي دخله محدود عندما يرسل ابنه الى الجامعة الاعفاء الذي يأخذه لا يتجاوز (المائة وخمسين) دينار ، نحن عم نقول ما في مانع ان يكون سقف الاعفاء (مئتين) دينار ، ولكن يبقى التخفيض من الدخل هو (الف وخمسمائة) دينار ، ولكن هذا يتأثر على ذوي الدخل العالي الذين هم لم يتأثروا من هذا التسهيل لانهم قادرين ان يرسلوا اولادهم الى الخارج ، في حقيقة الامر معظم الدول في الخارج ، مغللاً اذا اخذنا الدول الكبيرة التي عندها أنظمة ضريبة قديمة مثل بريطانيا لا تعطى اي اعفاءات ضريبية مقابل التعليم الجامعي ، التعليم الجامعي لا يعطى في هذه الدول التي عندها أنظمة ضرائبية متقدمة ، اذا اخذنا بعين الاعتبار اننا بالامكان ان نعلق

نفس الهدف التي توجهت اليها اللجنة ، وفي نفس الوقت ان نوفر حوالي (مليونين) دينار على الخزينة انا لا اجد لماذا مجلس النواب يجب ان لا يوافق على هذا التوجه . وشكراً

معالي رئيس المجلس
السيد سليم الزعبي

الاستاذ سليم الزعبي
شكراً معالي الرئيس

يعني حقيقة انا بدئش اطيل لانه فعلاً المادة اخذت مداها من النقاش انا برأي ببساطة ان ذوي الدخل المحدود لن يدفعوا ضريبة ، وبالتالي لم يستفيدوا من الاعفاءات سواء كان (الف) دينار او (الف وخمسمائة) دينار ، حقيقي مزارعين معقلين من الضريبة في برضه عندك العائلة لها اعفاءات فتبالي يعني الفقير لن يطال هذا النص اللجنة المالية ذهبت الى (الالف وخمسمائة) يبدو لي لنلتقي معها كلنا في نفس الطريق (الف) دينار فعلاً انا برأي مبلغ عادل ، بدي اعلق على قضية الدرجة الرابعة التي اثارها الدكتور الكوفحي وليس لي بان اختلف معه في هذه الجلسة ، يعني حتى في الدين الاسلامي النفقة يبدو على الفروع وعلى الاصول ، يعني ما تأخذ العصبية كلياتها هيك الرابع في الفقه الاسلامي على ما اعتقد ، لذلك لنحددنا برضه زي ما ورد في النص المقترح وتبقى (الف) دينار ، ويعتقد سيكون حل عادل . شكراً .

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله العكايلة

اقترح الدكتور عبدالله خالص انتهى هيك ، الاقتراح ، هذا ثنى عليه مسجل عندي بس
تفضل ذوي الدخل المحدود ليست هي المقصود لأنها اصلاً لم يطالها الاعفاء ، ولم تستفيد من الاعفاء ، ولكن ايضا النقطة التي لا بد ايضاً ان نقف عندها الى متى ايضاً سنعاقب المورسين ، الى متى سنعاقب اولئك الذين دخلنا اصلاً يتأتى برعائه من مساهماتهم ، فانا اعتقد يجب ان لا يعاقب المورسون بهذه الدعوة بهذه النسبة .
شكراً .

معالي رئيس المجلس
دولة رئيس الوزراء

شكراً دولة رئيس الوزراء تفضل .
اسف اقول يعني دفع الضريبة للوطن عقاب هيه ، يا اخي حتى مطلع

هذا من الزعبي

عندنا بتروا نلغي لكم ياها أما كيف دولة بدها تعيش بدون ضرائب هذه عدالة اجتماعية وموجودة في الأديان وموجودة في كل محل ، أما الموسر الموسر قادر لاته ، أنا بعالج القدرة للشخص انه يستطيع ان يدفع أولا يدفع ، الدخل المحدود ما يدفع أما الغني اذا كان الله اعطاه ما يدفع ضريبة كمان ، والله أنا ما اوصاني عليهم يدفعوا النصف ثاني شيء من ناحية دينية الزكاة مئين من الشحات نأخذوها من الفقير .

سماعه وزير الشؤون البرلمانية .

معالي رئيس المجلس
سماعة وزير الدولة للشؤون
البرلمانية

أنا أرى المجلس الكريم يوم يتجه للدفاع عن الأغنياء وهذا اتجاه جيد جداً ، أولاً هذا الاعفاء لا يستفيد منه ذوي الدخل المتدني ولا يستفيد منه الأغنياء ، لأن هؤلاء أصلاً لا يدفعون ضريبة دخل لذلك أرجو أن تطرح كما تفضل معالي رئيس اللجنة تطرح المادة للتصويت من اليسار أو من الاقتراح التي تقدم به الأخ الزميل المحترم .

ثني ذلك

يا سيدي الآن المسألة ، يمكن انتهى عند هذا الاقتراح اذا سمع لنا ابر شجاع حتى نخلص من الدرامة ، فالآن لدينا اقتراح بخفض المبلغ ورفعه عن القانون المؤقت الى (الف) دينار .

هل يوافق المجلس الكريم على هذا الرقم ؟

موافقون

السيد رئيس اللجنة

السيد جمال الصرايرة
معالي رئيس المجلس

الجميع
معالي رئيس المجلس
رئيس اللجنة المالية
السيد عبدالله النصور

المادة التالية :

المادة / الفقرة / البند المادة كما وردت بالقانون الاصلي
د/١٤
يعنى من الضريبة المبلغ الذي يدفعه المقيم أو زوجة كفائدة عن قرض انقله في انشاء سكن له في المملكة أو في شرائه شريطة أن يسكن فيه هو أو زوجه أو أصوله أو فروعه على أن لا يتجاوز المبلغ المقتضى ألفي دينار سواء كان البيت ملكاً له أو لزوجته وسواء كان المقترض هو أو لزوجته .

القانون المؤقت

يعطى لمن يستقرض على الطريقة الاسلامية مثل هذه الميزة هذا هو الأسف

المادة كما وردت بالقانون المؤقت

يعنى من الضريبة الفائدة التي دفعها الشخص المقيم أو زوجه على قرض انقله في انشاء سكن له في المملكة أو شرائه هذا كما كان سابقاً اضفنا أو اضافت الحكومة هذا أو مبلغ الربح الذي دفعه هو أو زوجه لأي بنك أو شركة لا يتعامل أي منهما بالفائدة مقابل انشاء أو شراء مثل ذلك السكن ويشترط للساح بهذا الاعفاء أن يقيم الشخص وزوجه أو أحدهما أو أي من أصوله أو فروعه في السكن يعنى ما يكرش تجاري وأن لا يتجاوز مبلغ الفائدة أو الربح الذي يسمح باعفائه في هذه الحالة ألفي دينار سواء كان البيت ملكاً للزوج أو الزوجة وإيا كان المقترض منهما

من هنا توصية اللجنة هذه المرة اتفقنا مع الحكومة .

قرار اللجنة

كما ورد في القانون المؤقت

تفضل .

معالي رئيس المجلس
السيد عبد الرحيم العكور
في الحقيقة قال معالي الرئيس بحب أوجه أنا للأخ رئيس اللجنة واللجنة المالية اقترض إن شخصاً عنده مال فذهب إلى البنك فأردع هذا المال في البنك ثم اقترض مبلغاً للسكن ، اقترض مبلغاً للسكن ، يعنى يعنى (الف) دينار منه يعنى ، الجواب يعنى الأغلبية ما يستلغوا إلا الطفراتين

هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة ؟

الأغلبية

السيد رئيس اللجنة

رئيس اللجنة المالية
السيد عبدالله النصور
المادة التالية تستوفى الضريبة على الدخل الخاضع لأي شخص حسب اللغات التالية :-

هذا من الأصيل

الفئات المذكورة

إذا سمحوا الأخوان هنا بس إضاح ، انه بعد اجراء كافة تنزيلات والاعفاءات والأبده يبدأ الاتسان تصنف ضريبته بينقال له ايش الضريبة عليه فيقول صدر القانون .

المادة كما وردت بالقانون الاصلي

أ - تستوفى الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص طبيعي كان أو غير ذلك حسب الفئات التالية يستوفى في هذه الافراد والشركات

عن كل دينار من ١٠٠٠ الألف دينار الأولى ٥٪ (يعنى ٥٠) دينار
عن كل دينار من ١٠٠٠ الألف دينار التالية ١٠٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ الألفي دينار التالية ١٥٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ الألفي دينار التالية ٢٠٪
عن كل دينار من ٣٠٠٠ الثلاثة آلاف دينار التالية ٢٥٪
عن كل دينار من ٣٠٠٠ الثلاثة آلاف دينار التالية ٣٠٪
عن كل دينار من ٤٠٠٠ الأربعة آلاف دينار التالية ٣٥٪
عن كل دينار من ٤٠٠٠ الأربعة آلاف دينار التالية ٣٨٪
عن كل دينار من ٥٠٠٠ الخمسة آلاف دينار التالية ٤٠٪
عن كل دينار من ٥٠٠٠ الخمسة آلاف دينار التالية ٤٥٪
عن كل دينار من ٦٠٠٠ الستة آلاف دينار التالية ٥٠٪
وما تلاها

ب - يتوقف تصاعد الضريبة على الأفراد عند نسبة ٤٥٪

ج - يتوقف تصاعد الضريبة على الشركات عند النسب التالية :-

١. ٣٥٪ للشركات المساهمة العامة الصناعية والصحية والتربوية.
٢. ٣٨٪ للشركات المساهمة المخصوصية الصناعية والصحية والتربوية والشركات المساهمة العامة الأخرى باستثناء الشركات المذكورة في البند (٤) أدناه .

٣. ٤٠٪ للشركات العادية غير المقيمة والشركات المساهمة المخصوصية الأخرى باستثناء الشركات المذكورة في البند (٥) أدناه .

٤. ٥٠٪ من دخل شركات البنوك والشركات المالية وشركات التأمين وشركات الصرافة والوساطة المساهمة العامة .

٥. ٥٥٪ للشركات المالية وشركات للصرافة والوساطة المساهمة المخصوصية .

د . تعتبر الضريبة المستوفاة من الشركات ضريبة نهائية لا يجوز ردها أو تقاصها بمقتضى أي حكم من احكام هذا القانون .

اخواني خلييني افسر لكم شوية هذه ، بعد الوصول الى الدخل الخاضع واجراء كافة التزيلات والاعفاءات يقطع المبلغ الى شرائع يسموها اول شريحة الف دينار الثانية الف دينار والاولى عليها (٥٪) والثانية عليها (١٠٪) (١٥٪ و ٢٠٪) الاشخاص تيجي اللحظة بعد ما يوصلوا مبلغ معين تقريبا (ثمانية عشرة الف) دينار يصبير يأخذوا عليهم (٤٥٪) (FLAT RATE) يعنى نسبة مقطوعة .

الشركات المساهمة المخصوصية الصحية والصناعية والتربوية تشجيعاً لها لأن الاختصاص بحاجة الى الصناعة وتشجيع الصحة لأنها تأخذ جانباً من كاهل الدولة والتربوية لسبب نفسه ، يبدأ تصاعدها يتوقف عند (٣٥٪) فهذه اذا يتلاحظوا محاباه اكثر من الافراد ، الافراد بيوقفوا على (٤٥٪) بيطلوا مستمرين ، صحية صناعية تربوية (٣٥٪) الأنواع الأخرى الأن الشركات المساهمة الخاصة وليس العامة الصحية والتربوية والصناعية (٣٨٪) وكافة الشركات المساهمة الأخرى، وهكذا مصنفة هذه تيجي مادة الشركات العادية غير المقيمة يعنى اذا افترضنا شركة " بن لادن " يملكها أفراد فهي شركة عادية ما يدي أتدخل بزوجته وكم يعلم من الاولاد ؟ والدرجة الرابعة وكلية المجتمع ، نعتبرها شريحة " ٤٠٪ " مقطوع هذا المقصود .
المادة اللي بعددها ، البنوك تصاعدها بيتوقف لحد (٥٠٪) وبعدين كل مالها (٥٠٪) ، الشركات المالية المساهمة مساهمة خاصة وليس عامة هذه (٥٥٪) .

ويلاحظ هنا أنه حريبت الشركات المساهمة العامة على المساهمة الخاصة تشجيعاً لاتشاء مثل هذه الشركات ، يعنى الاقتصادي يفضل الشركة

هكذا من الأهل

المساهمة الخصوصية على الشراكة العادية بين الأفراد . يفضّل الشركة المساهمة العامة على الخصوصية ، في المجتمع الاردني تشجع الصناعية على الخدمية ، تشجع التربوية على غيرها وهكذا . اذن فيه هنا تشجيع لاتنوع الشركات من حيث اهدافها ، واتنوع الشركات من حيث تكوينها بين خاصة وعامة .

تعديل الحكومة . آسف لا بد من جلاء نقطة ، اذا كان فرد يحتاج حساب تقطع الشرائح الاولى كما وصفت لكم ، أول ألف " ٥٪ " وهكذا اذا كانت شركة مساهمة عامة الشيء نفسه ، مساهمة خاصة الشيء نفسه جاء القانون وحرم القانون المؤقت . الشركات المساهمة من هذه الميزة ، وكأنه عاقب الذين يجتمعون وينشئون شراكة بينهم واحد حدث عليهم ضريبة أكثر مما لو كانوا مساهمين

فقراً المادة (١١)

(المادة وكما وودت بالقانون المؤقت)

أ - تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع لأي شخص عند الشركات المساهمة حرم الشركات المساهمة من هذا التصاعد وعلى النسب كما هي

عن كل دينار من ١٠٠٠ ألف دينار الأولى	٥٪
عن كل دينار من ١٠٠٠ ألف دينار التالية	١٠٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ ألفي دينار التالية	١٥٪
عن كل دينار من ٢٠٠٠ ألفي دينار التالية	٢٠٪
عن كل دينار من ٣٠٠٠ ألف دينار التالية	٢٥٪
عن كل دينار من ٣٠٠٠ ألف دينار التالية	٣٠٪
عن كل دينار من ٤٠٠٠ أربعة آلاف دينار التالية	٣٥٪
عن كل دينار من ٥٠٠٠ خمسة آلاف دينار التالية	٤٠٪
عن كل دينار مما تلاها	٤٥٪

* سعادة نائب رئيس المجلس

السيد جمال الصرايرة

معالي رئيس اللجنة آسف اني اقاطعك لكن يبدو ان المجلس بدأ يفقد نصابه ، لذلك انا بدني اوفر عليك جهد الحقيقة ، المجلس بدأ يفقد النصاب فما اعتقد انه راح تستمر ، لو استمرنا ما راح نطلع بنتيجة ، فانا برأيي نرفع الجلسة على ان نعود يوم السبت الساعة العاشرة ، فيه نصاب ؟ عدوا الموجودين ، الاخوان قالوا النصاب مش مكتمل وهذه قوانين مهمة ، هذا قانون مهم فلا نستطيع ان نستمر بهذه الطريقة ، اذا كان النصاب غير مكتمل من الصعب ان استمر بالجلسة ، اذن نستمر دكتور اذا النصاب اكتمل

تسمح لي استمر ؟

تفضل

السيد رئيس اللجنة المالية

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة المالية

سيدي ، بناء على قراراتكم بالاستمرار لسأكون مختصراً بقدر الامكان لان المادة هامة وهي الهامة الوحيدة ، بقية المواد الحقيقة يعني يمكن بخمس دقائق ننتجها ، هذه المادة الوحيدة الباقية . اذن في التعديل ابلى الشرائح كما هي وحرم منها الشركات المساهمة العامة والخاصة .

التعديل الثاني اللي اجروه .

ب - تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية :

١ - ٣٥٪ للشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة المنصوص عليها في البند ٤ من هذه الفقرة .

٢ - ٣٨٪ للشركات المساهمة الخصوصية الصناعية .

٣ - ٤٠٪ للشركات العادية غير المقيمة والشركات المساهمة

الخصوصية الأخرى غير الصناعية

باستثناء الشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة الخصوصية المنصوص عليها في البند (٥) من هذه الفقرة .

٤ - ٥٠٪ للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة

* وهنا ترأس الجلسة سعادة نائب رئيس المجلس السيد جمال الصرايرة .

هكذا من الأهل

المساهمة العامة .

٥- ٥٥٪ للشركات المالية والصراقة والوساطة المساهمة المخصصة .
تعتبر الضريبة المستوفاه على الصفحة التالية يقرأ ، هي نفس دال التي
هي على اليمين اتيحت كما هي .

ج - (تعتبر الضريبة المستوفاه من الشركات المساهمة ضريبة نهائية لا
يجوز ردها أو تقاصها لأي مساهم في الشركة المساهمة أو شريك في
الشركة العادية غير المقيمة بمقتضى أي حكم من أحكام هذا القانون)
واضيفت الفقرة هذه النص الاصيلي

د - لغايات هذا القانون . يعني بس الترقيم اختلف وتوفيقاً لأحكام
مع أحكام قانون الشركات تطبيق الأحكام الخاصة بالشركة المساهمة
المخصصة حيثما وردت في هذا القانون على كل من الشركة ذات
المسؤولية المحدودة وشركة التوصية بالأسهم كما تطبيق الأحكام الخاصة
بالشركة العادية في هذا القانون على كل من شركة التضامن وشركة
التوصية البسيطة .

قرار اللجنة

رد التعديل الفقرات (أ ، ب ، ج) من النص الاصيلي والابقاء عليها
كما هي .

٢. تعديل الفقرة (د) من النص الاصيلي لتصبح كما يلي :-

د- تعتبر الضريبة المستوفاه من الشركات ضريبة نهائية لا يجوز ردها
أو تقاصها لأي مساهم في الشركة المساهمة أو شريك في الشركة
المساهمة أو شريك في الشركة العادية غير المقيمة بمقتضى أي حكم من
أحكام هذا القانون .

٣. إضافة الفقرة (هـ) التالية الى النص الاصيلي :-

هـ - لغايات هذا القانون ، وتوليفاً لأحكامه مع أحكام قانون
الشركات تطبيق الأحكام الخاصة بالشركة المساهمة المخصصة حيثما
وردت في هذا القانون على كل من الشركة ذات المسؤولية المحدودة
وشركة التوصية بالأسهم كما تطبيق الأحكام الخاصة بالشركة العادية
في هذا القانون على كل من شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة .

حقيقة اخواني لا يوجد تعديل رئيسي في هذه المادة ، أولاً اجيب
سؤال الاستاذ سليم الزعبي من أول الجلسة ، ان قانون الشركات الجديد
الذي اطلق مسميات وأنواع خاصة لبني وعولج هنا .

اقتراح اللجنة الابقاء على النص كما كان وارداً في القانون .اصلي
وذلك لاتنا لم نرد ان نحايي الافراد على حساب المؤسسات ، الاقتصاد
الناجح هو الذي يشجع الافراد ان يجمعوا وساميلهم ليكونوا مؤسسات
أكبر وأكثر نجاعة وتشغل افراد ، لما كان وجودنا وجه حق ان يحرموا من
التصاعد ، هنا لا يوجد تعديل رئيسي ماله قيمة ولا مردود مادي
على الاطلاق شيء بسيط جداً ، التعديل الرئيسي على هذه المادة وارد
في القانون رقم " ٤٠ " الآخر ، وأقننى تبني هذه المادة باقل قدر من
النقاش .

معالي وزير المالية بذلك تتكلم ؟

سعادة نائب رئيس المجلس
معالي وزير المالية

سيدي الرئيس ، نحن نخسر من هذه المادة كخزينة اذا ما أقرت
" ١٨٠٠٠٠٠ " دينار ، ليس من المتعارف عليه في قوانين ضريبة الدخل
بشكل عام ان ما يسمى بـالـ COOPERATE TAX ، ضريبة
الشركات ان تكون ضريبة تصاعدية ، ضريبة الشركات دوماً تكون
ضريبة مقطوعة بسعر محدد ، في حين ان ضريبة الافراد هي الضريبة
التصاعدية ، القانون الاردني الاصيلي ورد فيه معاملة ضريبة الافراد
مثل ضريبة الشركات وهذا امر غير متعارف عليه ، وبالتالي التعديل
الذي اتمح تم بناء على مؤسسات دولية لديها خبرة وهي نسبت ان
يدخل فكرة ضريبة الشركات في الاردن ، واجري هذا التعديل بناء على
تنسيب منها ، وأنا ارى انه من الافضل ان يتوجه نظام الضريبة في
الاردن ليتفق مع الخبرات والاعراف الدولية لانها قائمة على تجارب
كافية ، وأنا افضل ان يطبق قانون الضريبة في الاردن للشركات
منفصلة عن الافراد ، علماً بان ذلك يؤدي الى زيادة إيرادات الحكومة
" ١٨٠٠٠٠٠ " دينار ولا ارى ما يبرر ذلك ، بالطبع هذا لا ينطبق
على الشركات المساهمة العادية ، لاتنا نحن نحاسب الشركات المساهمة
العادية على انها شركات أفراد ونوزع الدخل بين أفراد ، ونحاسب كل
واحد على حدة وشكراً .

هكذا من الأصل

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد حسين مجلي

شكراً ، الاستاذ حسين مجلي
شكراً سيدي الرئيس انا ارى ان هذه المادة اهم مادة في القانون وليس
المواد السابقة ، وحقيقة هذه المادة هي التي تعبر عن السياسة
التشريعية للحكومة في قانون الضريبة ، ارجو ايضاً قبل ان ابدأ ان
يحتسب الاخوة في القول ان المساعدة الاساسية اصلا في
الضريبة انها تقتضي من المكلفين حسب قدرتهم ، وهذا من مقتضيات
التضامن الاجتماعي في اي مجتمع ، فاذن فكرة العقوبة أو الانتقام
أو الثأر هذه لا ترد لان من القواعد الضريبية انها تقتضي من القادرين
وليستفيد منها غير القادرين أو الكادحين ، والشرائح في الضريبة ،
وانا برأيي انه اذا اردنا ان نعيد التوازن في الامور المالية ، مفروض ان
تقتضي الضريبة من الشرائح العليا لذوي الدخل العالي ، ولذلك حقيقة
في القانون المؤقت واضح انه توقف عند نسبة " ٤٥٪ " من ذوي الشرائح
العليا ، بحيث لو حقق مواطن مليون دينار من الشريحة العليا ، لا
استطيع ان اقتضي منه إلا أكثر " ٤٥٪ " وانا لا ارى بذلك عدلاً ،
بالعكس يفترض ان يقتضي من القادرين اعلى ما يمكن من شرائح ،
ومن هنا فأتني ارى ان النسب في القانون الاصلي ، نسبة التدرج
الى " ٥٠٪ " و " ٥٥٪ " اعدل وليس يروح الانتقام من القادرين
بالعكس اعدل لانهم هم القادرين والمطلوب منهم ان يتضامنوا مع
مجتمعهم ليقترض منهم ضريبة أعلى ، لذلك أقترح ان تبقى النسب
" ٥٠٪ " و " ٥٥٪ " ، وبالعكس حتى انا من انصار زيادة هذه النسبة
على القادرين ، قد ارفع عن " ٦٠٠٠ " دينار لكنني حقيقة انا ارى ان
هذه النسبة ونحن في هذه المرحلة بحاجة الى اقتضاء المال وبحاجة الى
تضامن أكثر ، وبحاجة ايضاً الى ان يشعروا ذوي الوقرة بالدخول ان
مجتمعهم محتاج الى مالهم وعليهم ان يؤدوا هذا المال بغطاء صادق
وبانتفاء حقيقي لوطنهم ،
من هنا انا ارى ان يعاد النظر في الشرائح العليا وان ترتفع النسب
على هذه الشرائح بتدرج معقول ومقبول ، لكن اذا خبرت بين القانون
الاصلي انا ارى انه يحقق مزايا للدولة أكثر وليس كما قال وزير
المالية موارد أقل ، لكنني مع التأكيد على ضرورة على الأقل كحد

السيد رئيس اللجنة المالية
سعادة نائب رئيس المجلس
السيد رئيس اللجنة المالية

ادنى ان تبقى ال " ٥٠٪ " ، " ٥٥٪ " كشرائح على الدخل العليا
اسمح لي بايضاح سيدي الرئيس .
تفضل .
بدي اوضح شيء للاستاذ ابو شجاع خشية ان بقية الزملاء يقادروا الى فهم
خاطيء ، الحقيقة للجنة توصي برفض مشروع القانون والعودة الى
القانون الاصلي ، فمن هذا الباب نشاركك الرأي ونعتقد انه اعدل ،
لكن ارجو لفت نظرك الى " ب " من العامود الايمن لانها تقول "
يتوقف تصاعد الضريبة على الافراد عند " ٤٥٪ " وليس كما ظننت
انت انها يتوصل الى " ٥٥٪ " هذا غير موجود واضح ؛ يتخلى
توقف تصاعد الضريبة على الافراد عند " ٤٥٪ " . اللي يحب الفت
نظر الاخوة اليه انه اذا كان هناك فرد واحد ربح " ١٠٠٠٠٠٠ " دينار
وشركة مساهمة خصوصية مجموعة افراد ربح " ١٠٠٠٠٠٠ " دينار
خاضعة للضريبة ، الشركة تدفع ضريبة دخل بموجب هذا التعديل ،
أكثر من الفرد ، اذا نضحي اي منكم ، اربعة من الاخوة بدهم يعملوا
مطبعة ، يقولوا تعال احنا بدنا نعمل مطبعة انصحننا ضريبياً ماذا
نفعل ؟ بقول لا تسجلوا نفسمكم كشركة مساهمة خصوصية في
وزارة الصناعة ، خليككم لحالككم اكتبوا اوراق برائية بينكم لان
الضريبة بتكون عليكم أقل لماذا ؟ لانه اذا تربحوا اخر السنة تقسم
الضريبة عليكم انتوا الاربعة ، بصير كل واحد فيكم ذمة مالية ،
وربح نزل عليه وزوجته واطفاله وبعدين يخضع للشرائح ويظل
عليه مبلغ وزميلة مبلغ ، وزميلة مبلغ الاربعة زملاء بطلعوش بجوز
ثلثين الشركة ، ارحص لكم ان تكونوا افراد مشتتين
من ان تكونوا جميع ، بينما لو انها شركة مساهمة خاصة لا يستفيدوا
من اعفاء الزوجة ولا اللي يتعلموا برة ولا يستفيدوا من الشرائح ،
انا كلي تأكد ان هذه يتخلى التجمعات الاقتصادية أقل حظاً ،
وما هو تشريع سليم ، انا بكل امانة باعتقد انه ضار بالشركات
المساهمة الخاصة ولعل معالي وزير الصناعة بالآلات اللي قلبه على

هذا من الأهل

المساهمة الخصوصية تنميتها وتصعيد عددها أن يأزرنا في هذا الباب وشكراً.

الدكتور أحمد العبادي .

بسم الله الرحمن الرحيم ، حقيقة أنا اعتقد أن هذه أهم وأخطر مادة في القانون الذي بين أيدينا ، لأنها إذا طبقت ستساعد على تهجير كثير من العقليات العلمية الثيرة . وإذا تقاضينا منهم بعض المال فإننا سندفع ضريبة أخرى وهي عدم وجود أصحاب الاختصاص في عالم الطب والمهن المختلفة وأساتذة الجامعات .

مش هذه المادة دكتور أحمد ، فيه مادة جاية عليهم .

لو سمحت دكتور أحمد أنت تتحدث عن القانون رقم "٤٠" ما وصلنا بعد ، لا زلنا نتحدث عن الشركات لا زلنا في باب الشركات ، فيه يبدو جدول مماثل واختلط عليك الأمر شوية . طيب شكراً.

الاخ زياد أبو محفوظ .

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكراً سعادة الرئيس ، بالنسبة للأفراد المكلفين ... يعفى المكلف من أول (ألف) دينار على الأقل ، أن يأخذ إعفاء عن أول (ألف) دينار خاصة أن يستغلها في شيء . ينفع رخصته وعائلته ... وأن يبقى بعد ذلك عن ألف الثانية إلى (٥٪) ألف الثانية (٥٪) ثم (١٠٪) حتى يصل إلى سقف (٤٠٪) فأرى أن يعفى من أول (ألف) دينار ثم من (٥٪) حتى من (٤٠٪) حتى نشجع الاستثمار في هذا البلد . شكراً.

أخي زياد بعد أن استطلعت الرئيس هو كنا نتحدث عن الدخل بعد كافة التنازلات والإعفاءات الإضافية وفر كامل بعد كل شيء ، فهون لما يعمل (ألف) دينار عمالك تأخذ منه خمسين أنت ، هنا أشارك وزير المالية بحسب أن هذا التعديل أحدث فعلاً بيساوي يعنى مردود عكسي كبير جداً على الخزينة وما يستفيد منه إلا القادر ليش لأن هذا (١٠٠٠) بيمصاحب الدخل الضخم الذي دخله (مئة ألف) ، الحقيقة استفاد هز منه (٤٥٪) لأنه هو في السقف الأعلى من الشريحة ، فالتعديل الذي تفضل فيه يبخلي الفنى جداً يكسب

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد أحمد عويد العبادي

السيد رئيس اللجنة المالية
سعادة نائب رئيس المجلس

السيد أحمد عويد العبادي
سعادة نائب رئيس المجلس
السيد زياد أبو محفوظ

السيد عبدالله السور

(٤٥٠) دينار من (١٠٠٠) كضريبة دخل ، وبشرت على الخزينة (٤٥٠) دينار ، طالما الأيسر منه ما يستفيد الا (٥٠) فأنت منحت الغني (تسع) أضعاف ما منحت للفقير ، أنا أرجو أن يظل الشرائع كما هي ، ولكن كما أسلفت أن ما نشجع الأفراد بتشتدوا على حساب التجمعات . معالي وزير الأشغال تفضل .

سعادة نائب رئيس المجلس
معالي وزير الأشغال العامة
والاسكان

سعادة رئيس اللجنة المالية ، (مئة ألف) لشركة او (مئة ألف) لفرد التي تدفع الضريبة التي أقل الشركة حتى في التعديل الجديد ، لأن الشركة تدفع أما (٣٥٪) او (٣٨٪) او (٤٠٪) باستثناء البنوك ، باستثناء البنوك أقصى ضريبة تدفعها (٤٠٪) او (٣٨٪) او (٤٥٪) في حين (المئة ألف) لفرد الجزء الأخير منها وصل (٤٥٪) ، وبالتالي القانون الجديد يفضل الشركات على الأفراد ، لأنه أوقف الشركات على (٤٠٪) ولم يوقف الأفراد الا بعد (٤٥٪) واستثنى من ذلك البنوك والشركات المالية .

السيد عبدالله السور

معالي ابو عصام ما تفضل فيه صحيح لبعض الشركات وليس لكلها احنا هون نتحدث عن كل الانواع ، يعنى أن كانت شركة مالية او كانت صناعية او كان ، هذه لان هي يعنى الأفراد محابين عليها ، لكن نحن نتحدث عن الشركات المساهمة الخاصة الصغيرة ، تبدأ صغيرة ، ويعددين تنشأ ، يعنى فكرة ال (انتركونوس) التي احنا بدنا نشجعها ، هي من خلال هذه الانظمة ، اذا هذا ربح (مئة) ألف وهذا ربح (مئة) ألف كيف تعمل بالنسبة الى الشركة المساهمة الخاصة بتقول له انت نسيتك ايش (٤٠٪) هات (٤٠٪) (اربعين ألف) بينما الفرد بتقول له اول (ألف) سماح بس بدنا منهم بس (٥٠) وهذا ولاك كذا وهذا ولاك كذا بسيط على الشركات بيطلع محابي الفرد محابي اذا محسبها على هذا القطاع من الشركات بيطلع محابي الحقيقة على حساب التجمع هذا شيء اكيد ومحسوب يعنى .

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد نايف الحديدي

الاخ نايف الحديدي .

مع التحفظ .

هذا من الأهل

سعادة نائب رئيس المجلس
معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية .

رداً على ما تفضل به معالي رئيس اللجنة المالية بأن التعديل المقدم لمجلسكم الكريم جاء لصالح الشركات المساهمة لأنها تدفع ضريبة بنسب محددة في حين أن الأفراد يدفعون ضريبة تصاعديه وبالتالي الشركة الصناعية تدفع (٣٥٪) بموجب القانون الاصيلي والقانون المعدل ، في حين أن الفرد تصل ضريبته الى (٤٥٪) وهذا مقصود في التشريع وله فلسفه ، الشركات المساهمة الخاصة ليست معموله للاستثمارات الصغيره ، الاستثمارات الصغيره تذهب للشركات المساهمة العادية والتي يحاسب فيها الافراد كأنهم اشخاص ، هذه معموله لترح معين من المساهمين وهي تقي باغراض محددة لفئات معينه ، والخط في القانوني بين الفئات فيما بعضها لا يخدم الاغراض الاقتصادية ، والاقتضى بقاء ضريبة الشركات في الاردن كما هو متعارف عليها عالمياً بسعر محدود وسعر يقل عن الشرائع التي تطبق على الافراد ، والنظام كما هو في القانون المؤقت يتفق مع الاسس العلميه كثير اكثر مما هو مقترح من اللجنة .

سعادة نائب رئيس المجلس

اود ان اذكر انه بموجب النظام الداخلي لا يجوز ان ينصرف احد الاعضاء نهائياً الا بأذن الرئيس ، فانا شايف ان بعض الاخوان بياخذ شنتته ويظل طالع ، ربحين بعد شوي ربحين تفقد النصاب ويتصير الشغل شويه صعيه ، فرجاء التمسك .

السيد نايف الحديدي

الآن الاخ نايف الحديدي لو سمحت .
بسم الله الرحمن الرحيم

كما اري ان مدة تعديل الفقرات (أ، ب، ج) من النص الاصيلي والابقاء عليها كما هي ، كما افهم انا الآن ولرئيس اللجنة ان يقرر ان يوضع هذه النقطة بالذات ، اري انه ليس من العداله ان تتساوى الشركات مع الافراد في النقطة هذه ، هذا من ناحيه .

الناحيه الثانيه ان الافراد يدفعون (١٠٪) خدمات ، وانا اري ان هذا مع تحفظي على القانون ككل ، اري ان هذا كثير جداً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

شكراً ، السيد حسين مجلي .

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

انا اري حقيقة واكرر ان هذه الماده التي نحن بصدد مناقشتها اهم واخطر ماده في القانون ، ولذلك لا يجوز ان تقرأ وترفض في تحت ونحن فاقدين النصاب الآن ، وحتى لو كان هناك نصاب بسيط مثل هذه الماده التي هي اخطر ماده في قانون الضريبه ، لا يجوز ان تناقش تحت ضغط السرعة او بنصاب بسيط .

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

ماذا تقترح ؟
اقترح رفع الجلسة او تأجيلها ، النصاب مفقود علماً بأن النصاب مفقود

السيد محمد ابر فارس

سعادة نائب رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

اثني على ذلك

دولة رئيس الوزراء

سيد الرئيس بالنسبه الصحيح استطعنا ان نجد ثلاثة ايام قبل حلول شهر رمضان المبارك لزيارة الجنوب ، وبلغنا وقسم من اخوان النواب وقسم كبير من مجلس الوزراء سيبدأ هذه الزيارة اعتباراً من يوم السبت لانه خلال الاسبوعين السابقات ما كان لدينا وقت لاستمرارية الجلسات بأن نذهب الى الجنوب لأن هنالك مشاكل لدى الشعب مشاكل حقه يقيه ، نريد ان نحلها في الموقع ، فاذا اراد المجلس ان يؤجل هذا الموضوع فارجو التأجيل الى ما بعد يوم الاثنين ، وهذا الموجود امامي يعني عفواً شر اجاب او احكي .

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد عبدالله العكايله

السيد عبد الله العكايله .
سعادة الرئيس ، يمكن ان تعقد الجلسة التي يتفضل دولة الرئيس بالاشارة اليها يوم الثلاثاء .

سعادة نائب رئيس المجلس

السيد عبدالله العكايله

يمكن ، نعم لأنه رابع يكون عنا جلسته يوم السبت .
مساءً ، اذا كان رمضان فلتكن بعد الانظار مساءً ، وقد تعود المجلس ، وقد تعود المجلس الوطني الاستشاري على جلسات ليلية .

دولة رئيس الوزراء

عفواً اقترح معدل ، بدل الثلاثاء ، فلتكن يوم الاثنين الساعة اربعه مساءً - الاثنين اربعه مساءً .

السيد عبدالله العكايله

ماشى .

هكذا من الأصيل

مجلس النواب

سعادة نائب رئيس المجلس

اذن تؤجل الجلسة يوم الاثنين ، اربعة مساءً ، دولة الرئيس لو سمحت تؤجل الجلسة الى يوم الاثنين .

دولة رئيس الوزراء

اربعة مساءً ، اذا ارادوا الاخوان يعنى ، يتصور بتخلص عندك في الطفيله اربعة يعنى .

سعادة نائب رئيس المجلس

اربعة مساءً ، لاستمرار نفس القانون ، يوم الاثنين الساعة الرابعة مساءً انا ما عندي مانع ، بعد الاقطار اذا كان رمضان ،

دولة رئيس الوزراء

الرجاء عدم توجيه الكلام الا للرئيس رجاءاً ، الاخ العكور تفضل بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة نائب رئيس المجلس
السيد عبد الرحيم العكور

اخواني الحقيقه انه يعنى الجلسة يمكن يا الله نستكمل فيها اللي عناه دولة الرئيس يا الله نستكمل فيها القانون اللي بين ايدينا ، وقيل ان تختتم الجلسات الدورة العاديه في هناك اعتقد ان الامانه العامه تدرك ان هناك جدول طويل ، ويجب ان يتم بحثه قبل ان تنتهى جلسات الدوره العاديه ولذلك اطالب ان تكون جلسته وجلسه من اجل ان تنهي جدول الاعمال الموجود للفترة القادمه .

سعادة نائب رئيس المجلس

اخ العكور رايح يكون في جلسته يوم السبت ان شاء الله الساعة العاشره ، حيثوزع حيثوزع الامانه محضرته حيثوزع عليكم اليوم . يوم السبت رايح يكون في جلسته الساعة العاشره لو سمحت يوم الاثنين لازم يكون في جلسته بسم الله ،

تفضل دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

يعنى شوفي مانع تاخذ مثل ما بيقلوا فتره نصف ساعه او ساعه ونرجع .

سعادة نائب رئيس المجلس

ما في نصاب دولة الرئيس

السيد عبد السلام فريحات

النصاب موجود لغاية الآن

دولة رئيس الوزراء

انا باعتقادي نصاب موجود خارج القاعه يعنى في الصلاة يا اخي هذا القانون مهم ، لاتستطيع ان تستعجل فيه والناس شايلها مش جاي على بالهم .

سعادة نائب رئيس المجلس

رايح يكون عنا في جلسته يوم السبت عاديه للامور الاخرى الثانيه اللي عنا ، ويوم الاثنين نستمر في قانون ضريبه الدخل واضح يا اخوان ، الرابعه مساءً . تفضل السيد فارس النابلسي .

محضر الجلسة الحادي والعشرون من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الخميس الواقع في (٢٥) شعبان ١٤١٠ هجري الموافق ١٩٩٠/٣/٢٢ ميلادي .

السيد فارس النابلسي

في قرار لجنة تقصى الحقائق ، الحكومه بتقول انها غايبه يوم السبت والاحد والاثنين .

سعادة نائب رئيس المجلس

يس دولة رئيس الوزراء ومعه مجمره ، يس في وزراء وفي نصاب في المجلس .

السيد حسين مجلي

يوم الاثنين بعد الظهر الساعه الرابعه حسب مقترح دولة الرئيس ، ولتكن جلسته اخرى يوم الثلاثاء حتى لو كان رمضان لماذا ، رمضان شهر عمل او ايام عمل .

سعادة نائب رئيس المجلس

يوم الاثنين نتفق .

السيد حسين مجلي

مساء الاثنين .

سعادة نائب رئيس المجلس

نعم .

السيد حسين مجلي

السبت فيه جلسته .

سعادة نائب رئيس المجلس

السبت فيه جلسته الساعه العاشره .

السيد حسين مجلي

طيب نستكمل قانون ضريبة الدخل اذن .

سعادة نائب رئيس المجلس

يا اخي في جلسته هو في كيفكم عاد ، يا اخي انت غائب وغيرك حاضر ، لا انا مش غائب رايح احضر ، انا مستغرب هيك صار كل واحد يترفض من جهه ، يعنى تكلم الواحد راساً ويطلع خلقه علينا ، شويه شويه بالحلم بالهدوء . السيد الامين العام .

السيد الامين العام

(٤) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمه .

سعادة نائب رئيس المجلس

يوم السبت رايح يكون في جلسته الساعه العاشره ، يوم الاثنين لازم الساعه الرابعه يكون فيه جلسته .

الاخره فقط الاخره اللي هم اعضاء لجنة التحقيق فيما تسرب عن السريه ، الرجاء الاجتماع في قاعه الصور ، وهناك نتحدث حول الموضوع وترفع الجلسة .

* وانتهت الجلسة

امين عام مجلس الامه
هاني خير

رئيس مجلس النواب
سليمان عرار

* للعدد وقائع . انظر آخر العدد

كلنا من الاخوة

وقائع العدد

Table 5. Jordan : Tax Revenue Comparisons With Selected Countries

	Averages During 1984-88						
	Jordan	Cyprus	Egypt	Greece	Morocco	Tunisia	Syria
	(In percent of GDP)						
Tax revenue	18.8	13.5	16.7	23.5	17.4	21.5	14.0
Taxes on income and profits	2.9	4.5	5.7	5.3	4.4	4.3	7.0
Property taxes	0.9	0.4	0.1	0.3	0.4	0.7	0.4
Taxes on goods and services	3.9	4.2	4.0	13.0	7.9	7.2	0.9
Import duties	9.9	3.3	5.1	4.2	4.0	8.7	1.8
	(In percent of tax revenue)						
Taxes on income and profits	15.7	33.2	34.0	22.5	25.4	16.6	49.0
Property Taxes	4.9	3.0	0.3	1.3	2.2	2.7	2.5
Taxes on goods and services	21.0	30.5	24.1	51.6	45.9	28.3	6.3
Import duties	52.9	24.8	30.9	17.9	22.8	34.6	13.1
	Memorandum items						
Government revenue/Gdp (Percent)	31.8	17.4	25.4	28.8	20.8	25.6	25.5
Import duties / imports (Percent)	16.4	7.2	24.5	15.6	15.8	25.0	12.9

Sources : IMF, country staff reports. Data relate to Central Government tax revenue and exclude social security contributions.

وقائع العدد

d. Policies that Inhibit Export Growth

The Government of Jordan is to be congratulated for the many steps it has taken already to redress the imbalance in the balance of payments. Among these steps are the floating of the Jordanian Dinar against other currencies, the relaxation of controls on interest rates and their impending elimination later this year, and the revision of the encouragement of investment law. The GOJ has also indicated a willingness to address some of the following issues:

Tariffs / Taxes : A World Bank analysis of Jordan's trade policy has concluded that high levels of effective protection coupled with substantial variability in such protection has distorted domestic production toward import substitution and away from exports. To promote development of more competitive industry, the world Bank espouses simplification in import taxation and Lowering of overall tariff levels. Revenue Losses would be made up by instituting a national sales or value added tax.

Customs Procedures : A USAID financed consultant to an interministerial group working on simplifying import and export procedures has helped to identify a number of problems. These include excessive numbers of procedures (e.g. import and export license requirements, too many signatures for customs clearance, overly frequent sampling for standards checking), distrust among importers and customs, leading to upward revisions in customs valuation for some 90 percent of goods imports, and ineffective use of duty-drawback import procedures to promote exports. To complicate these problems, Customs personnel and facilities are concentrated in Amman, while most goods enter via Aqaba. All of these problems add to the transactions costs of importing and exporting and thus impede development of cost competitive exports.

External Commercial Policy : Jordan is not a signatory to the General Agreement on Tariffs and Trade. Furthermore, while Jordan is a party to a number of bilateral trade and investment protocols, Jordan does not appear to approach negotiation of these protocols with as comprehensive a view of its own trade/investment interests as possible. Moreover, seemingly little priority is given by Jordanian embassies abroad to advancing Jordanian commercial policy interests. To open markets to the greatest advantage to Jordan's goods and services, Jordan needs the capability to formulate and negotiate from a more comprehensive and aggressive commercial policy stance.

Investment Regulations : Jordan offers internationally competitive income tax holidays and customs exemptions of equipment for new investments. However, such incentives do not apply to many services industries, and the Criteria by which tax holidays are awarded are not transparent. As a consequence, automaticity in incentives is lacking, and potential investors that might otherwise be interested in establishing new or expanding old businesses are deterred. Failure to provide adequate internationally recognized guarantees of intellectual property rights is also deterrent to foreign participation in Jordan's important pharmaceutical industry and to development of and indigenous computer software industry.

Financial Policies and Regulations : The price waterhouse report and others have pointed out several areas where Government of Jordan policies and regulations may be impeding more effective financial intermediation.

Among those cited are : control over individual credit extensions that may inadvertently reduce competition among banks, and the extensive use of government guarantees on bond issues.